



الحفاظ
على السلام
في عصر الاضطراب

مشاركة الوسطاء الداخليين



المذكرة التوجيهية 2.0
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
بتمويلٍ ودعمٍ من الاتحاد الأوروبي



برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقود جهود منظمه
الأمم المتحدة لإنهاء الظلم الناجم عن الفقر وانعدام
المساواة وتغير المناخ. ونحن نعمل مع شبكة واسعة
من الخبراء والشركاء في 170 دولة من أجل بناء
حلول متكاملة ودائمة للناس والكوكب.

اعرف المزيد على موقعنا undp.org أو تابعنا
على undp@

مشاركة الوسطاء الداخليين

الحفاظ على السلام في عصر الاضطراب

الطبعة الثانية 2018

Copyright ©UNDP 2020. All rights reserved.
One United Nations Plaza, New York, NY 10017, USA

الآراء الواردة في هذا المنشور هي آراء المؤلف (المؤلفين) ولا تمثل
بالضرورة وجهات نظر الأمم المتحدة، بما في ذلك برنامج الأمم
المتحدة الإنمائي أو الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

التمهيد

سعيًا لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، يتعيّن على كافة الدول الأعضاء الاستثمار، وبشكلٍ ملحوظ، في القدرات الفنية والموارد البشرية والمالية ذات الصلة المتاحة، في الوقت الذي لا تزال فيه الإرادة السياسية الكامنة من أجل تحقيق ذلك قويةً.

وكذلك، تعدّ "القدرة التعاونية" من القدرات ذات الأهمية المماثلة والأكثر دهاءً التي تتحلّى بها المجتمعات، ضروريةً أيضًا. فعلى المستوى الوطني، يشير ذلك إلى القدرة على التعاون بغض النظر عن الحدود السياسية والاجتماعية القائمة، وذلك من أجل تعزيز عملية تطبيق أبرز الإصلاحات، والعمل معًا للاستفادة من الموارد الطبيعية الثمينة واستخدامها لخدمة المصلحة العامة، ومعالجة المخاطر أو النزاعات الناشئة والتصدي لها بشكلٍ سلمي.

أما على المستوى المحلي، فتعكس هذه القدرة التعاونية في مستويات التماسك الاجتماعي، وكذلك في قدرة المجتمعات على العيش والعمل معًا ضمن مساحاتٍ واحدةٍ مشتركةٍ. وبدون هذه القدرة، لن تُتاح إمكانية تحقيق الإجماع أو تشكيل الائتلافات الكامنة وراء استحداث تغييرات هادفة وإصلاحات ضرورية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا حتّى الحفاظ على السلام على حدّ سواء.

وتعكس هذه القدرة، وبشكلٍ جزئي، في المؤسسات الرسمية والتقليدية منها على حدّ سواء، التي من شأنها تأدية دور الوسيط في عمليات تحقيق الإجماع أو التغيير السلمي، سواء كانت لجان برلمانية أو مجالس سلم محلية أو لجان مصالحة وطنية أو منتديات كبار السن.

وعلى نفس القدر من الأهمية، تنعكس هذه القدرة أيضًا في الأدوار التي يضطلع بها الوسطاء الموثوق بهم، أي "الوسطاء الداخليين"، الذين، ومن خلال النفوذ والشرعية والشجاعة والمهارات الفريدة الذين يتحلّون بها، يساهمون في تحفيز التغييرات في المواقف والسلوكيات الضرورية لإحداث التحوّل المنشود، وتأدية دور الوساطة في الكثير من الأحيان أيضًا للحدّ من إمكانية تحوّل أيّ من هذه الخلافات أو التوترات المحتملة إلى عنفٍ.

وعلى مدى السنوات السبع الماضية، تعاونت الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي معًا لمساعدة عوامل التغيير هذه في حوالي 20 دولة. وفي العديد من الدول الأخرى، قدّم شركاء التنمية مساعدات مماثلة للوسطاء الداخليين، وذلك سعيًا منهم للحفاظ على أوجه السلام والتنمية، وفي بعض الأحيان أيضًا لاستكمال عمليات حفظ السلام الرسمية القائمة.

وتتضمّن النسخة المحدّثة من المذكرة التوجيهية هذه، التي صدرت لأول مرّة في العام 2014، الدروس الرئيسية المستفادة من مجموعةٍ واسعةٍ من الحالات، بما في ذلك تلك المدعومة بفضل الشراكة القائمة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، وتسلّط الضوء أيضًا على استراتيجيات قابلة للتطبيق لتحديد ودعم هؤلاء الوسطاء دون المساس بأدوارهم ومميّزاتهم الفريدة، في الوقت الذي تقوم فيه بعكس التزام الشركاء الأوسع نطاقًا ببناء القدرات الوطنية المعنيّة بمنع نشوب النزاعات وتحقيق أهداف التنمية المستدامة بطريقةٍ ناجحةٍ وفي الوقت المناسب على حدّ سواء.

ووفقًا لألبرت أينشتاين: "لا يمكننا حل مشكلةٍ باستخدام العقلية نفسها التي أنشأتها". وفي هذا السياق، ينظر الوسطاء الداخليون في قدرات المجتمع الذاتية لتخيّل إمكانياتٍ جديدةٍ ومساراتٍ ناجحةٍ لتحقيق التنمية المستدامة والسلام الدائم. ونأمل أن يستخدم الزملاء المذكرة التوجيهية هذه لتوفير الدعم الفعّال في الوقت المناسب لهؤلاء الوسطاء، ولا سيما للأدوار الذين يضطلعون بها في الحفاظ على السلام وتسهيل عملية تحقيق أهداف التنمية المستدامة أيضًا.



Asako Okai
Assistant Secretary General,
Assistant Administrator and
Director of Crisis Bureau, UNDP



Rene Van Nes
European External Action
Service, Integrated Approach for
Security and Peace, Acting Head
of Division, Conflict Prevention
and Mediation Support



Marc Friedrich
European Commission, Service
for Foreign Policy Instruments
(FPI), Head of Unit, Instrument
contributing to Stability and
Peace (IcSP)

شكر وتقدير

تمت صياغة المذكرة التوجيهية هذه بدعم مالي من الاتحاد الأوروبي، وبقيادة فريق مكتب السياسات ودعم البرامج التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتوجيه من كاتي تومسون وفيسنا ماركوفيتش داسوفيتش ومن تأليف جوزي ليانا كاي. وفي هذا السياق، نحن ممتنون لكافة الأفراد الذين شاركوا في ورش العمل والاجتماعات المنعقدة في هذا الشأن، وكذلك لأولئك الذين ساهموا في طرح رؤى وأفكار قيمة خلال المقابلات الثنائية. وقد قدم العديد من الخبراء، بما في ذلك كلير هوكينز وتشيتان كومار وأنا لوكيتش ومير مبشر ولقمان باتل وأنتي بينتيكاينن ونويلا ريتشارد ولورين رويتز وريتشارد سميث وسابينا شتاين وسانا تاسالا وأولاي فويوما، مساهمات لصياغة المسودات الأولية لهذه الوثيقة، هذا بالإضافة إلى غيرهم من الخبراء الذين شاركوا جميعًا في عملية استعراض الأقران. وأخيرًا وليس آخرًا، نحن ممتنون أيضًا للزملاء والشركاء والوسطاء الداخليين أنفسهم لتقديم دراسات حالة وشهادات ونصائح تخدم كافة الجهات المعنية في هذا المجال. وكذلك، نود التقدم بجزيل الشكر لكافة الزملاء والأصدقاء على الوقت والجهد المبذول لإتمام المذكرة التوجيهية هذه.

جدول المحتويات

5	الملخص التنفيذي
7	المقدمة
7	لمحة عامة
8	استحداث مفهوم "الوسيط الداخلي"
8	عن المذكرة التوجيهية: الأهداف المنشودة والجمهور المستهدف والهيكل المعتمد
11	1. القسم الأول: ما أهمية مشاركة الوسطاء الداخليين؟ الوساطة الداخلية في خضم المشهد السياسي الواقعي خلال القرن الحادي والعشرين
11	نطاق النزاع وطبيعته المتغيرة
12	الحفاظ على السلام ودور الوسطاء الداخليين
16	الوساطة الداخلية خلال القرن الحادي والعشرين
20	2. القسم الثاني: تفهّم الوسطاء الداخليين والوساطة الداخلية: أصول المفهوم وتطوره وأبعاده الرئيسية
20	تطور المفهوم: رؤى مستقاة من النظرية والتطبيق
23	من هو الوسيط "الداخلي"؟
25	أين يلتقي الوسطاء الداخليون بسائر الوسطاء؟
28	أين تكمن مناطق قوة الوسطاء الداخليين الرئيسية؟ وما هي أهم القيود المفروضة عليهم؟
31	3. القسم الثالث: المشاركة الفعالة مع الوسطاء الداخليين: استراتيجية مشاركة من ثماني نقاط
31	الخطوة الأولى: تحليل السياق
33	الخطوة الثانية: وضع استراتيجية لإدارة المخاطر
38	الخطوة الثالثة: استكشاف الخيارات واتخاذ الخيارات الاستراتيجية
42	الخطوة الرابعة: تعزيز العمليات الاستشارية بهدف تحديد الوسطاء الداخليين ذوي الصلة
45	الخطوة الخامسة: تفهّم احتياجات الوسطاء الداخليين
48	الخطوة السادسة: التشارك في وضع استراتيجية مشاركة: العناصر المحتملة
53	الخطوة السابعة: تقييم تأثير استراتيجية المشاركة المشتركة
54	الخطوة الثامنة: استكشاف الخيارات المتاحة من أجل الاستدامة
60	4. القسم الرابع: التعلّم من الممارسات
60	مبادئ مشاركة الوسطاء الداخليين الأساسية
68	نصائح من ممارسين وصنّاع سياسات يعملون في هذا المجال
70	شهادات حيّة/أمثلة من الوسطاء الداخليين
	مربعات النصوص
10	مربع النص 1: لمحة عامة عن المذكرة التوجيهية
21	مربع النص 2: سمات الوسطاء الداخليين الرئيسية
23	مربع النص 3: تفهّم الوسطاء الداخليين

- 24 مربع النص 4: مثال عن وسيط داخلي في ميدان العمل
- 28 مربع النص 5: لمحة نموذجية عن وسيط داخلي
- 30 مربع النص 6: الأدوار المتنوعة والمتواصلة التي يضطلع بها الوسطاء الداخليون: الصومال
- 39 مربع النص 7: المجالات المواضيعية التي يعمل فيها الوسطاء الداخليون والأدوار النمطية التي يؤديها
- 42 مربع النص 8: الوسطاء الداخليون والتعامل مع الجماعات المسلحة في سوريا
- 43 مربع النص 9: الوسطاء الداخليون باعتبارهم مناصرين للقضايا الجنسانية
- 45 مربع النص 10: تفهّم احتياجات الوسطاء الداخليين
- 55 مربع النص 11: استدامة عمل مجموعة غير رسمية من الوسطاء الداخليين: أمثلة من الفلبين وكينيا
- 56 مربع النص 12: استيعاب مفهوم البنى الأساسية للسلام (I4P)

دراسات الحالة

- 14 دور الوسطاء الداخليين في عمليات الحفاظ على السلام: الفلبين
- 18 دور المرأة في منع انتشار العنف المتصل بالانتخابات: أوغندا
- 26 دور الوسطاء الداخليين الموجهين تقليدياً ودينياً: جنوب السودان
- 34 دور الوسطاء الداخليين في النزاعات المتصلة بالموارد الطبيعية والشعوب الأصلية والتنمية: البيرو
- 36 دور الوسطاء الداخليين في بناء التماسك الاجتماعي: اليمن
- 40 دور الوسطاء الداخليين في توجيه إنذارات مبكرة: بوليفيا وتيمور الشرقية
- 46 دور الوسطاء الداخليين الموجهين تقليدياً ودينياً ومنع انتشار العنف المتصل بالانتخابات: ليسوتو
- 50 دور الوسطاء الداخليين في تعزيز البنى الأساسية للحفاظ على السلام: إفريقيا
- 58 دور الوساطة الداخلية في النزاعات المتصلة بهجرة الماشية: السودان وجنوب السودان
- 62 الوسطاء الداخليون والتنمية المستدامة: هندوراس
- 66 الوسطاء الداخليون والسكان الأصليون والمشاريع الصناعية: غواتيمالا

الملخص التنفيذي

شهد القرن الحادي والعشرون ارتفاعاً هائلاً في أعداد النزاعات القائمة ومستويات تعقيدها، حيث تضاعف عدد الحروب الأهلية الكبرى حوالى ثلاث مرّات منذ العام 2010 وازدادت معدلات الوفيات الناتجة عن النزاعات ستّة أضعاف خلال الفترة الممتدّة بين العامين 2011 و2015¹ وفي هذا السياق، تواصل النزاعات اتخاذ طابع دولي وإقليمي وتتفاقم حدّتها نتيجة ظهور معالم الحرب بالوكالة. وانطلاقاً من نشوء ظواهر عدم المساواة والإقصاء وتغيّر المناخ وتسييس الدين، تحظى هذه النزاعات بتأثير مدمر على الأرواح وسبل العيش. وقد ساهمت اتجاهات الصراعات الحالية في التأكيد على ضرورة الحدّ منها واستحداث تحوّل جوهري في الطريقة التي يتصدّى المجتمع الدولي فيها للنزاعات القائمة، في الوقت الذي يتمّ فيه بذل جهودٍ طويلة الأمد وأكثر شمولية وموجهة محلياً لتعزيز أوجه السلام والحفاظ عليه.

وكجزء من هذا التحوّل، عملت الأمم المتحدة، وبشكل وثيق، مع الاتحاد الأوروبي منذ العام 2012 لدعم عملية تطوير وتعزيز وتطبيق قدرات "الوساطة الداخلية" في جميع أنحاء العالم. وفي المذكرة التوجيهية هذه، يُشار إلى الوسيط الداخلي باعتباره "فرد أو مجموعة من الأفراد الذي يستمدّون شرعيتهم ومصادقيتهم ونفوذهم من رابط اجتماعي ثقافي و/أو ديني وشخصي حتمي يجمعهم بأطراف النزاع، الأمر الذي من شأنه أن يمنحهم روابط قوية من الثقة التي من شأنها المساعدة في تعزيز التغييرات اللازمة في مواقف الجهات الفاعلة الرئيسية التي، ومع مرور الوقت، ستساهم في الحدّ من تفاقم النزاعات وبالتالي، الحفاظ على السلام". وبالتالي، ركّزت الشراكة القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي على تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية، وذلك من أجل المساعدة في تطوير آليات و/أو منتديات و/أو قدرات وطنية مستدامة لتعزيز أوجه الوساطة الداخلية وإدارة النزاعات.



وقد أسفر عن تنفيذ المرحلة الأولى من عملية إبرام الشراكة القائمة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، صياغة مذكرة توجيهية بعنوان "دعم الوساطة الداخلية: تعزيز القدرة على مجابهة النزاعات والاضطرابات" خلال العام 2013 ونشرها بعد مرور سنة على ذلك. وبعد خمس سنوات، تسعى المذكرة التوجيهية المنقّحة هذه لتسليط الضوء على عمل الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وتحديد، وذلك في إطار سعيها الدؤوب للتعامل مع الوسطاء الداخليين، من خلال التأكد من دعم هذه الجهود بأحدث الرؤى والأبحاث العملية المبتكرة. ومن أجل تحقيق هذه الغايات المنشودة، تضمّ المذكرة التوجيهية هذه رؤى مجموعة واسعة من الأكاديميين وصنّاع القرار والأخصائيين الممارسين، تمّ استخلاصها كنتيجة لمراجعة دراسات واسعة النطاق وعقد ورش عمل مع الخبراء وإجراء دراسات استقصائية ومقابلات. وقد سلّطت هذه العملية الضوء على أربع نتائج رئيسية، من شأنها تحديد هيكل المذكرة التوجيهية هذه، وذلك على النحو التالي:

- يؤدّي الوسطاء الداخليون دوراً حيوياً في الحفاظ على السلام في عصر الاضطراب.
- يخيم غموض على مفاهيم وممارسات كلّ من الوسطاء الداخليين والوساطة الداخلية.
- لا بدّ من مواصلة مساعي التوجيه بشأن الموضوع المطروح وإدخال فوارق بسيطة أكبر في هذا الشأن.
- قد يشارك الأخصائيون الممارسون أبرز ممارساتهم الواسعة النطاق المعنية بمجال التعامل مع الوسطاء الداخليين، في الوقت الذي توفر فيه دراسات الحالة أداة مفيدة لفهم مثل هذه الممارسات ضمن سياقها المحدد.

¹ تقرير الأمين العام، "أنشطة الأمم المتحدة لدعم الوساطة"، 27 حزيران/يونيو 2017، 115/A/72، الصفحة 3 (مُتاح على الرابط الإلكتروني التالي: http://digitallibrary.un.org/record/1291524/files/A_72_115-EN.pdf).

² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "دعم الوساطة الداخلية: تعزيز القدرة على مجابهة النزاعات والاضطرابات"، مذكرة توجيهية، 2014 (مُتاح على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.undp.org/content/dam/undp/library/crisis20prevention/Supporting-Insider-Mediation---Strengthening-Resilience-to-Conflict-and-Turbulence--EU20Guidance20Note.pdf>).

وبالتالي، يسعى القسم الأول من المذكرة التوجيهية هذه لاستكشاف أهمية الوساطة الداخلية في خضم المشهد السياسي الواقعي خلال القرن الحادي والعشرين. وفي هذا الإطار، ساهم تفاقم ظهور معالم الحرب بالوكالة بفعل القوى العالمية والإقليمية في استحداث بيئة نزاع أكثر تعقيداً وديناميكية، تتميز بتدهور الأراضي والموارد الطبيعية، وظهور سياسات الهوية، ومواصلة فرض النظام الأبوي، والطبيعة الحصرية للقوة السياسية والاقتصادية، وتفكك الجماعات المسلحة. وقد أدت هذه التعقيدات إلى تقليص المساحة السياسية المخصصة للوساطة. وعلى النحو الذي شددت عليه خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الروابط القائمة بين السلام والتنمية، فقد سلّطت خطة الحفاظ على السلام الضوء على الحاجة لاتباع نهج أكثر شمولية للتصدّي للنزاعات. ويتجسّد ذلك في قدرات الوساطة الذاتية المتاحة على المستوى المحلي التي تحظى بواقع جيّد لمواصلة تأدية العمل السياسي الضروري لتعزيز السلام وضمان الحفاظ عليه مع مرور الوقت، كجزء من نهج "المجتمع بأكمله". لذلك، يحظى الوسطاء الداخليون بدور حاسم لتأديته، وذلك من خلال الاستفادة من علاقاتهم القائمة على المستويين العمودي والأفقي لبناء الثقة وتبني عقلية جديدة وتغييرات سلوكية ضرورية للحدّ من تفاقم النزاعات والحفاظ على السلام.

أمّا القسم الثاني من المذكرة التوجيهية هذه، فيسعى لتعزيز عملية تكوين فهم أفضل للأسس النظرية والعملية لمفهوم الوساطة الداخلية، وبالتالي استكشاف الطريقة التي نجحت مجموعة من الأفراد والمؤسسات البارزة، كجون بول ليدبراخ ومركز هنري دونان للحوار في المجال الإنساني ومؤسسة بيس نيكسس ومؤسسة بيرغهوف على سبيل المثال، من خلالها باستخدام خبراتها المكتسبة أثناء تعاونها مع الوسطاء الداخليين من أجل توضيح سماتهم الرئيسية، التي تنطوي على الثقة بالأطراف المتنازعة واحترامها، والحساسية العميقة البارزة إزاء الاختلافات الثقافية والدينية والسياسية، والقدرة على العمل كـ"شبكة" أفقية وعمودية، والمستويات العالية من النفوذ والسلطة والتقارب الشخصي من الأطراف، والالتزام والتفاني الشخصي القوي. ويسلّط هذا القسم أيضاً الضوء على المفهوم النسبي للوساطة الداخلية، وذلك من خلال مقارنة الوسطاء الداخليين بـ"الوسطاء الخارجيين". وفي هذا السياق، يؤكّد تحليل نقاط قوة الوسطاء الداخليين والوسطاء الخارجيين وضعفهم على ضرورة العمل معاً، وبشكل مشترك، في ظل سياق نزاع معيّن ما. وكذلك، يعرض هذا القسم الأسلوب المعتمد الذي يؤدي الوسطاء الداخليين من خلاله دورهم المحدد، والذي غالباً ما يتجاوز حدود عملية الحفاظ على السلام الرسمية، التي تنطوي بالتالي على التوسّط لتغيير كلّ من العقلية والسلوكيات المعتمدة، وبناء الروابط والثقة، وإعادة بناء أو تعزيز العلاقات القائمة حيث يكون النسيج الاجتماعي فيها ضعيفاً أو حتّى متلاشيّاً.

وفي القسم الثالث، توفر المذكرة التوجيهية هذه دليلاً تفصيلياً للتفاعل مع الوسطاء الداخليين وضمان مشاركتهم في عملية الحفاظ على السلام، وذلك على النحو التالي:

- تضمن الخطوة الأولى المتمثلة في تحليل السياق استناداً استراتيجية مشاركة الوسطاء الداخليين إلى فهم مشترك للمنظور المعتمد والجهات الفاعلة المعنية والديناميكيات ذات الصلة، هذا وبالإضافة إلى ديناميكيات السلطة والعلاقات القائمة بين الجنسين التي من شأنها تحديد الخيارات المتاحة وتقييدها على حدّ سواء.
- تنطوي الخطوة الثانية على وضع استراتيجية لإدارة مخاطر، من شأنها المساهمة في توضيح العلاقة المتبادلة القائمة بين السياق والبرامج والمؤسسات المعنية، وذلك من أجل تعزيز كفاءة عملية المشاركة وفعاليتها.
- توضح الخطوة الثالثة كيفية استكشاف خيارات المشاركة المتاحة واتخاذ خيارات استراتيجية، وذلك من خلال تحديد نقاط الدخول المحتملة المعنية بالمجالات المواضيعية الرئيسية.
- تحدّد الخطوة الرابعة كيفية تعزيز سير العمليات الاستشارية بهدف تحديد الوسطاء الداخليين ذوي الصلة، وذلك من خلال تطوير عمليات تشاورية وتشاركية من شأنها أخذ النزاعات القائمة والسلطة المعتمدة بالاعتبار، بأسلوبٍ متناغمٍ تماماً مع ديناميكيات النوع الاجتماعي واتجاهات الشباب.
- توضح الخطوة الخامسة كيفية تحديد احتياجات الوسطاء الداخليين المحددة، في الوقت الذي يتم فيه أخذ أهدافهم وواقعهم وقدراتهم ومواردهم المتاحة بالاعتبار.
- توفر الخطوة السادسة قائمة من الخيارات التي يمكن استخدامها للمشاركة في تطوير استراتيجية مشاركة، وذلك بالتعاون مع الوسطاء الداخليين، بما في ذلك من خلال مبادئ الاعتراف وتعبئة الدعم السياسي وتطوير السيناريوهات ذات الصلة المحتملة وضمان تيسير العمليات ضمن المجموعات والدعم اللوجستي والتدريب.
- تكشف الخطوة السابعة عن طرقٍ لتقييم تأثير استراتيجية المشاركة المشتركة، بما في ذلك من خلال عمليات التقييم التكيفية والتشاركية التي يقودها الوسطاء الداخليون.
- تناقش الخطوة الثامنة الخيارات المتاحة لتعزيز استدامة المبادرات، وذلك من خلال الوسائل الرسمية وغير الرسمية منها عبر فهم وتحديد تحديات كلّ منها.

وبالنسبة للقسم الأخير من المذكرة التوجيهية هذه المتمثل في **التعلم من الممارسات**، فيحدد مبادئ مشاركة الوسطاء الداخليين الأساسية. وبالتالي، تساهم المذكرة التوجيهية هذه في التشجيع على اعتماد استراتيجيات مشاركة تركز على تحليل السياق القائم وتأخذ النزاعات الحالية وأهمية التعذر عن إلحاق أي ضرر ذي صلة بالاعتبار. وكذلك، لا بدّ على استراتيجيات المشاركة هذه أن تكون مستنيرة المخاطر وسريعة الاستجابة وغير توجيهية، وأن تتمتع بالقدرة على مجابهة النزاعات المحتملة، وأن تكون مدعومةً بنهج قائم على احترام مبادئ حقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين، فضلاً عن مراعاتها للعواقب غير المقصودة وإدراكها للاتجاهات السياسية السائدة وتمتعها بالإبداع والمرونة واستنادها إلى رغبة في التعلم والمشاركة في اعتماد ممارسات تأملية واتسامها بالتواضع على حدّ سواء. وختاماً، تعرض المذكرة التوجيهية هذه شهادات عددٍ من الأخصائيين الممارسين وصنّاع السياسات من جهة، وعددٍ آخر من الوسطاء الداخليين المشاركين في مثل هذه العمليات من جهةٍ أخرى. وقد تمّ عرض دراسات حالة أيضاً في مختلف أقسام المذكرة التوجيهية هذه، وذلك لتسليط الضوء على الطريقة التي يعمل من خلالها الوسطاء الداخليون على معالجة مجموعة واسعة من القضايا المواضيعية، بما في ذلك تلك المعنية بعمليات الحفاظ على السلام، والنزاعات ذات الصلة بالموارد الطبيعية، والعنف المرتبط بالانتخابات، والتماسك الاجتماعي، وغيرها من المسائل الأخرى المرتبطة بالدين والإيمان على حدّ سواء.

المقدمة

لمحة عامة

يتمّ تعريف النزاع السائد في القرن الحادي والعشرين وفقاً لظاهرتين اثنتين واضحتين، بحيث تتخذ الأولى منهما طابعاً كمياً، في حين تسيطر على الثانية سماتٌ نوعية. فمن الناحية الكمية وفي عكس اتجاهات ما بعد الحرب الباردة، ازدادت حدّة النزاعات القائمة خلال العقد الماضي بشكلٍ دراماتيكي، في حين تفاقم تأثيرها العظيم على حياة وسبل عيش أولئك الذين تأثروا بها إما بشكلٍ مباشر أو غير مباشر. أما من الناحية النوعية، فقد ازداد تعقيد الدوافع الكامنة وراء نشوء هذه النزاعات في كلّ من المجالين العام والخاص، الأمر الذي ساهم في مضاعفة وتكثيف ديناميات وآثار تضارب السلطة والمصالح في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ممّا أدى إلى ظهور حالات متفرقة من العنف والنزاعات المستوطنة على حدّ سواء. وبالتالي، ساهمت هذه الاتجاهات في جعل مساعي منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام تتصدّر قائمة أولويات جدول أعمال المجتمع الدولي.

واستجابةً لهذه الديناميات وكجزءٍ من معالم شراكةٍ متطورة، عملت الأمم المتحدة، وبشكلٍ وثيقٍ، مع الاتحاد الأوروبي منذ العام 2012 لدعم عملية تطوير وتعزيز وتطبيق قدرات الوساطة الداخلية في عددٍ متزايدٍ من الدول. وقد ساعدت هذه الشراكة القائمة في تعزيز قدرات الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية الرئيسية على المشاركة في مساعي الحوار والمناقشات البناءة، وذلك بهدف تطوير آليات و/أو منتديات و/أو قدرات وطنية مستدامة لتعزيز أوجه الوساطة الداخلية وإدارة النزاعات. وفي الوقت الذي كانت فيه هذه الشراكة موجهةً أساساً نحو دعم الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية، إلّا أنها ساهمت أيضاً في تعزيز أوجه التعاون القائمة بين وفود الاتحاد الأوروبي وتواجد الأمم المتحدة على المستوى القطري.

وفي محاولةٍ لتحديد وتوثيق مجموعة الخبرات القطرية المعنية بمجال الوساطة الداخلية الواسعة النطاق وإتاحتها على الآخرين الذين قد يستفيدون منها، تمّت صياغة مذكرة توجيهية بعنوان "دعم الوساطة الداخلية: تعزيز القدرة على مجابهة النزاعات والاضطرابات" خلال العام 2013 ونشرها بعد مرور سنةٍ على ذلك. وإدراكاً لسرعة تغيّر واقع النزاعات القائم وتطور معالم المشهد السياسي ومجال الوساطة الداخلية الأكاديمي الملحوظ، قرّر فريق الوساطة الداخلية التابع للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي تحديث المذكرة التوجيهية، الأمر الذي أسفر عن صياغة هذه الوثيقة المعنونة "مشاركة الوسطاء الداخليين: الحفاظ على السلام في عصر الاضطراب".

استحداث مفهوم "الوسيط الداخلي"

في المذكرة التوجيهية هذه، يُشار إلى الوسيط الداخلي باعتباره "فرد أو مجموعة من الأفراد الذي يستمدون شرعيتهم ومصداقيتهم ونفوذهم من رابط اجتماعي ثقافي و/أو ديني وشخصي حتمي يجمعهم بأطراف النزاع، الأمر الذي من شأنه أن يمنحهم روابط قوية من الثقة التي من شأنها المساعدة في تعزيز التغييرات اللازمة في مواقف الجهات الفاعلة الرئيسية التي، ومع مرور الوقت، ستساهم في الحد من تفاقم النزاعات وبالتالي، الحفاظ على السلام". ويُفضل اعتماد مصطلح "الوسيط الداخلي" بدلاً من غيره من التعريفات البديلة التي تم اقتراحها في هذا الصدد، كـ "الوسيط الداخلي الجزئي" أو "الوسيط المحلي"، نظراً لتمتع الوسطاء الداخليين، ووفقاً للمذكرة التوجيهية هذه، بسلطات "جزئية" معنية ببعض النواحي فحسب. وبالإضافة إلى ذلك، قد ينشأ الوسطاء الداخليون من مستويات محلية و/أو وطنية و/أو إقليمية ويعملون ضمنها، في حين غالباً ما يُستخدم المصطلح "محلي"، وبشكل مترادف، مع الكلمة "مجتمعي" أو "جماهيري". وبالتالي، تنطوي المجالات المحتملة التي قد يتم الاعتراف من خلالها بالدور الذي يؤديه الوسطاء الداخليون و/أو دعمه على سبيل المثال لا الحصر على عمليات السلام، والنزاعات السياسية، والعنف المرتبط بالانتخابات، والنزاعات ذات الصلة بالموارد الطبيعية، والأزمات الإنسانية، والتطرف العنيف، ونزاعات الهوية، والتسامح ضمن المجموعات، والقضايا المتنوعة القائمة على المستوى المجتمعي.

وبغض النظر عن النطاق الذي اخترنا منحه لمفهوم الوساطة الداخلية أو تعريف الوسطاء الداخليين المعتمد، إلا أنهم قائمون في كل دولة على الإطلاق. وقد يقول قائل إنه، ومع معاناة المجتمعات مواجهات متضاربة في المواقف والمصالح أدت إلى توترات و/أو نزاعات، فقد أدى قادة المجتمع، وكبار السن والشيوخ، والشخصيات السياسية أو الدينية، والقادة المتمردون/العسكريون، والأساتذة والمعلمون، والأطباء، وقادة الأعمال، والأكاديميون، والكتاب والفنانون من بين غيرهم من الجهات دور الوسيط الداخلي الذي من شأنه التنقل بين المجموعات المتجزئة وضمنها، والاستفادة من العلاقات القائمة بينها، والسعي لممارسة مستوى من التأثير الذي قد يحدث فرقاً مع مرور الوقت بين النزاع القائم والسلام المنشود. وفي حين لا يحتاج الوسطاء الداخليون لاعتراض خارجي لإثبات وجودهم، إلا أن مثل هذا الاعتراف، أو حتى الدعم، قد يحدث، وفي الكثير من الحالات أيضاً، فرقاً مهماً في مساعيهم المذولة في هذا الشأن.

عن المذكرة التوجيهية: الأهداف المنشودة والجمهور المستهدف والهيكل المعتمد

تم تصميم المذكرة التوجيهية هذه، وبشكل أساسي، لتعزيز عمل الجهات الفاعلة التابعة للأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وتحديد والإبلاغ عنه، وذلك في إطار جهودها المبذولة للتعامل مع الوسطاء الداخليين وضمان مشاركتهم في منع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وفي هذا الإطار، تشير حتمية منع نشوب النزاعات وإعادة صياغة مفهوم بناء السلام في سياق القرارات الصادرة بشأن أهمية الحفاظ على السلام؛ إلى أن السياقات المتنوعة، التي تعمل ضمنها الجهات الفاعلة المعنية بمجال بناء السلام ومنع نشوب النزاعات، تشكل مواقع يعد فيها التعامل مع الوسطاء الداخليين أمراً ضرورياً، سواء في دول تظهر عليها ملامح الاستقرار أو في دول أخرى قد سبق ونشبت فيها صراعات عديدة. ونظراً لعمل الأمم المتحدة مع مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة، فقد تشكل المذكرة التوجيهية هذه موضع اهتمام للوسطاء الداخليين أنفسهم ولعدد كبير من الشركاء الإقليميين ودون الإقليميين، والمنظمات غير الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، ومراكز الفكر والأكاديميين، والأخصائيين الممارسين، وصناع السياسات والباحثين المهتمين بالعمل مع الوسطاء الداخليين أو فهم مبادئهم.

وتستند المذكرة التوجيهية هذه إلى أبحاث واسعة النطاق ومجموعة كبيرة من الموارد الأولية والثانوية، كما وتبني على أساس كتابات عديدة متاحة بشأن هذا الموضوع.⁵ وكذلك، تتضمن رؤية واسعة مستخلصة من عمل الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي المشترك في هذا المجال، بما في ذلك في كل من مالاي وتوغو وهندوراس وغانا وغواتيمالا وبيرو وتيمور الشرقية، هذا وبالإضافة إلى غيرها من الرؤى المكتسبة من خلال ورشتي عمل عقدت في مراكش في شهر شباط/فبراير 2018، جمعت ما بين ممثلين عن كل من الاتحاد الأوروبي،

⁴ <https://www.un.org/press/en/2016/sc12340.doc.htm>

⁵ بما في ذلك العمل المكثف الذي تضطلع به منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومؤسسة بيرغوف، ومركز هنري دونان للحوار في المجال الإنساني، ومركز موارد بناء السلام الترويجي، ومركز الدراسات الأمنية/المعهد الاتحادي السويسري للتكنولوجيا في زيورخ، ومؤسسة السلام السويسرية، فضلاً عن عمل جون بول ليديراخ التأسيسي وغيره من الأخصائيين الممارسين والأكاديميين المعنيين في هذا المجال.

وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وإدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والأوساط الأكاديمية، وممثلين حكوميين، ومنظمات المجتمع المدني على حدٍ سواء. وعلاوةً على ذلك، تدعم أكثر من 20 مقابلةً ثنائيةً أجريت خلال شهر آذار/مارس 2018 مع مجموعةٍ واسعةٍ من الأخصائيين الممارسين وصنّاع السياسات والأكاديميين، معطيات المذكرة التوجيهية هذه.⁶

وكذلك، تتناول المذكرة التوجيهية أربع نتائج رئيسية مستخلصة من المشاورات الواسعة النطاق مع الجهات المعنية، وتنقسم إلى أربعة أقسام رئيسية. أولاً وقبل كل شيء، يؤدي الوسطاء الداخليون دوراً حيوياً في الحفاظ على السلام في عصر الاضطراب، بحيث يتم التأكيد على ذلك من خلال التقارب القائم بين العناصر الضرورية لمفهوم الوساطة الداخلية والمقومات الرئيسية لجدول أعمال الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي المعنية بمنع نشوب النزاعات. ومع تزايد التركيز الدولي على تعزيز قدرات الوساطة التي تتمتع بها الجهات الفاعلة، وأهمية البعد السياسي المعتمد، ومنح أولوية لمساعي الملكية والقيادة المحلية والوطنية، والحاجة إلى اعتماد منهجيات متكاملة وأكثر شمولاً أو نظاماً، وحثية الارتباطات طويلة الأجل، يسלט الضوء على الجهود الدائمة التي يبذلها الوسطاء الداخليون باعتبارها أساسيةً لصقل بنية السلام العالمي. وبالتالي، يجسد عملهم السياسي للتوسط بين المصالح والمواقف المتباينة، سواء عمودياً بين أوساط مجموعات مجتمعية مختلفة أو أفقياً على مستوى المجتمع والدولة والمنطقة، عبر مختلف ركائز العمل المعنية بمجال السلام والأمن والتنمية والشؤون الإنسانية، جانباً رئيسياً من جوانب محركات الحفاظ على السلام المحلية والوطنية والإقليمية الضرورية لمنع نشوب النزاعات. وفي هذا السياق، يسعى القسم الأول من المذكرة التوجيهية هذه لتحليل الطريقة التي ساهمت من خلالها طبيعة النزاعات المتغيرة وبيئة السياسات المتطورة في تعزيز مستوى الوعي بالدور الحاسم الذي يؤديه الوسطاء الداخليون، هذا وبالإضافة إلى الحاجة المتمثلة في استكشاف طرقٍ محدّدة للتعامل معهم ودعمهم حسب الاقتضاء.

ثانياً، يخيم غموض على مفاهيم وممارسات كل من الوسطاء الداخليين والوساطة الداخلية. ويعود ذلك، وبشكل جزئي، إلى ميل كافة المفاهيم إلى تبني نهج محدّد خاص بها، بطريقة تضمن توسّع نطاقها وتطوّر طبيعتها لتصل في بعض الأحيان إلى ما أبعد حدودها القائمة. ونظراً لمحدودية قدرة الفصل ما بين المفاهيم واللغة المعتمدة، لا يمكننا، بالتالي، تعريف الوسطاء الداخليين من دون الإشارة إلى ما يقابلهم من مصطلح، وهو الوسطاء الخارجيين. وقد يؤدي ذلك إلى نشوء لبس في هذا الصدد، وذلك نظراً لاعتماد عملية تحديد الوسيط “الداخلي” و“الخارجي” على الطرف المعني في تحديد هذه الجهات الفاعلة. ومع ذلك، تساهم كافة السياسات والأبحاث والممارسات في توضيح الفكرة المتمثلة في اعتبار أن هذه المصطلحات، والأهم من ذلك أيضاً هذه الجهات الفاعلة على حدٍ سواء، تكمل بعضها البعض إلى حدٍ كبير، وفي تسليط الضوء على توافر إمكانيات هائلة وإتاحتها على الوسطاء الداخليين والجهات الفاعلة الدولية للعمل معاً يداً بيد. أما بالنسبة للقسم الثاني من المذكرة التوجيهية هذه، فيسعى لتحليل التعريف الموضح هنا وتوضيح تطوّر مفهوم الوساطة الداخلية وممارساتها، في الوقت الذي يتم فيه شرح الطرق الذي يؤدي فيها الوسيط الداخلي دور الجهة الفاعلة الداخلية والوسيط على حدٍ سواء. وكذلك، يلقي هذا القسم الضوء أيضاً على نقاط القوة والضعف التي تميّز النهج الذي يعتمده الوسطاء الداخليون، وعلى مجالات محدّدة ومحتملة لتعزيز أوجه التعاون المنشود.

ثالثاً، لا بدّ من مواصلة مساعي التوجيه بشأن الموضوع المطروح وإدخال فوارق بسيطة أكبر في هذا الشأن. وتتمثل إحدى أبرز الأمور الأساسية لهذه النتيجة المستخلصة في عدم تطلّب الوسطاء الداخليون الدعم دوماً. وبخلاف ذلك، قد لا يتوافق الدعم المقدّم مع احتياجاتهم أو السياق الذي يعملون فيه. وبالنظر إلى السياقات الحساسة الذين غالباً ما يعملون ضمنها، قد تطلّب مشاركتهم أحياناً التحليّ بالقدرة على إدراك أنه يتعيّن، وبكلّ بساطة، على الدعم الدولي المقدّم أن يتّخذ الشكل نفسه الخاص بمساعي الاعتراف بوجود الوسطاء الداخليين وبالتالي، تزويدهم بالمساحة اللازمة والوقت الضروري للقيام بمهامهم من دون أيّ تدخل خارجي. وفي حالات أخرى، قد يحتاج الوسطاء الداخليون إلى دعمٍ محدّد وبشكلٍ عاجلٍ أيضاً. وفي هذا الصدد، تتوافر العديد من الطرق الإبداعية والعملية التي يمكن للجهات الفاعلة الدولية والإقليمية من خلالها دعم الوسطاء الداخليين. وقد تطلّب هذا الفهم تغيير الطريقة التي تمّ من خلالها تأطير المذكرة التوجيهية هذه، من مجرد دعم الوسطاء الداخليين إلى التعامل معهم لتعزيز علاقة أكثر مساواة وداعمة بشكلٍ متبادل. وبالتالي، يقدّم القسم الثالث دليلاً مؤلفاً من ثماني نقاطٍ للتفاعل مع الوسطاء الداخليين، من شأنه مساعدة الجهات الفاعلة الدولية والإقليمية في تحديد وفهم وتطوير العمليات التي تؤدي إلى ارتباطات تتلاءم، وبشكلٍ أفضل، مع احتياجات وتفضيلات الوسطاء الداخليين أنفسهم.

⁶ خضعت المذكرة التوجيهية أيضاً لاستعراض الأقران خلال اجتماعٍ استمر لمدة يومين في نيويورك في شهر نيسان/أبريل 2018، هذا وبالإضافة إلى تعليقات مكتوبة واردة من شركاء خبراء خلال الأسابيع التي تلت ذلك.

رابعاً، قد يشارك الأخصائيون الممارسون أبرز ممارساتهم الواسعة النطاق المعنية بمجال التعامل مع الوسطاء الداخليين، في الوقت الذي توفر فيه دراسات الحالة أداة مفيدة لفهم مثل هذه الممارسات ضمن سياقها المحدد. ونظراً لنشر المذكرة التوجيهية المعنية بـ"دعم الوساطة الداخلية" لأول مرة في العام 2014، بدأ العديد من الجهات الفاعلة الأخرى بالعمل مع الوسطاء الداخليين و/أو تحليل أعمالهم والكتابة عنها. وتتمثل إحدى أبرز الأمور الأساسية لفهم الممارسات الجيدة المعتمدة في مجال الوساطة الداخلية في الاعتراف بحقيقة أن ما قد يتناسب مع سياق محدد قد لا يتلاءم بالضرورة مع سياق آخر. ويؤكد ذلك بالتالي على ضرورة أخذ مختلف السياقات بالاعتبار والتحلي بالمرونة عند تحديد هذه المشاركات وتصميم أطرها. ومع ذلك، يمكن تحديد مبادئ رئيسية واسعة النطاق من شأنها مساعدة أولئك الذين يرغبون في بدء مشاركات جديدة أو تحسين أوجه تلك القائمة حالياً. وفي هذا القسم الرابع والأخير من المذكرة التوجيهية، تمّ تجميع الرؤى المستخلصة من استعراض الكتابات وورش العمل واجتماعات الخبراء والمقابلات المنظمة معهم على شكل مبادئ رئيسية ونصائح مقدّمة من صنّاع السياسات والأخصائيين الممارسين وشهادات حيّة من الوسطاء الداخليين أنفسهم. وبالتالي، ينتج العديد من هذه الرؤى عن دراسات حالة متعمّقة تتولّى مهمة إجرائها مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة التي تتمتع بخبرات ذات صلة بهذا المجال. وبالتالي، تتخذ دراسات الحالة هذه طابعاً حياً بمجرد تأطير هذه الرؤى في سياقات محدّدة لها. وفي حين تظهر دراسات الحالة بشكل بارز في كامل المذكرة التوجيهية هذه، تمّ أخذ العديد من الرؤى الواردة في هذا القسم من الدراسات التي ألّفها الكثير من الجهات الفاعلة والشركاء التابعين للأمم المتحدة خصيصاً لخدمة المذكرة التوجيهية هذه.

وبالتالي، تسعى المذكرة التوجيهية هذه إلى إلهام أولئك الذين قد لا يدركون بعد أهمية الدور الحاسم الذي يؤديه الوسطاء الداخليون، وكذلك إلى توفير مواد جديدة ليستفيد منها أولئك الذين قد يفكّرون في التعامل مع الوسطاء الداخليين أو الذين يعملون بالتعاون معهم حالياً. والأهم من ذلك، نأمل أن تساهم المذكرة التوجيهية هذه في تكوين ارتباطات تعاونية بين كلّ من الوسطاء الداخليين والخارجيين، فضلاً عن مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الأخرى المعنية بمنع نشوب النزاعات وبناء السلام، التي تؤدي معاً دوراً حاسماً في الحدّ من تفاقم النزاعات والحفاظ على السلام على حدّ سواء.

مربع النص 1 لمحة عامة عن المذكرة التوجيهية

تنقسم المذكرة التوجيهية هذه إلى أربعة أقسام رئيسية، وذلك على النحو التالي:

- **القسم الأول:** ما أهمية مشاركة الوسطاء الداخليين؟ الوساطة الداخلية في خضم المشهد السياسي الواقعي خلال القرن الحادي والعشرين: يضع هذا القسم الوسطاء الداخليين في سياق بيئة النزاعات الحالية، في الوقت الذي يتمّ فيه التركيز على خطة الحفاظ على السلام.
- **القسم الثاني:** تفهّم الوسطاء الداخليين والوساطة الداخلية: أصول المفهوم وتطوره وأبعاده الرئيسية: يوفر هذا القسم للقراء فهماً مفاهيمياً قوياً عن الوسطاء الداخليين ونقاط قوتهم وقبودهم.
- **القسم الثالث:** المشاركة الفعالة مع الوسطاء الداخليين: استراتيجية مشاركة من ثماني نقاط: يشكّل هذا القسم دليلاً إرشادياً ويوفر لمحة عامة مفصلة عن كيفية التفاعل مع الوسطاء الداخليين.
- **القسم الرابع:** التعلم من الممارسات: يحدّد هذا القسم المبادئ الأساسية التي من شأنها توجيه مساعي مشاركة الوسطاء الداخليين، كما يقدّم نصائح من أخصائيين ممارسين وصنّاع سياسات يعملون في هذا المجال وشهادات حيّة من الوسطاء الداخليين أنفسهم، الأمر الذي من شأنه المساعدة في تشكيل عملية تصميم و/أو تنفيذ استراتيجيات مشاركة الوسطاء الداخليين.



حفلة اختتام تدريب الوساطة الداخلية (الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، غواتيمالا)

ما أهمية مشاركة الوسطاء الداخليين؟ الوساطة الداخلية في خضم المشهد السياسي الواقعي خلال القرن الحادي والعشرين

نطاق النزاع وطبيعته المتغيرة

تمّ توثيق نطاق النزاع وطبيعته المتغيرة، هذا وإلى جانب فهمنا المتطور لذلك، بشكل جيد في السنوات الأخيرة. وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام الصادر في شهر حزيران/يونيو 2017، تضاعف عدد الحروب الأهلية الكبرى حوالى ثلاث مّرات منذ العام 2010 وازدادت معدّلات الوفيات الناتجة عن النزاعات ستّة أضعاف خلال الفترة الممتدّة بين العامين 2011 و2015،⁷ وعلاوةً على ذلك، شهد عددٌ أكبر من الدول نشوب نزاعات عنيفة خلال العام 2016، وذلك بالمقارنة بما كان عليه الوضع القائم قبل ثلاثين عامًا من اليوم.⁸ وفي حين لم يشهد العالم حرباً شاملةً انطوت على قوى عظمى منذ العام 1945، باتت مقومات القوى الجيوسياسية في حالة تغيّر مستمر، ممّا ساهم في تفاقم ظهور معالم الحرب بالوكالة بفعل القوى العالمية والإقليمية. ونتيجة لذلك، تواصل النزاعات تدريجيّاً اتخاذ طابع دولي وإقليمي، ما يجعلها أكثر دمويةً وأطول مدّةً وأكثر استعصاءً.⁹ وفي الواقع، شارك ما متوسطه ثماني مجموعات مسلّحة في حرب أهلية في العام 1950، وبحلول العام 2010، ارتفع هذا المعدّل ليصل إلى 14. وفي العام 2014، يقدّر أن أكثر من 1,000 جماعةٍ مسلّحةٍ نشطةٍ قد دخلت إلى سوريا وحدها.¹⁰ وكذلك، بلغ النزوح الناتج عن العنف المسلّح أيضًا أعلى مستوياته، بحيث انطوى الأمر على أكثر من 65 مليون شخص، مسجلًا بالتالي زيادةً وصلت إلى خمسة أضعاف منذ العام 2005. ويعاني أكثر من 20 مليون شخص المجاعة في شمال نيجيريا والصومال وجنوب السودان واليمن،¹¹ وغيرها من عواقب الأزمات الممتدّة ومستويات العنف المتوطنة. وتتميّز نزاعات العصر الحديث بتعقيد دوافعها المتنوّعة والمتداخلة، والمتمثلة على سبيل المثال في ضعف الحوكمة، واستنزاف الأراضي والموارد الطبيعية وتدهورها وتغيّر المناخ، ومواصلة ظهور سياسات الهوية و/أو تسييس الهوية والدين، والتهميش السياسي والاقتصادي للشباب والفئات الضعيفة الأخرى، وعدم المساواة المتفاوتة بين الجنسين واستمرارية سيطرة النظام الأبوي ومواصلة

⁷ تقرير الأمين العام، "أنشطة الأمم المتحدة لدعم الوساطة"، الصفحة 5.

⁸ الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي، (2017)، الصفحة 1.

⁹ تقرير الأمين العام، "أنشطة الأمم المتحدة لدعم الوساطة"، الصفحة 5.

¹⁰ الأمم المتحدة ومجموعة البنك الدولي، (2017)، الصفحة 6.

¹¹ تقرير الأمين العام، "أنشطة الأمم المتحدة لدعم الوساطة"، الصفحة 5.

تهدم المرأة وعزلها عن السلطة السياسية والاقتصادية، وانتشار الأسلحة والعنف المرتبط بالاقتصاديات غير المشروعة. وفي خضم هذا المشهد المعقد والديناميكي للنزاعات، تتداخل المصالح الإجرامية والإيديولوجية وتتفكك الجماعات المسلحة وتنشئ عن بعضها البعض، الأمر الذي من شأنه مضاعفة التحديات المرتبطة بعمليات التنمية التي قد تؤدي إلى إبرام اتفاق حفظ سلام رسمي.¹² وفي سياقات هشة، قد تشكل الحوادث الصغيرة، وبكل سهولة، محفزات للعنف، وذلك كنتيجة للسرعة غير المسبوقة التي تنتشر من خلالها المعلومات عبر الشبكات القائمة، مما في ذلك مواقع التواصل الاجتماعي، الأمر الذي من شأنه المساهمة في انتشار المعلومات المضللة انتشاراً مدمراً. وتؤدي الظواهر العابرة للحدود الوطنية، كالاتجار بالبشر وتجارة المخدرات والأسلحة من جهة والتطرف العنيف من جهة أخرى، إلى تفاقم حدة النزاعات القائمة سابقاً، في الوقت الذي تدمر فيه الأرواح وسبل العيش المتاحة.

ومجتمعةً، تشكل هذه الاتجاهات تحدياً لفعالية الأدوات التي يستخدمها المجتمع المحلي للتصدي للنزاعات في زمن تتزايد فيه محدودية النطاق السياسي المخصص للوساطة. وفي هذا السياق، لا يمكن تأطير عميات التغيير الاجتماعي الأوسع نطاقاً الضرورية لضمان السلام الدائم، ضمن حدود عملية حفظ سلام رسمية يتفاوض عدد محدود من نخبة من الرجال المسلحين غالباً بشأنها على المستوى الوطني. وتشير نسبة فشل اتفاقيات حفظ السلام العالية، المتمثلة في 40 في المئة خلال العامين الأولين و60 في المئة خلال الأعوام الخمسة الأولى التي تلي عملية إبرام الاتفاقية، إلى حدود مثل هذا النهج عندما لا يكون مصحوباً بجهود مبدولة على مستويات مجتمعية مختلفة. وفي السياق نفسه، يحدث التحول الحقيقي كجزء من الجهود الشاملة والمستدامة والمبدولة على مستوى المجتمع بأسره لتعزيز أوجه التسامح والتنوع والتفاهم والتعاون.

وقد أكدت عملية اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام 2030 على المبدأ المتمثل في اعتبار أنه "لا سبيل إلى تحقيق التنمية المستدامة دون سلام، ولا إلى إرساء السلام دون تنمية مستدامة"¹³، الأمر الذي من شأنه توفير إطار شامل للمساعي المشتركة المبدولة لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام، من شأنه التركيز على تعزيز القدرة على مجابهة النزاعات ومعالجة أوجه عدم المساواة. وجوهرياً، يتطلب تحقيق أهداف التنمية المستدامة التحلي بقدرات منع نشوب النزاعات والوساطة على مستويات مختلفة وفي قطاعات متنوعة على فترات متواصلة من الوقت وبين أوساط مجموعات مختلفة. وبالتالي، يساهم ذلك في إتاحة واستحداث المزيد من الفرص الابتكارية ليستفيد منها الوسطاء الذين يتبوؤون مراكز جيدة، أي الوسطاء الداخليين، وذلك من أجل تأدية دور متزايد الأهمية في تغيير المواقف والسلوكيات التي من شأنها تعزيز أوجه انتشار العنف، واستحداث معايير أكثر شمولاً، والتوافق على الإصلاحات الحاسمة، وإفساح مساحات ضرورية للحوار، وذلك من أجل ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

الحفاظ على السلام ودور الوسطاء الداخليين

تشكل خطة التنمية المستدامة لعام 2030 جزءاً هاماً من الاستجابة لتحديات القرن الحادي والعشرين. وبالتالي، يُنظر إلى مساعي الحفاظ على السلام باعتبارها "هدفاً وعملياتاً لبناء رؤية مشتركة للمجتمع، وضمان أن يتم اتخاذ احتياجات جميع شرائح السكان في الاعتبار"¹⁴. وسيظهر تحليلٌ للمعالم الرئيسية للتغييرات التي طرأت على سياسيات المجتمع الدولي في السنوات الأخيرة والتي بلغت ذروتها عند اتخاذ القرارات المعنية بالحفاظ على السلام، أهمية الإجماع على قيمة قدرات الوساطة والحاجة إليها على كافة مستويات المجتمع، الأمر الذي من شأنه تعزيز الاعتراف بعمل الوسطاء الداخليين وقيمتهم. وبالفعل، تسلط مستويات الوعي المرتفع ضمن المجتمع الدولي متطلبات الحفاظ على السلام الضوء على الوسطاء الداخليين وتساهم أيضاً في استحداث فرص للاعتراف بعملهم ودعمه بطرق إضافية وحاسمة.

أولاً وقبل كل شيء، يؤكد هذا الاعتراف بالنهج المجتمعي المعتمد والضروري لبناء السلام، مبدأ الشمولية بشكل عام وإشراك المرأة بشكل خاص. وفي هذا السياق، أقرت خطة العمل المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن الآثار غير المتناسبة للحرب على المرأة والدور المحوري الذي تؤديه في إدارة النزاعات وحلها وصنع السلام. وعلى النحو الذي أكدته الأمين العام للأمم المتحدة، أنتونيو مانويل دي أوليفيرا غوتيريس قائلاً: "تعدّ العميات الشاملة التي تضمن مشاركة وقيادة المرأة أكثر شمولاً بشكل منتظم، وتؤدي إلى استحداث

¹² المرجع السابق نفسه، الصفحة 5.

¹³ الأمم المتحدة، "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030 (مُتاح على الرابط الإلكتروني التالي: <https://sustainabledevelopment.un.org/post2015/>).

¹⁴ مكتب دعم بناء السلام، بناء السلام والحفاظ عليه، ما يعني "الحفاظ على السلام"؟ مذكرة توجيهية حول الحفاظ على السلام، كانون الثاني/يناير 2017، الصفحة 8 (مُتاحة على الرابط الإلكتروني التالي: www.un.org/en/development/desa/population/migration/generalassembly/docs/globalcompact/A_RES_70_262.pdf).

حلول أكثر استدامة، سواء في مجال صنع القرار السياسي المحلي أو إجراء مفاوضات السلام¹⁵. ومن خلال توسيع نطاق تعريف مفهوم الوساطة ليتعدى مجال مفاوضات السلام المحدود، ساعد الأمين العام في الاعتراف بظهور مكامن القوى على مختلف مستويات المجتمع جميعها، كما وبقدرة المرأة على تأدية دور عوامل تغيير، سواء كمفاوضات سلام أو وسيطات داخليات.

ثانيًا، اعترف كل من الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بالوساطة كأداة رئيسية لمنع نشوب النزاعات. فعلى سبيل المثال، جعل الأمين العام الوساطة جزءًا أساسيًا من مساعي الدبلوماسية المبذولة لتحقيق السلام¹⁶، ومن ثم أطلق مبادرة رئيسية لتعزيز قدرات الوساطة ودعم جهود الوساطة الإقليمية والوطنية المبذولة. وفي هذا السياق، لا يتخذ هذا التركيز، وبالتأكيد، صفة جديدة في الأمم المتحدة أو بين أوساط شركائها. ففي العام 2006، أنشأت إدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية وحدة دعم الوساطة، وفي العام 2009، أطلق الاتحاد الأوروبي سياسة وساطة خاصة به، بعنوان "تعزيز قدرات الاتحاد الأوروبي على دعم الوساطة والحوار"¹⁷. أما في العام 2011، فاستمر الاتحاد الأوروبي سعيه لتشكيل فريق دعم الوساطة¹⁸، وفي العام 2016، قام بتطوير برنامجه المعنون "الموارد الأوروبية المتاحة لدعم الوساطة". وخلال هذه الفترة، أنشأت المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية أيضًا مكاتب دعم الوساطة ضمن هياكل أماناتها و/أو تولت مهمة تطوير قدرات دعم وساطة ناشئة¹⁹. وقد أبرزت هذه الجهود العالمية المتضافرة مركزية الوساطة، كأداة لا غنى عنها لمنع نشوب النزاعات.

ثالثًا، يتزايد التركيز على الحاجة لتعزيز قدرات الوساطة الوطنية أو المحلية الذاتية منها. وفي هذا السياق، تؤكد توجيهات الأمم المتحدة من أجل وساطة فعالة للعام 2012 على أهمية التعامل مع الجهات المحلية والقائمة والمجتمعية، وذلك من أجل "التشجيع على استخدام الوساطة والتواصل مع صنّاع السلام المحليين وضمان دعمهم، وحيثما كان ذلك مناسبًا، استخدام الأشكال الأصلية لإدارة النزاعات وتسويتها"²⁰. وعلاوة على ذلك، ينص مفهوم الاتحاد الأوروبي المعنيّ بتعزيز قدرات الاتحاد الأوروبي على دعم الوساطة والحوار على أنه، ومن خلال دعم آليات الوساطة والحوار المحلية، ستساهم أنشطة الاتحاد الأوروبي المنفّذة على أرض الواقع في "المساعدة في تحويل العلاقات القائمة بين أطراف النزاع، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى استحداث حلول حقيقية ومستدامة في بيئات معرّضة للنزاعات"²¹. وكذلك، أشار الأمين العام إلى الحاجة الماسة إلى دعم هذه الجهود، قائلاً: "إن تعزيز القدرات الوطنية والمحلية في مجال الوساطة هو إحدى أولويات مبادرة الوساطة التي أطلقناها"، وذلك نظرًا لقدرة الجهات الفاعلة هذه على "تيسير عمليات الحوار على الصعد المحلية، وأن ترسي الأسس لإجراء مفاوضات سلام رسمية، وأن تعالج النزاعات المتكررة على مسائل من قبيل الأراضي والموارد الطبيعية، وأن تساعد على تقليل العنف الانتخابي إلى أدنى حد، والمساعدة في توليد التأييد والدعم لاتفاقات السلام"²².

رابعًا، يعدّ التركيز على قدرات الوساطة المحلية مصحوبًا بفهم متمثل في اعتبار السياسة محورًا لمنع نشوب النزاعات والحفاظ على السلام. وفي هذا السياق، شدّد الأمين العام على أن الوساطة "تتطلب مشاركة سياسية متسقة"²³. وفي حين كانت مساعي بناء السلام تُفهم تقليديًا على أنها برنامجية أو تقنية إلى حد كبير، فقد تغيّر سياق خطة الحفاظ على السلام حتى بات يُنظر إليه اليوم باعتباره سياسيًا فحسب²⁴. وبالتالي، يؤكّد هذا الاعتراف على أهمية الاعتراف بدور السلطة كقوة تنظيمية وهيكلية تحظى بها كافة المجتمعات. وفي مثل هذه السياقات، يتعيّن على أشخاص من الذين يتمتعون بفهم متأصل ودقيق لديناميات السلطة والعلاقة المتبادلة القائمة بين هذه السلطة والديناميات التاريخية والاجتماعية والثقافية والدينية، أن يقودوا هم أوجه المشاركة هذه. وبهذا المعنى، يحظى الوسطاء الداخليون بموضع مناسب يتيح لهم إمكانية تحديد موقع نقاط الدخول للوصول إلى أولئك الذين يتمتعون بالقدرة على تشكيل ديناميات السلطة.

¹⁵ الملاحظات التي أدلى بها الأمين العام للأمم المتحدة في الدورة الحادية والستين خلال الحدث الجانبي للجنة وضع المرأة بعنوان "المرأة والسلام والأمن والوقاية: اتجاهات وفرص جديدة"، 15 آذار/مارس 2017 (مُتاحة على الرابط الإلكتروني التالي: <https://reliefweb.int/report/world/secretary-generals-remarks-61st-session-commission-status-women-women-peace-and>).

¹⁶ تقرير الأمين العام، "أنشطة الأمم المتحدة لدعم الوساطة".

¹⁷ الاتحاد الأوروبي، "تعزيز قدرات الاتحاد الأوروبي على دعم الوساطة والحوار"، مجلس الاتحاد الأوروبي، 09/15779، تشرين الثاني/نوفمبر 2009 (مُتاح على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.eeas.europa.eu/archives/docs/cfsp/conflict_prevention/docs/concept_strengthening_eu_med_en.pdf).

¹⁸ جهاز العمل الخارجي الأوروبي، فريق دعم الوساطة التابع للاتحاد الأوروبي، صحيفة وقائع؛ أيار/مايو 2013.

¹⁹ أنشطة الأمم المتحدة لدعم الوساطة.

²⁰ روبيستورف، (2013)، الصفحة 163.

²¹ المرجع السابق نفسه، الصفحة 163.

²² تقرير الأمين العام، "أنشطة الأمم المتحدة لدعم الوساطة"، الصفحة 5.

²³ المرجع السابق نفسه، الصفحة 5.

²⁴ دي كونيغ، سيدريك، "بناء السلام التكيفي"، الشؤون الدولية، 94:2، (2018)، الصفحة 303.

مشارك في تدريب الوساطة
الداخلية (الصورة: برنامج
الأمم المتحدة الإنمائي، الفلبين)



دور الوسطاء الداخليين في عمليات الحفاظ على السلام: الفلبين

بعد سنواتٍ عديدةٍ من العنف المتقطّع القائم بين الحكومة الفلبينية وجبهة تحرير مورو الإسلامية، وقّع الطرفان على الاتفاق الشامل بشأن بانغسامورو في العام 2014. وفي أعقاب ذلك، واصلت لجنة بانغسامورو الانتقالية المشتركة بين جبهة تحرير مورو الإسلامية والحكومة، سعيها لصياغة تشريع جديد، أي قانون بانغسامورو الأساسي، تمّ بموجبه إنشاء كيان بانغسامورو المستقل الذي يتمتع بصلاحيات أكبر من تلك التي تتحلّى بها منطقة الحكم الذاتي في مينداناو الإسلامية القائمة حالياً. ومع ذلك، أدّى انتهاك قرار وقف إطلاق النار إلى نشوء صدام بين القوات الحكومية والمقاتلين المتمرّدين في شهر شباط/فبراير 2015، ممّا أسفر عن مقتل 46 مسلّح من القوات الحكومية و18 آخرًا من المتمرّدين وتوقّف عملية دخول قانون بانغسامورو الأساسي حيز التنفيذ.

وقد أطلق فخامة الرئيس رودريغو دوتيرتي المنتخب حديثاً خارطة طريقٍ جديدةٍ نحو السلام في آب/أغسطس 2016، وذلك من أجل ضمان "التقارب" بين قادة المورو، وتحقيق استقلالية بانغسامورو، وذلك على النحو المتوخى في اتفاقيات السلام المبرمة سابقاً. وفي هذا الإطار، تمّ تشكيل لجنة بانغسامورو انتقالية جديدة وأكثر شمولاً تولّت مهمة تقديم مسودة تشريع مستقلّ جديد إلى فخامة الرئيس في تموز/يوليو 2017. ومع ذلك، لم ينجح في ضمان التقارب الأوسع نطاقاً بين قادة المورو الذين سعوا لتحقيقه. وقد ظلّ العديد من القادة يشكّكون في قدرة جبهة تحرير مورو الإسلامية على تشكيل سلطة بانغسامورو الانتقالية (مجرّد أن يُصدر الكونغرس التشريع الجديد في هذا الشأن) بطريقةٍ شاملةٍ أو استشاريةٍ. وعلى الرغم من هذه المخاوف، كان من المتوقع أن يتمّ تمرير قانون بانغسامورو الأساسي بحلول شهر أيار/مايو 2018. وخلال هذه الفترة، ظهرت الشبكات والجماعات الجهادية والمرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش"، في الوقت الذي تشكّل فيه تصوّراً متمثلاً في عدم انتهاء التمييز ضدّ شعوب المورو، وذلك بغض النظر عن اتفاقيات السلام المبرمة في هذا الشأن.

وطوال هذه الفترة، أدّى الوسطاء الداخليون أدواراً حاسمةً في هذا السياق. ومن خلال دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنظيم الجهود وحشدتها في عام 2014، قاد رئيس أساقفة كوتاباتو، الكاردينال أورلاندو كيوفيدو، الجزيل الاحترام مجموعةً من الشخصيات البارزة تُدعى "أصدقاء السلام". وقد سهّل هؤلاء الوسطاء رفيعو المستوى سير المحادثات حول التشريعات المرعية الإجراء ومسألة السلام الدائم الأوسع نطاقاً في منطقة مينداناو الإسلامية. ومن خلال المحادثات والمشاركات غير الرسمية مع وسائل الإعلام، سعت المجموعة إلى ضمان احترام قانون بانغسامورو الأساسي للدستور، والدعوة للحفاظ على السلام الدائم في مينداناو من خلال وسائل الإعلام والدوائر الجماهيرية التابعة لها كالجامعات والكنائس والجمعيات المهنية، هذا وبالإضافة إلى إشراك أعضاء الكونغرس من

خلال اجتماعات غير رسمية وجلسات لجان من أجل تعزيز قانون بانغسامورو الأساسي وتحقيق استقلالية بانغسامورو. وفي الوقت الذي حققت فيه المجموعة تأثيراً كبيراً على كل من الكونغرس والرأي العام، إلا أنها واجهت تحديات معنية بضمان محاذاة رسائل الأعضاء الأفراد.

ففي العام 2016، شارك المستشارون، الذين شكّلوا عينةً ممثلةً عن قادة المورو، في ورش عمل يدعمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تمّ عقدها حول الوساطة الداخلية من أجل بناء مهارات الوساطة والتفاوض لدى المشاركين. وقد انطوى كل نشاط من هذه الأنشطة على جلسات غير رسمية، تهدف إلى تقريب وجهات نظر كبار المستشارين وآرائهم حول وضع استراتيجية مشتركة لإشراك الكونغرس، وتعزيز التفاعل المشترك حول التطرف العنيف، وضمان دعم كافة فصائل مورو السياسية لمشاركة الكونغرس في اعتماد قانون بانغسامورو الأساسي. وعندما حاصرت جماعة ماووي المرتبطة بتنظيم الدولة الإسلامية "داعش" مدينة مراوي لمدة ستة أشهر في العام 2018، استعان أعضاء المجموعة بمهاراتهم المكتسبة لإخراج المدنيين من المدينة، وبالتالي، عملوا كوسطاءٍ لطلب وقف إطلاق نار وتأمين ممرات إنسانية آمنة لهم.

وقد أظهرت هذه المشاركة نجاح الوسطاء الداخليين، وبكلّ هدوءٍ، في التصدي للانتهاكات السياسية المحتملة والفعلية التي تطرأ على عملية السلام. وفي هذا السياق، يمكن اعتبار جهود مجموعة "أصدقاء السلام" مبادرة المسار الثالث الكلاسيكية، التي من شأنها الجمع ما بين مجموعة من الجهات الفاعلة المدنية التي تقوم بالدعوة لعملية السلام بكلّ دبلوماسيةٍ (الأقرب إلى الشخصيات البارزة الخاصة)، في حين تشكّل "مجموعة الوسطاء الداخليين" مبادرة المسار الثاني أو "المبادرة السرية"، التي من شأنها إشراك الوسطاء وكبار المستشارين، وليس الأطراف الأساسية نفسها. وبالتالي، تكشف هذه المشاركة أن كلا العنصرين متكاملان إلى حدّ كبير، الأمر الذي من شأنه تعزيز القدرة على المجابهة وشمولية الجهود المبذولة. وفي كلتا الحالتين، اتّسمت هذه الجهود بالنجاح عندما اتفق الأعضاء الأفراد المنتمون إلى كلّ مجموعة على كلّ من الأهداف المنشودة واستراتيجيات التواصل المعتمدة.

المصدر: المستشار الخاص المعنيّ بإرساء أسس السلام والتنمية المستدامة، الفلبين.

في حين لم يشهد العالم حرباً شاملةً انطوت على قوى عظيمة منذ العام 1945، باتت مقومات القوى الجيوسياسية في حالة تغير مستمر، مما ساهم في تفاقم ظهور معالم الحرب بالوكالة بفعل القوى العالمية والإقليمية.

خامساً، يتمّ تصوّر عملية الحفاظ على السلام كمسعى طويل الأمد، وذلك نظراً لتطوّر فهمنا لمعنى السلام. وقبل أكثر من خمس سنوات، أدرك المحللون بالفعل عدم تأثر التوترات العنيفة بـ“مساعي دعم الوساطة الخارجية أو حلّ النزاعات المحلية”²⁵. وعلى نحو مماثل، سلّط تقرير عن التنمية في العالم صادر عن مجموعة البنك الدولي لعام 2011 الضوء على الفترات الزمنية المطوّلة الضرورية لتمكين التحولات من دخولها حيز التنفيذ²⁶. وتردّدت هذه المعطيات في القرارات الصادرة بشأن الحفاظ على السلام، إذ لا يتمّ النظر إلى مساعي منع نشوب النزاعات باعتبارها نشاطاً محدداً زمنياً ومدفوعاً من الخارج ذا صلةً بالمجتمعات المتأثرة بهذه النزاعات فحسب²⁷، بل، على سبيل المثال، كمشاركة طويلة الأمد (أي تمتدّ على حوالي 20 إلى 40 سنة²⁸) ذات صلة بالدول الهشة والمستقرّة على حدّ سواء. وفي ضوء ذلك، يرتبط مصطلح “الحفاظ على السلام” ارتباطاً وثيقاً بعمل يوهان غالتونغ الأساسي المعني بـ“السلام الإيجابي”²⁹، الذي يتطلّب بناء وتعزيز العوامل التي من شأنها الحفاظ على السلام مع مرور الوقت³⁰.

وأخيراً، تتطلّب مساعي الحفاظ على السلام نقلةً نوعيةً تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة من شأنها النظر إلى السلام باعتباره متعدّد القطاعات ومتجذراً في نهج المجتمع بأكمله. وتؤكد أبرز عمليات السياسة العالمية الحديثة، كخطة التنمية المستدامة لعام 2030 ومؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني وجهود الإصلاح التي يبذلها الأمين العام، على اعترافٍ متنامٍ بأهمية أن تتغلّب الجهود الإنسانية وجهود التنمية وبناء السلام على طرق العمل السليمة. وتستلزم هذه النقلة النوعية العمل على حفظ السلام يومياً، أي ضمان “التضامن والتعاطف بين مختلف المجموعات العرقية والعوامل النظامية، كالتوزيع العادل للموارد وعمل المؤسسات بشكل جيد وقبول التنوع واحترام حقوق الآخرين وتأمين الأمن من الأذى الجسدي والوصول إلى الطعام ومياه الشرب النقية”³¹. وفي هذا السياق، يعترف تقرير “السيبل إلى السلام” الصادر عن البنك الدولي في عام 2017 بأهمية الائتلافات الدائمة والإجماع الجوهري الشامل لتحقيق إصلاحات اقتصادية وسياسية حاسمة وضرورية للحفاظ على السلام. فعلى سبيل المثال، قد لا تنطوي إصلاحات المناهج التعليمية المعنوية بعكس تاريخ وثقافة كافة المجموعات في المجتمع بشكل أفضل أو محاولة توسيع نطاق التعليم ليشمل المجتمعات المهمّشة على حدّ سواء على مجرد مسألة تقنية لتصميم منهجٍ مناسبٍ، إذ قد يتطلّب ذلك تعاون بين مختلف محاور الاستقطاب، وهنا يؤدي الوسطاء الداخليون دوراً حيوياً في هذا المجال.

الوساطة الداخلية خلال القرن الحادي والعشرين

يعدّ من الواضح أن يؤدي الوسطاء الداخليون، إلى جانب مجموعة متنوعةٍ من الجهات الفاعلة الأخرى، دوراً حاسماً في تحقيق طموحات خطة الحفاظ على السلام. وعلى النحو الذي يكون فيه الوسطاء الداخليون مرتبطين ارتباطاً وثيقاً بالسياق الذي تكون فيه الجهات الفاعلة في نزاع، يعدّ الوسطاء الداخليون وضع جيّدٍ لأداء العمل الاجتماعي السياسي المطلوب لتعزيز التغيرات في المواقف على المدى الطويل وفي مرحلة مبكرة، لا سيما قبل أن تؤدي التوترات إلى عنف وبعد فترةٍ طويلةٍ من توقيع اتفاقية سلام. وبالتالي، يتمتع الوسطاء الداخليون بالقدرة على التعامل مع العمليات الممتدة النطاق المرتبطة بإدارة “أشكال النزاع المتداخلة والمتغيرة التي تظهر خلال فترات الانتقال وفي الدول التي تأثرت بالعنف”³².

²⁵ كومار، تشيتان ودي لا هاي، جوس، “صنع السلام الهجين: بناء بنية السلام الأساسية الوطنية”، رؤى عالمية، حوكمة عالمية 18 (2012)، 13-20، الصفحة 13 (جمل تأكيدية مضافة).

²⁶ البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم، “الصراع والأمن والتنمية”، 2011.

²⁷ المعهد الدولي للسلام، “مكتاب الأمم المتحدة السياسية الإقليمية والوقاية من أجل الحفاظ على السلام”، أيار/مايو 2017، الصفحة 1.

²⁸ البنك الدولي، 2011.

²⁹ غالتونغ، يوهان، “السلام، الإيجابي والسلبي”، دار بلاكويل، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.

³⁰ المعهد الدولي للسلام، “الحفاظ على السلام: ماذا يعني ذلك فعلياً؟”، نيسان/أبريل 2017، الصفحة 2.

³¹ المرجع السابق نفسه، الصفحة 2.

³² منصة الوسطاء الداخليين الأفارقة، “تحويل الوساطة الخارجية الأفريقية نحو فهم أعمق للدور الذي ستضطلع به منصة الوسطاء الداخليين الأفارقة في دعم تحويل النزاعات في إفريقيا”، تأملات مستخلصة من المؤتمر الاستشاري الثالث 2013، الصفحة 2.

وبالنظر إلى قرب العلاقة القائمة، من المرجح أن يتمكن الوسطاء الداخليون من تحديد نقاط الدخول إلى أكثر سياقات النزاع تعقيداً، بما في ذلك النزاعات القائمة حول الهوية المعقدة على نحو متزايد، حيث تبدو غايات الجهات الفاعلة وأهدافها متعنتة أو حتى غير قابل للتفاوض بشأنها. وبالنظر إلى إمكانية تواجد الوسطاء الداخليين في جميع المجتمعات والسياسات تقريباً وعلى جميع المستويات أيضاً، فهم يتمتعون بالقدرة على العمل في مجال عمليات السلام، والأزمات الإنسانية، وعمليات التنمية، والقضايا الأمنية، والنزاعات المتعلقة بالموارد الطبيعية والإصلاحات السياسية، والاقتصادات غير المشروعة، ومساعدى منع التطرف العنيف وتعزيز التسامح والتنوع داخل مجتمعاتهم المحلية. وفي أي منطقة أو قطاع يتم التنازع فيه على السلطة وتوزيع الموارد وتكون فيه العلاقات القائمة مشحونة بالتوترات والانقسام سائداً عليه، يحظى الوسطاء الداخليون بالقدرة على تأدية دور الوساطة الفعال في خضم مصالح ومواقف متباينة، سواء أفقياً بين أوساط مجموعات محتمية مختلفة أو عمودياً على مستوى المجتمع المحلي والدولة والمنطقة.

وبالتالي، يقدر دور الوسطاء الداخليين مع افتراض أن كافة الدول، سواء كانت مستقرة أم تشهد نزاعات، تتمتع بالقدرات الكامنة الضرورية للحفاظ على السلام. وتتماشى هذه الملاحظة مع ما يُشار إليه بـ“المنعطف المحلي/الداخلي في مجالات بناء السلام والتعاون الإنمائي”³³، الأمر الذي من شأنه الاعتراف بالدور الذي تتحلى به الطرق المحلية والأصلية المعتمدة لمنع نشوب النزاعات وحلها “التي تملكها وتقودها جهات فاعلة “جوهريّة” في نظام النزاعات”³⁴. وفي هذا الإطار، سعت الأبحاث الحديثة ذات الصلة إلى تحديد هذا التأثير، وذلك في مجال عمليات السلام على الأقل. وقد وجد أحد الأبحاث حول الوساطة في حالات العصيان غير المسلح الذي وقعت خلال الفترة الممتدة بين العامين 1970 و2006 أن الوسطاء الخارجيين يساهمون في زيادة إمكانية التوصل إلى اتفاق تفاوض، فعند وجود وسيط داخلي، يزداد معدل التوصل إلى اتفاقية تفاوض من 5 بالمئة إلى 19 بالمئة³⁵. وعلى النحو الذي يوضحه العديد من دراسات الحالة المعروضة في المذكرة التوجيهية هذه، يؤدي الوسطاء الداخليون أيضاً دوراً مهماً في ربط العمليات على مستويات مختلفة، وبالتالي المساهمة في تعزيز عملية تأييد عملية معينة.

وعلى النحو الذي يتناوله القسم التالي بمزيد من التفاصيل، يخضع الوسطاء الداخليون لقيود محدّدة. وبغض النظر عن السياق الذي تعمل فيه، تشكّل مساعي التعاون بين الجهات الفاعلة الدولية والوسطاء الداخليين أفضل طريقة للتغلب على هذه القيود وبالتالي، ضمان تعزيز جودة العملية واحتمالية تحقيق النتائج المرجوة. وعلى النحو الذي سيوضحه هذا القسم، يعود ذلك إلى ما اعتبره مؤسس مفهوم الوساطة الداخلية، جون بول ليدراخ، “ترابط بين مستويات المجتمع المتعددة، ابتداءً من القواعد الشعبية وحتى العمليات السياسية عالية المستوى”³⁶. وقد شدّد، وباستمرار، على الحاجة إلى التغلب على الفجوة القائمة بين عمليات التفاوض المجتمعية والسياسية وأعرب عن اعتقاده بأن القدرة على ربط هذه العمليات المختلفة تعدّ أساسية لضمان “التحول الاجتماعي والسياسي الذي من شأنه تعزيز حركة المجتمع بأكملها من فترات طويلة من الحرب الأهلية نحو التعبير الأكثر قوة عن السلام البناء”³⁷. إذًا، ما الدور الذي يمكن للوسطاء الداخليين تأديته في ربط مثل هذه العمليات؟ وكيف يمكننا فهم أصل هذا المصطلح وتطوره؟ وكيف يمكننا أيضاً فهم السمتين الرئيسيتين للوسطاء الداخليين باعتبارهما من المطلعين الذي يتوسّطون لحلّ المسائل القائمة؟ وما هي نقاط قوتهم وضعفهم على حدّ سواء؟

³³ مير، ميسر ولوكشي فيمالاراجا، “الوسطاء الداخليون الموجهون تقليدياً ودينيّاً في تحوّل النزاعات: الإمكانيات والقيود والفرص المتاحة لتعزيز الدعم التعاوني”، دراسة خط الأساس، خلاصة. مؤسسة بيرغهورف ومؤسسة فين تشيرش إيد، 2016، الصفحة 4 (مُتاح على الرابط الإلكتروني التالي: https://www.kirkonulkomaanapu.fi/wp-content/uploads/2016/TFIM_Synopsis_web-2.pdf?x49085/04/uploads/2016).

³⁴ المرجع السابق نفسه، الصفحة 4.

³⁵ سفينسون، أ.، ليندغرين، م.، “السلام من الداخل: استكشاف دور الوسيط الداخلي-الجزئي”، التفاعلات الدولية، 39:5، 2013، الصفحتان 710 و711.

³⁶ ليدراخ، جون بول، “نشأة وتطور بنى السلام الأساسية: تأمل شخصي”، مجلة بناء السلام والتنمية، آذار/مارس 2013، الصفحة 9.

³⁷ المرجع السابق نفسه، الصفحة 9.

الوسيطات الداخليات
(الصورة: برنامج الأمم
المتحدة الإنمائي، أوغندا)



دور المرأة في منع انتشار العنف المتصل بالانتخابات: أوغندا

في الفترة التي سبقت انتخابات عام 2016، أدت النساء الأوغنديات دوراً نشطاً في المساهمة في إجراء انتخابات خالية من العنف. وفي منتصف عام 2015، شكّل تحالف نساء من المجتمع المدني، بما في ذلك منظمة إيزيس النسائية للتبادل الثقافي الدولي والمنتدى المعني بدور المرأة في الحياة الديمقراطية ومعهد التحولات الاجتماعية وغيرها من المنظمات ذات الصلة، غرفة عمليات المرأة التي تنطوي على آلية إنذار مبكر واستجابة سريعة للتصدي لأي حوادث أو صراعات من المرجح أن تؤدي إلى عنف قبل الانتخابات وخلالها وبعدها والتخفيف من حدتها.

وتعدّ غرفة عمليات المرأة منصةً مخصصة للنساء، بالتعاون مع الشباب، للمشاركة، وبنشاط وبصورة مباشرة، في عمليات الحفاظ على السلام ومنع نشوب النزاعات، وذلك وفقاً لقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة 1325 و1820. وقد نُفذت هذه الآلية لأول مرة أثناء الانتخابات الرئاسية في ليبيريا عام 2011، وذلك استناداً إلى الاعتراف بأن العنف المتصل بالانتخابات بات أكثر شيوعاً في الدول الإفريقية اليوم. وبالتالي، يكمن هدف المبادرة في الدعوة، وبشكل غير سياسي وغير حزبي، لإجراء انتخابات سلمية، تشمل كل من النساء والشباب على حدّ سواء. وباعتبارها إحدى أفضل الممارسات من قبل الاتحاد الإفريقي، وذلك من خلال إطلاقه لحملة "النوع الاجتماعي على جدول أعمال"، فقد تمّ اعتماد هذه المبادرة في كل من السنغال وسيراليون وكنيا ونيجيريا وأوغندا وغينيا وغانا، الأمر الذي أسفر عن نتائج هائلة.

وخلال فترة الانتخابات، دعمت 10 من الشخصيات النسائية الأوغندية البارزة و5 أخريات دوليات من إفريقيا مساعي غرفة عمليات المرأة، التي قد استجابت لما يقارب 1,500 حادث تمّ الإبلاغ عنه كان من الممكن أن يؤدي إلى عنف أو نزاع ما. وبعد إجراء الانتخابات، دعا البعض لمواصلة الاستعانة بغرفة عمليات المرأة، باعتبارها آلية لبناء السلام والحفاظ عليه. وبدعم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة، تمّ توسيع نطاق المبادرة لمتابعة بذل الجهود الرامية إلى المساعدة في منع نشوب العنف بعد الانتخابات.

وفي 27 شباط/فبراير 2016، أطلقت الشخصيات النسائية البارزة في غرفة عمليات المرأة استراتيجية دبلوماسية مكوكية، وذلك بهدف تشجيع الرؤساء والأحزاب السياسية الرئيسية على المشاركة في حوار قائم حول قضايا كانت تتسبب بحالات خوف من انعدام الأمن وغيره من المشاكل الطويلة الأمد المتعلقة بالتاريخ السياسي والحكم في أوغندا. وقد ركزت مبادرات غرفة عمليات المرأة، وفي المقام الأول، على تعزيز الوساطة بين الأطراف المتنازعة، وانطوت، بالتالي، على مفاوضات مع رؤساء الحزبين السياسيين الرئيسيين، وفي وقت لاحق أيضاً، مع الفرق الفنية التابعة لهما والمعيّنة من قبل هؤلاء الرؤساء. وفي هذا الصدد، ركزت المفاوضات على التوصل إلى توافق في الآراء بشأن أهداف الحوار المنشود، والاتفاق على جدول الأعمال وآلية تسهيل الأعمال والتمويل والضمانات المقدمة ما بعد الحوار لتنفيذ القرارات الناشئة عنه.

وقد سعت وساطة الشخصيات النسائية البارزة للتخفيف من حدة العداء القائم بين الحزبين السياسيين الرئيسيين وتنظيم حوارٍ رسميٍّ لمعالجة القضايا الأساسية التي تهدد السلام خلال الانتخابات. وفي الوقت نفسه، ينطوي الهدف من ذلك على إشراك الأطراف المعنية في بناء ثقافة السلام والتسامح والحفاظ عليها والعمل معًا لتحقيق مصلحة الأمة بأكملها. وقد أظهرت الشخصيات النسائية البارزة قدراتها القيادية، وذلك من خلال تعاملها مع الحزبين السياسيين المتعارضين، وظلت محايدةً ومتفائلةً خلال طوال فترة العملية، الأمر الذي من شأنه أن يدلّ على قيمة مشاركة المرأة في معالجة قضايا السلام والأمن بشكلٍ ملموس. ومن خلال جهود الوساطة المبذولة بعد الانتخابات، أحرزت الشخصيات النسائية البارزة تقدّمًا جديدًا نحو عقد حوارٍ سياسيٍّ أوّل في أوغندا. وقد أحدثت مشاركة المرأة آراءً مختلفةً، ممّا أثار مسائل ربما يمكن تجاهلها.

وفي هذا السياق، ساهم الدعم المقدم من هيئة الأمم المتحدة للمرأة لسلسلةٍ من الدورات التدريبية على الوساطة التي تستهدف الشخصيات النسائية البارزة، في تعزيز سير هذه العملية. فقد تلقت خمس منظمات من منظمات المجتمع المدني و10 شخصيات من الشخصيات النسائية البارزة دورتين تدريبيتين على بناء القدرات وبناء السلام بعد الانتخابات وحلّ النزاعات والوساطة من قبل المركز الإفريقي للتسوية البناءة للنزاعات. وبفضل المهارات المكتسبة، تمكّن المشاركون من إدارة المفاوضات التي من شأنها مساعدة الأطراف في الدخول في حوارٍ سياسي. وقد حدّدت الدورات التدريبية هذه الحاجة إلى إجراء أبحاثٍ مستمرةٍ حول محفزات النزاع وتوقعات الأوغنديين بشأن المشاركة في هذه العملية. وفي الإطار نفسه، اعترفت الشخصيات النسائية البارزة وفريق الوساطة بعدم إمكانية التنبؤ بعمليات بناء السلام وباستغراقها بعض الوقت لدخولها حيز التنفيذ. وفي أعقاب الدورات التدريبية هذه، استعرضت الشخصيات النسائية البارزة قائمة الجهات المعنية وأعدت مدونة قواعد سلوكها الخاص ووضعت استراتيجية محدّدة لدعم عملية الحوار.

وفي تموز/يوليو 2016، اعترف مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بغرفة عمليات المرأة كواحدة من أفضل الممارسات المعتمدة لتعزيز مشاركة المرأة في عملية بناء السلام على المستوى الوطني، لا سيما أثناء الانتخابات وبعدها. وقد أكّد ذلك على الأهمية التي تضطلع بها غرفة عمليات المرأة وساهم بالتالي، في تعزيز الاهتمام بمساعي بناء السلام المبذولة من قبلها. وفي العام 2017، أظهرت جهود الشخصيات النسائية البارزة الرامية لتعزيز الحوار تقدّمًا ملحوظًا، إذ دُعيت غرفة عمليات المرأة للانضمام إلى مجموعة عمل معنية بتنظيم عملية حوار وطني في أوغندا.

المصدر: هيئة الأمم المتحدة للمرأة، أوغندا.



مشارك في تدريب الوساطة الداخلية (الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، غانا)

تفهّم الوسطاء الداخليين والوساطة الداخلية: أصول المفهوم وتطوره وأبعاده الرئيسية

تطور مفهوم: رؤى مستقاة من النظرية والتطبيق

يرتبط مفهوم الوساطة الداخلية ارتباطاً وثيقاً بممارسة الوسطاء الداخليين ويتطور فهم الممارسين لنهجها وأساليبها. وبالتالي، فإنّ كلّاً من الكيانات التي عملت مع وسطاء داخليين أضافت بعداً آخر على فهمنا للمصطلح من الناحيتين النظرية والتطبيقية. وكان ليديراخ وبول فير قد قدّموا هذا المفهوم عام 1991 بناءً على تجاربهما في أميركا الوسطى حيث لاحظا أنّ الثقة أو، *confianza*، شكّلت أساساً لنجاح الوسطاء في النزاع الذي كان قائماً بين حكومة الساندينستا والزعماء الهنود على ساحل المحيط الأطلسي.³⁸ وقد تمّ تفسير الثقة على أنّها نتيجة صلة الوسطاء الشخصية مع أطراف النزاع قبل التدخل وأثنائه وبعده. إذ رأى ليديراخ وفيّر أنّ الثقة ارتبطت بحقيقة أنّ الوسيط "لا يتنحى في المرحلة التي تعقب المفاوضات وذلك كونه جزءاً منها وسيتم حمل - يجب أن يتحمل - نتائج الوساطة بما يضمن تنفيذ أي تسوية."³⁹ واتّسم هؤلاء الوسطاء بميزات فريدة أخرى ومنها ارتباطهم بالأطراف ومعرفة العميقة بالنزاع ومداخل فريدة للوساطة.⁴⁰ كما واقترح ليديراخ وفيّر الأخذ بمفهوم "الوسطاء الداخليين المتحيّزين" مشيران إلى أهمية أن تتضمن فرق الوساطة وسطاء داخليين متحيّزين ووسطاء خارجيين محايدين.⁴¹

ورغم أنّ جدول الأعمال الدولي لبناء السلام في التسعينات⁴² قد أهمل إلى حدّ كبير مفهوم الوسطاء الداخليين و/أو العناصر المحلية للوساطة إلا أنّ مركز الحوار الإنساني قد قام بتوسيعه في القرن الحادي والعشرين مستنداً في ذلك إلى عمله المكثّف مع وسطاء داخليين. كما وعزّف المركز هؤلاء كأفراد "من صميم مجتمع النزاع يمتلكون معرفة ومنظوراً عميقين بشأن النزاع تقدّرهما وتحترمهما جميع الأطراف."⁴³ ولا يرتبط هنا مفهوم الاحترام المضاف بالمعرفة التي يملكها الوسطاء الداخليون فحسب، بل يرتبط أيضاً بدورهم في المجتمع. وفي عام 2010 قامت مؤسسة بيس نيكسس التي ركّزت أعمالها على دعم الوسطاء الداخليين في سياقات متنوعة عالمياً بتوسيع

³⁸ بول فير وجون بول ليديراخ، "التوسط لتسوية النزاع في أميركا الوسطى"، مجلة بحوث السلام، المجلد 28، العدد 1، 1991، من الصفحة 85 وحتى الصفحة 98.

³⁹ ميديل هوف وإينوك نداوانا، "استراتيجية وساطة إقليمية: حالة زيمبابوي"، مجلة الأمن الإفريقي، 25 : 1، 63 - 84، آذار/مارس 2016، الصفحة 65.

⁴⁰ سفينسون، أ.، ليندغرين، م.، "السلام من الداخل"، (2013)، الصفحة 701.

⁴¹ بول فير وليديراخ، (1991).

⁴² منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بصفتها وسيط: الأدوات - التحديات - الامكانيات"، الرئاسة الألمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المؤتمّر، تموز/يوليو 2016، الصفحة 16.

⁴³ مركز الحوار الإنساني، "دليل للوساطة، ولتمكين عمليات السلام في النزاعات العنيفة"، 2007، الصفحة 16.

تعريف مركز الحوار الإنساني لهذا المفهوم وأصرت على أهمية الحساسية تجاه الفوارق الثقافية والدينية والسياسية.⁴⁴ وعلى ذلك اختارت المؤسسة أن تُعرّف الوسطاء الداخليين على أنهم "أطراف داخلية تُعتبر موضع ثقة واحترام مجتمع النزاع بجميع مستوياته وتملك معرفة عميقة بديناميات النزاع وسياقه وتبدي حساسية في مساهمتها في إيجاد حلول تعترف بها وتقدرها جميع الأطراف".⁴⁵

رمى جزء من عمل بيس نيكسس إلى إظهار المجالات المتعددة التي يلعب الوسطاء الداخليون فيها دورًا سواء على المستوى الجزئي لحل النزاعات بين الأفراد أو على المستوى الكلي كجزء من جدول أعمالٍ أوسع لبناء السلام وإرساء الديمقراطية.⁴⁶ وفي حين ركز ليديراخ وفير على الأدوار التكميلية التي يمكن للوسطاء الداخليين والخارجيين أن يؤدّوها في سياق عمليات السلام، أي في إقامة روابط أفقية، ساهمت بيس نيكسس من ناحيتها في إلقاء الضوء على الدور الحاسم الذي يؤدّيه الوسطاء الداخليون في بناء العلاقات بين مختلف المستويات (المحلية، ودون الوطنية، والوطنية والإقليمية)، أي في إقامة روابط رأسية. بذلك ساعد هذا العمل على فهم الوسطاء الداخليين باعتبارهم موصلات أو نقاط التقاء قادرة على بناء الجسور على المستويين الأفقي والرأسي على حد سواء. وهكذا تكون بيس نيكسس قد شددت على الفكرة الأساسية القائلة بأنه لا يجوز فصل الجهود الرامية إلى تطوير "القدرة على تسوية النزاعات المحلية وتعزيز ثقافة الحوار الديمقراطي عبر مجتمعٍ ما عن عمليات الوساطة الأكثر رسمية والمرتبطة بالتصدي للأزمات".⁴⁷

مربع النص 2 سمات الوسطاء الداخليين الرئيسية

- يثق بهم طرف أو أكثر من أطراف النزاع؛
- يحترمهم أصحاب المصلحة نظرًا لدورهم في المجتمع؛
- يتمتعون بحساسية راسخة تجاه الاختلافات الثقافية والدينية والسياسية؛
- يؤدّون دور نقاط اللقاء أو بناء الجسور على الصعيدين الأفقي والرأسي على حد سواء؛
- يربطهم بالأطراف المتنازعة تقارب على المستويين الثقافي والمعياري؛
- يتمتعون بالتأثير والسلطة تجاه الأطراف المتنازعة مما يمنحهم إمكانية وصول لا مثيل لها؛
- يشكلون جهات فاعلة أساسية تعمل خلف الكواليس سواء بمفردها و/أو مع وسطاء داخليين آخرين و/أو مع عناصر فاعلة دولية؛
- يتمتعون بعلاقات وسمعة بنوها مع مرور الوقت تتيح لهم إمكانية التأثير على الأطراف المتنازعة؛
- يربط بينهم وبين الأطراف المتنازعة تقارب على الصعيد الشخصي؛
- يبدون قدرًا كبيرًا من الالتزام والتفاني وقدرةً قويةً على التكيف.

وبموازاة ذلك، قامت كيانات أخرى باستغلال تجارب عملها مع وسطاء داخليين للمساهمة في فهمنا لماهية هذه الجهات الفاعلة ولكيفية عملها. فعلى سبيل المثال، حدّدت مؤسسة بيرغهوف، ومعهد بحوث السلام السويسري، ومركز الدراسات الأمنية الوسيط الداخلي من "يتمتع بالقرب الجغرافي من أطراف النزاع، أو، له شأن فيه"⁴⁸ ولفتت النظر إلى أهمية التقارب الثقافي والمعياري بينه وبين أطراف النزاع.⁴⁹ وعلى غرار ذلك، تناولت مؤسسة بيرغهوف عام 2016 وبالعامل مع منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بالتفصيل مصادر شرعية الوسطاء الداخليين مشيرةً إلى أن هذه الأخيرة مُستمدّة من رسوخ هؤلاء في السياق كما ومن تمتّعهم بالقدرة على التأثير والسلطة اللتين توفّران لهم دون سواهم إمكانية وصول إلى الأطراف الفاعلة في النزاع غير متاحة لسواهم (مثل الجهات الفاعلة

⁴⁴ ريتشارد سميث وسكوت ديلي، "الوسطاء الداخليين في أفريقيا، فهم إسهام الوسطاء الداخليين في التسوية السلمية للنزاعات في أفريقيا"، تقرير موجز عن المرحلة الأولى، مؤسسة بيس نيكسس التابعة لوزارة الشؤون الخارجية السويسرية، شعبة الأمن البشري، تموز/أيلول 2010، الصفحة 3.

⁴⁵ المرجع السابق نفسه.

⁴⁶ المرجع السابق نفسه.

⁴⁷ المرجع السابق نفسه.

⁴⁸ مؤسسة بيرغهوف لدعم السلام، ومؤسسة السلام السويسرية، ومركز الدراسات الأمنية، "الوسطاء الداخليون، استكشاف دورهم الرئيسي في عملية السلام غير الرسمية"، 2009، الصفحة 4.

⁴⁹ المرجع السابق نفسه.

الرايكية والتي يصعب الوصول إليها والمسلحة).⁵⁰ وبناءً على هذا المفهوم، استخدم المركز النزويجي لموارد بناء السلام التعريفات السابقة ووسّعها، مضيفاً أن الوسطاء الداخليين هم في الغالب "جهات فاعلة رئيسية تعمل خلف الكواليس سواء بمفردها أو كجزء من عمليات أوسع نطاقاً تضم عناصر فاعلة دولية".⁵¹

في أول إعادة لهذه المذكرة التوجيهية عام 2014 واستناداً إلى خبرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الواسعة في دعم الوسطاء الداخليين في مختلف السياقات، تم وصف الوسيط الداخلي بأنه "فرد - (أو أفراد) أو جماعات أو كيانات أو مؤسسات - يتمتع بقدر عالٍ من الشرعية والثقة لدى الأفراد والمؤسسات الضالعة في نزاع ما وذلك بفضل علاقاته وسمعته مع وبين هؤلاء كما وبقدرة فريدة على التأثير بشكل مباشر أو غير مباشر على سلوك أطراف النزاع وتفكيرهم".⁵² ونتيجةً للمشاورات المكثفة بين أصحاب المصلحة التي أجريت لغرض هذه المذكرة التوجيهية كما ونتيجةً للتطور الذي شهده الميدان منذ إصدار عام 2014، استُعي انتباه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ثلاث نقاط ضعف رئيسية بشأن هذا التعريف. أولاً، يزعم كثيرون أن تعريف الوسطاء الداخليين قد ينطبق أيضاً على الوسطاء الخارجيين أو الوسطاء الإقليميين/الدوليين متى تم التركيز على الشرعية والثقة والسمعة والقدرة على التأثير على أطراف النزاع لتحديد خصائص الوسطاء الداخليين الرئيسية، بحيث يسمي من الصعب تمييز خصائصهم الفريدة. ثانياً، أدى إدراج المؤسسات في التعريف ببعضهم إلى التساؤل حول كيفية التفرقة بين مفهوم الوساطة الداخلية والمفاهيم الأخرى في مجال بناء السلام وبصفة خاصة مفهوم "القدرات الوطنية من أجل تحقيق السلام" و"البنى الأساسية للسلام". ثالثاً، لا يعبر الوصف اهتماماً كافياً للعوامل النفسية التي تحت الوسطاء الداخليين على المشاركة.

يؤكد الوصف المنقح (انظر مربع النص 3) على أن الوسطاء الداخليين يتشاركون مع الوسطاء الخارجيين سمات رئيسية تشمل الشرعية والمصادقية والنفوذ، مشيراً في المقابل إلى أن هذه السمات تختلف في ما بينها من حيث المصدر/الأصل. وأيضاً، يستثنى هذا الوصف المنقح المؤسسات لأنه متى شاركت مثلاً المؤسسة في عملية سلام فإن ذلك لا يتحقق إلا من خلال العلاقة الشخصية التي تربط الأفراد المنتسبين إلى المؤسسة بأطراف النزاع. ويتوخى هذا الحد من نطاق الوصف المساهمة في تلافي الالتباس الذي قد يعيق فهم المصطلح وكذلك العمل مع الوسطاء الداخليين من حيث الممارسة. وبنفس الروح، يسعى هذا التنقيح أيضاً إلى التمييز بين الوسطاء الداخليين ومفهوم البنى الأساسية للسلام الذي تزايد استخدامه كمصطلح في مجال بناء السلام وأحياناً كمرادف للوساطة الداخلية مع الإشارة إلى تعريف مفهوم البنى الأساسية للسلام باعتباره "شبكة ديناميكية من المهارات والقدرات والموارد والأدوات التي تساعد على بناء علاقات اجتماعية وسياسية بناءة وعلى تعزيز قدرة المجتمعات المستدامة على مواجهة خطر الدخول مجدداً في دوامة العنف".⁵³ وبهدف ضمان الوضوح المفاهيمي، تشير هذه المذكرة التوجيهية إلى أن البنى الأساسية للسلام تمثل إحدى السبل المتعددة لضمان قدر أكبر من الاستدامة لمساعي الوساطة الداخلية، ولكن في نهاية المطاف قد يُعد الوسطاء الداخليون إماً جزءاً من البنى الأساسية للسلام، أو مستقلين عنها.

وعلاوةً على ذلك، يخطر الوسطاء الداخليون في عملهم نتيجةً لالتزامهم الشخصي وتفانيهم. وغالباً ما تكون المرونة سمة مميزة تساعد على مواصلة العمل على الرغم من التحديات. لذلك يصبح لديهم اهتماماً راسخاً ومرّة بعد، اهتماماً شخصياً بالنتائج. وهذا الاهتمام الراسخ يرتبط باهتمامهم بالنتائج بناءً على مدى رسوخهم في سياق النزاع وليس على أساس دوافع سياسية أو قائمة على الربح. وأخيراً، فإن فهمنا للوسطاء الداخليين يشمل ضمناً تقدير الدور الحاسم الذي يقومون به كموصلات أو نقاط التقاء تربط الجهات الفاعلة والجماعات والمجتمعات رأسياً، والمجتمع المدني والحكومات والجهات الفاعلة الإقليمية أفقياً.

⁵⁰ مير مباشر، وإنجيسكي مورينا، ولوكسشي فيملارا، "دعم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للوساطة الداخلية، ولتعزيز قدرات الوساطة، وللتواصل والتكامل"، مؤسسة بيرغوف، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كانون الأول/ديسمبر 2016، الصفحة 8.

⁵¹ خوان غريغيس، "قضية التواصل: التغلب على تحديات ومعضلات الوساطة الرسمية وغير الرسمية مع الجماعات المسلحة"، المركز النزويجي لموارد بناء السلام، حزيران/يونيو 2015، الصفحة 6.

⁵² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "دعم الوساطة الداخلية"، 2014.

⁵³ هانس جيه جيسمان، "السلام المضمّن، البنى الأساسية للسلام: النهج والدروس المستفادة"، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، ومؤسسة بيرغوف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2016.

مربع النص 3 تفهّم الوسطاء الداخليين

يُعرف الوسطاء الداخليون هنا، بأنهم "فردًا أو مجموعة من الأفراد يستمدون الشرعية والمصادقية والتأثير من التقارب الاجتماعي-الثقافي و/أو الديني - وبالطبع الشخصي - بينهم وبين أطراف النزاع مما يتيح بناء أواصر ثقة متينة بينهم تساهم بدورها في حث العناصر الفاعلة الرئيسية على إحداث التغييرات اللازمة في مواقفها فتحوّل مع مرور الوقت دون نشوب النزاعات وتساهم في استدامة السلام. ويعمل الوسطاء الداخليون مدفوعين بقناعتهم الشخصية وتفانيهم في خدمة القضية ويظهرون اهتمامًا راسخًا في النتائج".

ويستند هذا التفسير إلى الممارسة المتمثلة بالعمل مع الوسطاء الداخليين ودعمهم ويُعدّ مفيدًا من الناحية المفاهيمية لغرض هذه المذكرة التوجيهية. ومع ذلك، فإنّ طريقة فهم الناس لمهاتمة الوسيط الداخلي قد تختلف من سياقٍ إلى آخر كما وأنّ طريقة إدراكهم المفهوم يتوقف على تصوراتهم ومصطلحاتهم الخاصة. وبالتالي قد لا يُصنّف بالضرورة جميع الوسطاء الداخليين في خانة الوساطة الداخلية أو تتوفر لديهم كافة جوانب المصطلح المحددة أعلاه. وينبغي أن يكون الممارسون مستعدين لاستخدام مصطلحات يرتاح لها الوسطاء أنفسهم وأيضًا أن يستخدموا الفهم المحدد أعلاه باعتباره وسيلةً للتوضيح وليس للإقصاء.

من هو الوسيط "الداخلي"؟

يتواتر سؤال رئيسي سواء في السياق الأدبي أو في سياق العمل مع صنّاع السياسات والممارسين، وي طرح مسألة التمييز بين الوسطاء الداخليين والوسطاء الخارجيين. وفي حين أنّه يمكن من الناحية المفاهيمية رسم بعض الخطوط الفاصلة إلا أنّها تتمثّل بمصطلحات نسبية بطبيعتها لا معنى لها إن لم تشكل جزءًا من مقارنة. فعلى سبيل المثال، "مصطلح الوسيط الداخلي يلائم كوفي أنان في عملية السلام التي بدأت في أعقاب الانتخابات في كينيا، أكثر مما يلائم مارتي اهتيساري. ولكن يُعتبر مصطلح وسيط داخلي أكثر ملاءمة لشخص مثل ديكا إبراهيم عبيدي أو مثل الجنرال لازارو سومبيو مقارنةً بكوفي أنان.⁵⁴ علاوةً على ذلك، يعتمد تحديد منظور "داخلي" و"خارجي" على هوية الشخص الذي يصنّف الجهة الفاعلة المعنية. كذلك، يُعتبر هذا المنظور ديناميكيًا وقد يتغيّر مع مرور الوقت. فمن الممكن لوسيط داخلي أن يصبح وسيطًا خارجيًا من وجهة نظر أطراف معيّنة في النزاع إذا ما لوحظ أنّه ازداد قربًا من طرفٍ دون سواه أو حتى من عناصر فاعلة دولية.

لذلك، ينبغي فهم الوسطاء الداخليين والوسطاء الخارجيين باعتبارهم نماذج مثالية ضمن سلسلة طويلة وليس باعتبارهم مفاهيم متضادة. وفيما يتشارك الوسطاء الداخليون والوسطاء الخارجيون الشرعية والمصادقية والتأثير من ناحية الأطراف المتنازعة، نلاحظ أنّ الوسطاء الداخليين يستمدون من ناحيتهم هذه الميزات من التقارب الاجتماعي-الثقافي و/أو الديني - وبالطبع، الشخصي - بينهم وبين أطراف النزاع. ويكونون بالتأكيد ملّمين "بالمعايير الثقافية واللغة وسبل التواصل وأيضًا بالهياكل الاجتماعية ومركز السلطة وتسلسلها التي يقتضيها سياق النزاع".⁵⁵ وتكثر القواسم المشتركة بين الوسطاء الداخليين والأطراف المتنازعة نظرًا لتشاركتهم تجربة النزاع و/أو نتيجةً لروابطهم الاجتماعية-الثقافية. ولا بدّ لهم أن يتحمّلوا بشكلٍ مباشرٍ أو شخصيٍّ نتائج أفعالهم.

يميل الوسطاء الداخليون في التواصل وحل النزاعات والوساطة إلى اعتماد نهجٍ وأساليب تنبع من عمق تقديرهم لأهمية التقاليد الاجتماعية-الثقافية ورموزها وأساليب الحياة الناجمة عنها. ونذكر كمثال على الوسطاء الداخليين - رغم كونهم يندرجون في فئات متعددة - الوسيط الداخلي ذا التوجّه العرقي والديني كالإمام والكاهن والزعيم الروحي وشيخ العشيرة. ويستمدّ هؤلاء الوسطاء خاصيتهم "الداخلية" من تقاليدهم وإيمانهم وثقافتهم و/أو روحانيتهم المشتركة. ويلعبون نتيجةً لمكانتهم وسط نظام من المعتقدات

⁵⁴ مؤسسة بيرغهوف لدعم السلام، ومؤسسة السلام السويسرية، ومركز الدراسات الأمنية، "الوسطاء الداخليون، استكشاف دورهم الرئيسي في عملية السلام غير الرسمية"، 2009، الصفحة 4.

⁵⁵ رويسستورف، (2013)، الصفحة 164.

دورًا بالغ الأهمية في الوصول إلى الجماعات التي تعيش بمنأى عن التيارات السياسية العامة وقد تتأثر بالخطابات المسببة للخلاف و/أو المتطرفة. في هذا السياق، تعتمد عمليات الوساطة على الأطراف الداخلية التي يمكنها أن تستغل علاقات الثقة لتُطلع الناس على الروايات البديلة. وهكذا يستطيع هؤلاء الوسطاء الداخليون تعزيز التسامح وتشجيع التنوع داخل الجماعات.

أما الوسطاء الخارجيون فيستمدون من ناحيتهم الشرعية والمصادقية والتأثير من عدد من العوامل المرتبطة بخبراتهم وإنجازاتهم السابقة وانتمائهم المؤسسي وشبكاتهم وربما أيضا بقدرتهم على اعتماد نهج "التزغيب والترهيب". ويأتي هؤلاء الوسطاء بشكل عام من خارج سياق النزاع ويكونون على مسافة معينة منه ومن الأطراف المتنازعة أي أنهم يتمتعون بقدر معين من المعرفة بشأن الصراع و/أو تربطهم بأطرافه علاقات بعيدة عن المعرفة الشخصية. وفي حين قد يكون الكثير من الوسطاء الخارجيين ملمين بأساليب الوساطة التقليدية وربما أيضًا قد أدخلوها في نهجهم، إلا أنهم يظلون أكثر ميلًا إلى اعتماد أساليب الوساطة الغربية و/أو المصنفة عليها الطابع المهني.

بخلاف الوسطاء الداخليين، تُتاح للوسطاء الخارجيين "الفرصة لاختيار ما إذا كانوا يريدون المشاركة في النزاع وفي عملية التسوية وإلى أي مدى".⁵⁶ ويشكل المبعوث الخاص والممثل الخاص للأمم المتحدة مثالين على الوسطاء الخارجيين الذين يندرجون بدورهم في فئات متعددة. فحتى يصنف الفرد "خارجيًا" لا بد من أن يتم تعيينه رسميًا لشغل منصب يكون عادةً من خارج سياق النزاع، وذلك من قبل منظمة تم تكليفها بالقيام بدور ما في سياق معين. وإنه لمن المستبعد أن يكون المبعوث الخاص أو الممثل الخاص والأطراف المتنازعة قد نشأوا في البيئة نفسها كما وأنهم قد لا يتشاركون وجهات النظر الدينية و/أو الاجتماعية-الثقافية.

إن هذه الأدوار والسمات والنهج والأساليب على اختلافها تؤكد على ضرورة عمل الوسطاء الداخليين مع الوسطاء الخارجيين أكثر مما تساعد على التمييز بينهم. ووفقًا لما سيتبين أدناه في التحليل بشأن مواطن قوة الوسطاء الداخليين والوسطاء الخارجيين والقيود المفروضة عليهم، فإن الطرفين يظهران تكاملًا مفاهيميًا تم تعزيزه مرارًا وتكرارًا عبر الممارسة. فحيث يتشارك الوسطاء الداخليون والوسطاء الخارجيون العمل بطرق حساسة ومتناغمة وملائمة للظروف، تزداد وبشكل هائل فرص إيجاد حل شامل وجامع ومستدام للنزاع - والقيام بذلك بطريقة تساعد على إعادة بناء النسيج الاجتماعي. علاوة على ذلك، فإن تنوع الوسطاء الداخليين يؤدي إلى تنوع العلاقات والميزات والنهج المطروحة على طاولة المفاوضات، وعليه، كثيرًا ما يتبين أن عمل أفرقة الوسطاء الداخليين في إطار شراكة مع وسطاء خارجيين يشكل أكثر وسيلة بناءة للانخراط في سياق نزاع معين.

مربع النص 4 مثال على وسيط داخلي في ميدان العمل

"انتقل بادما راتنا تولادار إلى مجال الوساطة السياسية من خلال مشاركته ونشاطه كناشط حقوقي. في حقبة التسعينيات انتُخب عضوًا في البرلمان باعتباره يساريًا مستقلًا، فساعد على جمع مختلف الأحزاب الشيوعية معًا تحت راية الجبهة اليسارية المتحدة، ثم قام بتسهيل المحادثات بين هذه الجبهة والقوى الديمقراطية الأخرى من جهة، والحكومة الملكية من جهة أخرى، لاستعادة الديمقراطية البرلمانية. وأكسبته هذه التجربة ثقة كل من القوى الملكية والشيوعية والديمقراطية، ما مكّنه من أن يكون ميسرًا في محادثات السلام في نيبال خلال الأعوام 2001 و2003 و2006 ... عمل بادما كوسيط بين أطراف الصراع الرئيسية، ولكن تضمن دوره أيضًا أن يكون على اتصال مع عامة السكان وأن يكون حلقة اتصال رئيسية للدبلوماسيين ووسطاء المجتمع الدولي. ونظرًا لغياب التنسيق أو حتى التنافس بين بعض الوسطاء الخارجيين الدوليين، وصل الأمر في بعض الحالات إلى أن يتولى مسؤولية التنسيق بين الوسطاء الخارجيين. وذكر بادما أن ما يقدّره في هؤلاء الوسطاء الخارجيين هو ما تعلّمه من التجارب في الأماكن الأخرى."

مؤسسة بيرغهوف لدعم السلام، ومعهد بحوث السلام السويسري ومركز الدراسات الأمنية، "الوسطاء الداخليون: دراسة حول استكشاف دورهم الرئيسي في عمليات السلام غير الرسمية"، 2009، الصفحة 7.

⁵⁶ المرجع السابق نفسه، الصفحة 165.

أين يلتقي الوسطاء الداخليون بسائر الوسطاء؟

يتماشى مفهوم الوسطاء الداخليين مع اثنين من أهم تعريفات الأمم المتحدة للوساطة. فأولاً، إنهم يشاركون في **تسوية النزاعات بالوسائل السلمية**،⁵⁷ على النحو المحدد في المادة 22 من ميثاق الأمم المتحدة وأما ثانياً فإنهم يقومون بمساعدة "طرفين أو أكثر، وموافقة تلك الأطراف، لمنع نشوب نزاع أو إدارته أو حله عن طريق مساعدتها على وضع اتفاقات مقبولة للجميع"، وفقاً لتعريف الوساطة الوارد في "توجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعالة".⁵⁸ وخلال مشاركتهم في مبادرات الوساطة الرسمية وغير الرسمية، يلعب الوسطاء الداخليون الدور الحاسم في مدّ الجسور بين مختلف المسارات الدبلوماسية⁵⁹ على نحو يساهم في منع نشوب نزاع وفي استمرارية اتفاقات السلام. وحتى في السياقات التي لا يشارك فيها الوسطاء الداخليون مباشرة في مساعدة الأطراف على وضع اتفاق، غالباً ما يقومون بالمساهمة في العمليات المشجعة على إحداث التغييرات اللازمة في المواقف من أجل استحداث بيئة مواتية لاتفاق سلام. كما أنهم كثيراً ما يؤدّون من وراء ستار الدور الحيوي المتمثل بإدارة التوتر وتعزيز التسامح وتشجيع التنوع داخل الجماعات وفيما بينها.

أما على الصعيد العالمي، فتتطلب ممارسة الوساطة الالتزام بالمبادئ المقبولة عموماً، بما في ذلك **عدم التحيز** والاستعداد والشمولية والملكية الوطنية.⁶⁰ وغالباً ما يُعتبر الجانب المتعلق بفكرة الحياد ومفهوم "التحيز" ذي الصلة هو الأهم في الوساطة لا سيما وأنه قد يؤدّي إلى لغط مفاهيمي يطال الوسطاء الداخليين. إذ وفقاً لتوجيهات الأمم المتحدة من أجل الوساطة الفعالة "إذا ما نُظر إلى عملية وساطة ما على أنها متحيّزة، فمن الممكن أن يؤدّي ذلك إلى تقويض التقدم الحقيقي نحو حل النزاع."⁶¹ ولما كان يُشار إلى الوسطاء الداخليين أيضاً بوصفهم بالمتحيزين بدءاً من نشأتهم، فهل يمكن لتحيزهم الضمني أن يجعل منهم غير مؤهلين لأن يكونوا وسطاء؟

إنّ الإجابة على هذا السؤال تقوم على عنصرين أساسيين. أولهما يستند إلى تحليل عمليات الوساطة الذي يشير إلى أنّ الحياد وعدم الانحياز ليسا شرطين مسبقين ضروريين لعمليات فعالة. كما وأنه وفي سياقات معينة، "يمكن أن يكون لهذه الخصائص أثراً مثبطاً على أطراف النزاع لجهة انفتاحهم على التواصل والتوصل إلى تسوية."⁶² وعليه، فإنّ مفهوم الوساطة الداخلية يتعارض مع الفكرة القائلة بأنّ الحياد هو شرط أساسي لتولي الوساطة ويشير في المقابل إلى أنّ **للتحيز مزاياه** ومن بينها ارتفاع مستويات الثقة. أما ثانيهما فيعتبر الحياد مصطلحاً معقّداً ذا ثلاثة أبعاد رئيسية أولها البعد الإجرائي ثمّ البعد الموجه نحو النتائج فالبعد العلائقي.⁶³ ويمكن القول بأنّ الوسطاء الداخليين متحيّزون بطرق من شأنها أن تساهم في عمليات الوساطة، أي، بعبارة أخرى من النواحي العلائقية/القرب من أطراف النزاع. على أية حال، يبقى الوسطاء الداخليون حياديّين لتجنب المحسوبية خلال عملية الوساطة و/أو فيما يتعلق بتفاصيل النتائج. أما اهتمامهم الراسخ بالنتيجة فيشير إلى تفضيلهم السلام على العنف وليس شكلاً محدداً من أشكال السلام. ومن ثمّ فإنّ هذه الحجة تشير إلى أنّ تحيز الوسطاء الداخليين علائقي وليس إجرائياً ولا موجهاً نحو النتائج.⁶⁴

⁵⁷ ميثاق الأمم المتحدة.

⁵⁸ الأمم المتحدة، توجيهات من أجل الوساطة الفعالة ، حزيران/يونيو 2012 (مُتاح على الرابط الإلكتروني التالي: https://peacemaker.un.org/sites/peacemaker.un.org/files/28english%29_0.pdf?GuidanceEffectiveMediation_UNDPA2012).

⁵⁹ "المسار الأول/الدبلوماسية الحكومية الرسمية: مناقشات رسمية تضم عادة قادة سياسيين وعسكريين رفيعي المستوى وتركز على مسائل وقف إطلاق النار، ومبادرات السلام، والمعاهدات واتفاقات الأخرى. المسار الثاني/الدبلوماسية المدنية: الحوار والأنشطة الرامية إلى إيجاد حلول للمشاكل غير الرسميين من أجل بناء العلاقات وتشجيع أساليب تفكير جديدة، يمكن الاستناد إليها في العملية الرسمية. وتشمل عادة أنشطة هذا المسار قادة ذوي تأثير من القطاعات الأكاديمية والدينية ومن المنظمات غير حكومية وغيرهم من الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، إذ باستطاعة هذه الأطراف التفاعل بحرية أكبر مما هو متاح لكبار المسؤولين. ويستخدم بعض المحللين تعبير المسار 1,5 للدلالة على حالة تعمل فيها الجهات الفاعلة الرسمية إلى جانب الجهات الفاعلة غير الرسمية لتسوية النزاعات. المسار الثالث/الدبلوماسية الشعبية: يتولاها أفراد وتنظيمات خاصة لتشجيع التفاعل والتفاهم بين المجتمعات المتعددية وتشمل العمل على زيادة الوعي والتمكين داخل هذه المجتمعات. يركز هذا النوع من الدبلوماسية، عادة، على المستوى الشعبي، وينطوي في الغالب على تنظيم الاجتماعات والمؤتمرات، وتوفير التغطية الإعلامية، ومناصرة الفئات والمجموعات المهمشة، على الصعيدين السياسي والقانوني". مأخوذة من: المصدر، "مسارات الدبلوماسية"، معهد الولايات المتحدة للسلام.

⁶⁰ الأمم المتحدة، توجيهات من أجل الوساطة الفعالة ، حزيران/يونيو 2012، الصفحة 3.

⁶¹ المرجع السابق نفسه، الصفحة 10.

⁶² رويسستورف، (2013)، الصفحة 166.

⁶³ العملية 1325، "الوساطة والتأثير: رؤى متعمقة: آراء وخبرات بشأن التأثير على عملية السلام"، 2017، الصفحة 3 (مُتاح على الرابط الإلكتروني التالي: https://operation1325.org/sites/default/files/mediation_and_influence_insights_0.pdf).

⁶⁴ رويسستورف، (2013)، الصفحة 166.

دور الوسطاء الداخليين الموجهين تقليدياً ودينيّاً: جنوب السودان

يحظى جنوب السودان بإرثٍ من العنف والنزاع. فقد سعت مبادراتٌ دوليةٌ متنوّعةٌ إلى إنهاء الحروب الأهلية بين "الشمال" و"الجنوب". وفي العام 1972، بلغت هذه الجهود ذروتها وأسفرت، بالتالي، عن إبرام اتفاقية أديس أبابا التي أنهت الحرب الأهلية الأولى، وفي العام 2005، عن توقيع اتفاقية السلام الشامل التي أنهت الحرب الأهلية الثانية.

وفي العام 2011، أصبح جنوب السودان دولةً مستقلةً. وقبل اندلاع حركة الانفصال، بدأت التوترات في التفاقم وتضاعفت بعدها على أثر نشوب صراعٍ عنيفٍ بين قادة جنوب السودان الجدد عقب إعلان الاستقلال. وفي العام 2013، أخذت الأزمة السياسية منعطفًا عنيقًا عند اندلاع القتال بين فصائل الجيش المختلفة. وفي غضون أيام، تصاعد القتال ليصبح حربًا أهليةً تخلّلتها أبعاد عرقية واضحة. وشنّ جنود الدينكا المواليون للرئيس كير هجمات ضدّ جنود النوير المواليين لنائب الرئيس السابق ريك مشار، وذلك قبل البدء باستهداف السكان المدنيين، ممّا تسبب في نزوح داخلي واسع النطاق وانتهاكات مروّعة لحقوق الإنسان.

وكشفت أعمال القتال هذه النقاب عن هشاشة مؤسسات الدولة وتاريخ العداء المدّمّر بين مختلف المجموعات العرقية. وفي شهر آب/أغسطس 2015، وقّع سالف كير وريك مشار على اتفاقية سلامٍ أدّت، في شهر نيسان/أبريل 2016، إلى تشكيل حكومة انتقالية لتعزيز الوحدة الوطنية. ومع ذلك، لم تدم فترة التسوية السياسية. ففي تموز/يوليو 2016، تصاعدت التوترات السياسية مرّة أخرى، وتحوّلت إلى قتال بين جنود الدينكا والنوير، واشتعلت الحرب الأهلية على أثرها من جديد. وبدعمٍ من دول المنطقة والمجتمع الدولي الأوسع نطاقًا، واصلت الهيئة الدولية الحكومية المعنية بالتنمية سعيها لدعوة الطرفين للعودة إلى طاولة المفاوضات.

وعلى مدى عقودٍ من الحرب، نظّمت الكنيسة في جنوب السودان هيئةً مسكونيةً عُرفت باسم "مجلس كنائس جنوب السودان"، تمتّع بتاريخٍ من العمل الدؤوب على حلّ النزاعات من خلال التعاون مع القادة التقليديين، ما ساهم في الجمع ما بين الأساليب الحديثة والتقليدية المعتمدة في هذا الشأن. وانضمّ صانع السلام التانينباومي، الدكتور بيل لاوري، إلى المجلس في العام 1991 منذ تأسيسه وساهم في بناء علاقات ثقة مع العديد من القادة. وعلى مرّ السنين، واصل لاوري دعمه وسعيه لضمان بقائهم في الصدارة، في الوقت الذي أفرّ فيه بالحاجة إلى دعمهم وتشجيعهم وتدريبهم أيضًا. وفي العام 1999، أطلق مجلس كنائس جنوب السودان عملية السلام بين الشعوب، وذلك من خلال استخدام أساليب محلية لحلّ النزاعات. وقد أدّت هذه العملية، وبدعمٍ من الدكتور بيل لاوري، إلى صياغة واحدة من أهم اتفاقيات المصالحة بين قبيلتي الدينكا والنوير حتى الآن، التي بقيت سارية المفعول حتّى العام 2013 وأتاحت بالتالي، إمكانية توحيد الجنوب وتحقيق الاستقلال. وفي هذا السياق، لا بدّ من إبرام اتفاقيات مصالحة مماثلة لإنهاء النزاع الحالي.

وفي العام 2015، أعدّ مجلس كنائس جنوب السودان خطة عمل للسلام، حدّد فيها الدور الذي تضطلع به الكنائس والمجتمعات الدينية في دفع عجلة السلام. وقد تولّت المنظمات الدينية القائمة في جنوب السودان مهمة تنسيق أوجه دعمها في العاصمة جوبا، في حين انضمّ بعض الموظفون إلى مجلس كنائس جنوب السودان لتقديم الدعم الفني المطلوب. وفي هذا السياق، تشكّل مساعي حلّ الصراعات والنزاعات القائمة بين المجتمعات تحديًا معقدًا لصنّاع السلام الدينيين، لكن، وعلى النحو الملاحظ، فتتقّ الجهات الفاعلة الشعبية ورفيعة المستوى برسالة المجلس الذي قد عمل بالتعاون مع كافة الأطراف.

وحثّ وقتٍ قريب، ظلّت مشاركة مجلس كنائس جنوب السودان في المفاوضات الحكومية على الهامش. ففي العام 2018، دعت الهيئة الدولية الحكومية المعنية بالتنمية والحكومة والمعارضة معًا المجلس لتقديم المساعدة اللازمة لإيجاد حلّ للمضيّ قدماً. ومع ارتفاع عدد المنظمات الساعية لدعم مجلس كنائس جنوب السودان على مرّ السنين، أُمست الحاجة إلى الحصول على دعمٍ منسّقٍ أكثر إلحاحًا. وفي هذا الإطار، يجمع اتحاد المصالحة، الذي أطلقته شبكة صنّاع السلام الدينيين والتقليديين، ما بين جهات المسار الأول والثاني والثالث الفاعلة، وذلك من خلال استضافة خلوات استراتيجية، من شأنها تعزيز التعاون بين الشركاء، بما في ذلك مجلس

الكنائس العالمي ووزارة المصالحة الأسقفية الأنجليكانية ومنظمة روز كاستل ومبادرة السلام والانتقال الشامل. وقد استمرت هذه المنظمات، مجتمعةً، في مساعدة القادة والمجتمعات الدينية. وفي السياق نفسه، يسعى الاتحاد إلى توحيد هذه الموارد الحيوية لدعم العملية، والمساعدة في التغلب على التحديات المتنوعة التي حالت دون استمرار السلام والحفاظ عليه حتى الآن.

وفي العام 2017 على سبيل المثال، صاغت مديرة مبادرة السلام والانتقال الشامل، الدكتورة تانيا بافنهولز، وبالتعاون مع الباحث الدكتور أندرياس هيربلينغر تقريراً عن الحوار الوطني المقترح، باستخدام مقارنات من قاعدة بيانات المبادرة النوعية، الأمر الذي ساهم في تمكينها من التفاعل مع الجهات الفاعلة المعنية بهذه العملية وتزويدها بنصائح متعمقة، ما أدى إلى تحويل هذه الأبحاث إلى سياسات وممارسات تدعم عمل الوسطاء الداخليين.

أبرز الدروس المستفادة والممارسات الفضلى

حافظ قادة الكنيسة في جنوب السودان على الوحدة، وذلك على الرغم من اختلافاتهم الدينية، ما ساهم في تمكين الطوائف المختلفة من التعاون معاً من أجل التركيز على الحفاظ على السلام. وضمن مجلس كنائس جنوب السودان، بات القادة يشيرون إلى أنفسهم باسم "الكنيسة"، بدلاً من "الكنائس"، الأمر الذي من شأنه التأكيد على قدرتهم على العمل كمنظمة واحدة. وعلى مدى عقود من الزمن، انعكست هذه الوحدة على كل من المستويين المحلي والوطني، وذلك من خلال تنظيم لجان بين الكنائس على المستوى المحلي، والتواصل مع المنظمات الشعبية، وبناء الثقة بين المجتمعات على المستوى الوطني، حيث يتفاعلون مع أبرز القادة السياسيين ويبنون علاقات ثقة معهم على حد سواء.

وفي هذا الإطار، تسعى شبكات الكنيسة الوطنية، المرتبطة بشبكات القادة التقليديين القبلية، بتوسيع نطاق الكنيسة بين السكان على نطاقٍ أوسع وربط شبكات القادة التقليديين القائمة على القبيلة بالمستوى السياسي الوطني. وقد أثبت عددٌ ضئيل من عمليات السلام نجاحه في جنوب السودان من دون أي دعمٍ مقدّم من القادة التقليديين والدينيين. وعلى عكس القادة التقليديين، بما في ذلك الرؤساء وكبار السن والشيوخ، توفر الكنيسة بنيةً مؤسسيةً من شأنها استحداث روابط عبر الخطوط القبلية وعلى المستوى الوطني على حد سواء. وقد نجحت الكنيسة في بناء جسور ثقة وتعاون مع هؤلاء القادة التقليديين، وعملت أيضاً بالشراسة مع الرؤساء للتوسط في حل النزاعات، وذلك من خلال استخدام مزيجٍ من الأساليب الحديثة والتقليدية والطقوس الأصلية على حد سواء.

وبالتالي، يتمتع الوسطاء الداخليون (بما في ذلك الكنيسة والقادة التقليديين والنساء والشباب) بالقدرة على دمج الأنماط والمناهج الثقافية لحل النزاعات القائمة. وفي هذا السياق، لا يزال يتعين على الهيئة الدولية الحكومية المعنية بالتنمية، وغيرها من الوسطاء الخارجيون الآخرون، الاستفادة، وبشكل كامل، من هذه الإمكانيات في عمليات الحفاظ على السلام. ومع ذلك، قد يتطلب الأمر تحقيق مصالحة تحويلية أعمق من أجل إحلال سلامٍ مستدام في أحدث دولة في العالم، إذ قد تشكل أساليب التواصل بين الناس، جنباً إلى جنب مع التوجيهات الصادرة عن القادة الدينيين والتقليديين، أفضل فرصة على الإطلاق لضمان إرساء مبادئ السلام والحفاظ عليه.

ومن المهم أن نعتزف بأنه بالنسبة للوسطاء الداخليين، تتجاوز الوساطة جدران قاعة المفاوضات التقليدية. إذ يعمل هؤلاء الوسطاء بصورة مستمرة بهدف منع نشوب النزاعات بدلاً من أن يتوسطوا بالضرورة في كل مرة لحلها أو للتوصل إلى اتفاق. ومن هذا المنطلق، تصبح الوساطة جزءاً من ممارساتهم اليومية وأيضاً من تفاعلهم مع مختلف الأطراف المتنازعة. ويقوم الوسطاء الداخليون بالتوسط بهدف تغيير الذهنات وأنماط السلوك، وإنشاء الروابط وبناء الثقة كما وإعادة بناء العلاقات التي قد تأثرت بالنزاع وتعزيزها.

ومن المهم الإقرار قبل كل شيء بأنه لا يوجد وسطاء نموذجيون. فجميعهم، بما فيهم الوسطاء الداخليين والوسطاء الخارجيين، يتمتعون بنقاط قوة ومزايا وملكون مواطن ضعفٍ وعيوبٍ. ونستطيع من خلال تطوير فهمٍ أكثر شمولاً لهذه السمات المتنوعة أن نستغل الفرص المتعددة التي تتيح لهذه الجهات الفاعلة العمل جنباً إلى جنب.

مربع النص 5 ملحة نموذجية عن وسيط داخلي

تعتبر صياغة ملحة نموذجية عن الوسيط الداخلي مسألةً معقدةً "تجمع بين بعض المهارات الأساسية والسمات الشخصية وبين الشبكات الجاهزة. إن الخبرة العملية ذات الصلة والمعرفة المحلية هما بالتأكيد شرطين أساسيين، ولكن هناك ميزات أخرى أكثر تجريداً لا تقلّ عنهما أهميةً - بما فيها الجدارة بالثقة والاحترام والديناميكية والتأثير. ويأتي الوسطاء الداخليون من خلفيات متنوعة. فبعضهم قادته تجاربه وشبكاته السابقة إلى مركز الحوار الإنساني فيما انضم إليه بعضهم الآخر نتيجة ثقته بقيمة الحوار وبفائدة وجود طرفٍ ثالثٍ محايدٍ في جمع العناصر الفاعلة للتفاوض على السلام."

بول دزياتكوفيك، "القصة الحقيقية لتأثير الوسطاء الداخليين على عمليات صنع السلام المعاصرة"، مركز الحوار الإنساني، 2017، ص. 13.

أين تكمن مناطق قوة الوسطاء الداخليين الرئيسية؟ وما هي أهم القيود المفروضة عليهم؟

بالإضافة إلى الخواص الرئيسية التي وردت في التعريف والتي تشاركها كل من الوسطاء الخارجيين والوسطاء الداخليين، يتميز هؤلاء الآخرون بمزيج من بعض نقاط القوة والضعف الرئيسية المبيّنة أدناه. ومن خلال فهمنا الأبعاد المتعددة لمهمة الوسطاء الداخليين يصبح بالإمكان اكتساب المزيد من الوضوح بشأن مكان وكيفية تعزيز مزيد من التعاون بين مختلف الجهات الفاعلة.

وتشمل مواطن قوة الوسطاء الداخليين:

- الوصول إلى معلومات حيوية عن ثبات عزم أطراف النزاع ومستوى قدراتهم، واكتساب فهم جوهري ومعمق للسياق⁶⁵ والقدرة على تفسير وتحليل المعلومات.
- توفر القدرة والمعرفة اللازمتين للتركيز على جوانب النزاع العلائقية وجذوره التاريخية كما وعلى العمليات طويلة الأجل من أجل الحفاظ على السلم.
- القدرة على استخدام الإقناع الأخلاقي النابعة من القيم الاجتماعية-الثقافية والمجتمعية (مثل فضيلة الغفران والتراحم والاحترام والتعقل)،⁶⁶ بما في ذلك القدرة على انتزاع التنازلات من الأطراف المتنازعة سواء احتراماً "للسيطر أو إكراماً له، أو بهدف إرضاء مجتمعهم المحلي أو لإصلاح العلاقات وإعادة الوئام الاجتماعي."⁶⁷

⁶⁵ أدينيو أديزه جوليوس، "التحيز في الوساطة: الآثار المترتبة على السياسات"، نيسان/أبريل، 2015، الصفحتان 2 و 3 (مُتاح على الرابط الإلكتروني التالي: www.academia.edu/16923496/BIAS_IN_MEDIATION_POLICY_IMPLICATIONS).

⁶⁶ روبيستورف، (2013)، الصفحة 166.

⁶⁷ المرجع السابق نفسه.

- امتلاك حساسية شديدة تجاه الديناميات الثقافية والدينية والسياسية وكيفية تأثيرها على طرق التواصل وطرق فهم النزاع وعلى النهج التي يبدو أن الوسطاء الداخليين يساهمون فيها لإيجاد الحلول.⁶⁸
- المهارة في فهم القواعد وهياكل السلطة غير الرسمية التي من شأنها تشكيل النزاع والقدرة على التعامل معها بشكل بناء.
- إمكانية الوصول إلى الجماعات المنعزلة عن عمليات السلام الخاصة بالتيارات السياسية العامة والتي غالبًا ما تتأثر بالخطب المسيئة للخلاف و/أو المتطرفة.
- مراعاة الاعتبارات المتعلقة بالسمعة نظرًا إلى علاقاتهم الوطيدة القائمة، الأمر الذي من شأنه أن "يحضهم على الحفاظ على الصدق والنزاهة بصفتهم ناقلي معلومات."⁶⁹
- مستوى من الخفة والرشاقة يستند إلى مدى التحرر من "التسلسل القيادي والذهنية التفويضية" في الدولة وفي المنظمات الحكومية الدولية.⁷⁰ ومن شأن هذه الخفة أن توسع نطاق تحرك الوسطاء الداخليين .
- قناعة شخصية وحوافز فردية.

بالمقابل، كثيرًا ما يواجه الوسطاء الداخليون قيودًا تتمثل بالنقاط التالية :

- محدودية مساحات العمل وضآلة التقدير الذي يلقيه.
- ندرة قيام المجتمع الدولي بإشراكهم ما يؤدي إلى خلق حقائق متوازنة، أي التباسًا وحيارة حيال ما يحدث/من يعمل وماذا يعمل، إلخ.
- ضآلة الفرص المتاحة للتعلّم من تجاربهم ومشاركتها والتأمل فيها.
- سبل وصول جزئية أو معدومة إلى الموارد البشرية والمالية على السواء التي من شأنها أن تحسّن طبيعة عملهم.
- محاولات بعض الجهات الفاعلة الراضة للإشراك أو الاتفاق (الجهات المفسدة) استغلال التمويل و/أو الموارد الأخرى للتأثير على الوسطاء الداخليين.
- قلة الفرص المتاحة للتواصل مع العمليات الرسمية و/أو الإقليمية/دون الإقليمية و/أو العمليات الدولية.
- محدودية فهم القيود التشغيلية التي يواجهها المجتمع الدولي.
- شدة التعرّض إلى المخاطر الأمنية نظرًا إلى غياب الآليات والبروتوكولات التي من شأنها ضمان سلامتهم.
- احتمال التعرّض لخطر العزلة والاكتفاء بقدر قليل من الدعم النفسي و/أو من دعم الأقران بحكم طبيعة عمل الوسطاء الداخليين المعقّدة والحساسة.

⁶⁸ منصة الوسطاء الداخليين الأفارقة، (2013)، الصفحة 8.

⁶⁹ سفينسون، أ.، ليندغرين، م.، "السلام من الداخل"، (2013)، الصفحة 703.

⁷⁰ اقتباس من مارتن غريفيث، مأخوذ من: خوان غريغيس، "قضية التواصل: التغلب على تحديات ومعضلات الوساطة الرسمية وغير الرسمية مع الجماعات المسلحة"، المركز الترويجي لموارد بناء السلام، حزيران/يونيو 2015، الصفحة 6.

مربع النص 6 الأدوار المتنوعة والمتواصلة التي يضطلع بها الوسطاء الداخليون الصومال

”وَرثت الوساطة الداخلية عن والدي الراحل. ففي عام 1998 انضمت إليه وإلى شيوخ آخرين في رحلاتهم من مقديشو إلى قرى في شمال شرق الصومال. وفي فترة 90 يومًا قاموا بتسوية نزاعٍ مهلكٍ كان قد نشب بين العشائر الصومالية. لقد تعلّمت الكثير خلال هذه التجربة، بما في ذلك أنّ عمل الوسيط الداخلي يقتضي التفاني والحزم وخشية الله والإنسانية ونضوج الحكمة والإلمام بثقافة المنطقة وتاريخها. كذلك، على الوسيط أن يكون موثوقًا به وأن يتمتع بشريّة ونفوذٍ قويين.

خلال فترة عملي كوسيطٍ داخلي، دربت نفسي على التوغل في شؤون وقضايا كل من الأطراف فتمكّنت من حل أكثر من 50 صراعًا مميّناً واسع النطاق. لقد بذلت الكثير من الجهود حتى أزوّد نفسي بالمعرفة الأكاديمية ذات الصلة والثقافة وأطّلع على الأدب الصومالي كيما أستوعي انتباه الجمهور. وقد أتاح لي ذلك الفرصة لتحليل كل صراع وتشخيصه فتحدد قضايا وجهاته الفاعلة وعوامله فأضع معايير عامة للتدخل ومن ثمّ أتدخل.

أن تعمل كوسيطٍ داخلي هو أن تضطلع بدور الميسر/الوسيط وتتوغل في أعماق السياق وتكرّس وقتًا كافيًا للاتصالات وتوجّه الآخرين وتبني ثقة الأطراف وتجد المناخ الملائم وتكسر جمود المواقف وتجد الحلول للخروج من طريقٍ مسدودٍ كما وهو أن تهيء الظروف للمحادثات بهدف تجنب النزاعات وحلّها وتحويلها. إنّ الوساطة الداخلية في مجتمعاتٍ متصارعةٍ تنطوي على مخاطر كبيرة ويمكن أن تكون شديدة التعقيد. بل وفيها أيضًا بعض أوجه القصور مثل الافتقار إلى ما يكفي من الموارد المالية والدعم اللوجستي والتدريب. إلّا أنها أيضًا وبالمقارنة مع وسائل أخرى كثيرة لتسوية النزاعات، وسيلة يرحّب بها المجتمع وأقل تكلفة وتقوم على إمكانيات وصول مكتسبة بالفعل. وبصفتي وسيط داخلي يمكنني الاضطلاع وفي الوقت المناسب بأعمالٍ فعالةٍ من أجل بناء السلام.“

شهادة وسيط داخلي، الصومال، مقدمة من شبكة صانعي السلام الدينيين والتقليديين.

3



تدريب شامل للشباب (الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البوسنة والهرسك)

المشاركة الفعالة مع الوسطاء الداخليين: استراتيجية مشاركة من ثماني نقاط

بعد تبين موقع الوسطاء الداخليين في خضم المشهد السياسي الحالي والتزوّد بفهمٍ شاملٍ لأسس المصطلح المفاهيمية والعملية، يقدم هذا الجزء من المذكرة التوجيهية دليلاً مفصلاً حول كيفية المشاركة مع الوسطاء الداخليين. ورغم أن جهوداً بذلت لإظهار "التسلسل المنطقي" في الخطوات اللازمة لدعم الوسطاء الداخليين، إلا أن معظم عمليات المشاركة لا تتمّ بطريقةٍ تسلسليةٍ بحتة. وفي الواقع، ربما تكون بصفتك ممارساً، قد لجأت إلى هذه المذكرة التوجيهية بعدما وضعت استراتيجية مشاركة أو بدأت العمل على برنامج دعم للوساطة الداخلية. وحتى لو لم يكن الأمر كذلك، فإن معظم هذه الخطوات ستكون بحاجةٍ إلى مراجعةٍ مستمرةٍ بما يضمن إجراءك للتعديلات اللازمة حيثما كان ذلك ضرورياً. وعليه، ينبغي أن تنظر إلى كل خطوة باعتبارها جزءاً من نهجٍ شاملٍ سواء كنت تقرأ هذه المذكرة التوجيهية لأنك ترغب في تطوير استراتيجية مشاركة في الوساطة الداخلية من الصفر أم لأنك تريد تعديل استراتيجية موضوعية مسبقاً. يجب أن تنظر إلى كل خطوة ثمّ تعيد النظر فيها حتى تضمن استراتيجية ذات مستوى عالٍ من الجودة، واعية للمخاطر ومراعية لحالات النزاع.

3.1 الخطوة الأولى: تحليل السياق

على غرار أي نوع من أنواع البرمجة، يُعدّ ضرورياً البدء بتحليل السياق ولا سيما إذا كان هشاً أو متأثراً بالنزاعات. وبما أن ذلك السياق يتطور ويتبدل مع مرور الوقت، فلا بدّ أيضاً من ضمان مواصلة التحليل. ويتمثل الهدف من هذا التحليل في التأكد من أن استراتيجية المشاركة في الوساطة الداخلية الخاصة بك ترتكز على فهمٍ كاملٍ للسياق الذي سيجري تنفيذها فيه، وتتلائم مع الترابط الخاص بين العناصر الهيكلية ومع الديناميات المتوسطة والقصيرة المدى كما ومع أصحاب المصلحة الرئيسيين فضلاً عن كونها محاطة بفهمٍ كاملٍ لكيفية تشكيل الديناميات الخاصة بالنوع الاجتماعي لسياق النزاع. ولكن بالنظر إلى حذية السياقات التي تحدث فيها الوساطة الداخلية عادةً، قد نلاحظ اتجاهاً إما إلى الشعور بلزوم تخطي التحليل والانتقال مباشرةً إلى التنفيذ أو إلى الغرق في تعقيد السياق بحيث يصبح فهمه مهمّةً لا نهاية لها، ممّا يؤدي إلى "شلل التحليل".

لذلك، لا بدّ من تحقيق توازنٍ بين ضرورة التوصل إلى فهمٍ راسخٍ للسباق والحاجة إلى وضع استراتيجية مشاركةٍ والبدء بتنفيذها ضمن إطارٍ زمنيٍّ معقول. أي إجراء التحليل بما هو متاح لك من موارد ومن وقت، سواء عنى ذلك بضعة أشهر أو اقتصر على بضعة أسابيع أو حتى على بضعة أيام. ويعني ذلك أيضًا، الإقرار بأن إجراء التحليل لا يتعلق بمحاولة الوصول إلى نتائج دقيقة أو علمية. أما الأهم من ذلك، فهو أنّه ينطوي على:

- تعزيز عملية من شأنها أن تتيح التوصل إلى فهمٍ مشتركٍ لوجهات النظر والجهات الفاعلة والديناميات: إنّ العملية لا تقل أهمية عن النتيجة.
- تنمية اهتمام بديناميات السلطة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالنوع الاجتماعي، والتي من شأنها أن تشكل وأن تقيّد كلّاً من خيارات بناء السلام وطبيعة محركات السلام الشغالة: إنّ السلطة والسياسة تندرجان في صميم التحليل.
- تحديد نقاط دخول لمشاركة الوسطاء الداخليين: كيف تنوي استخدام التحليل الذي تقوم بإعداده (راجع الخطوة 3.3)

وإن لم يتوفّر لديك مسبقاً تحليل متكامل ومحدّث، فمن الضروري أن تجري تحليلًا قبل الانتقال إلى جوانب أخرى من البرنامج. وهناك أدوات تحليل كثيرة يمكنك استخدامها لتحقيق هذا الغرض، بما فيها تحليل التنمية المتصلة بالنزاعات الخاص بالأمم المتحدة.⁷¹ أمّا في حال حيازتك على هذا الأخير أو على تحليلٍ منجزٍ وحديثٍ نسبياً مشابهٍ له، فيكون الهدف من هذه المرحلة تفهّم الدور الذي تضطلع به بوجه عام محركات السلام في النزاع وكيف يتكيّف الوسطاء الداخليون مع سائر محركات السلام.

تعزيز الفهم المشترك للسياق

بشكلٍ عام، كلّما ازدادت عملية التحليل تشاركيةً، كلّما ازداد نتائجها فائدةً بغض النظر عن الوقت المتاح. كما أنّها في حدّ ذاتها أيضًا تمثّل جزءًا هامًا من عملية تطوير فهمٍ مشتركٍ للنزاع وللروايات التي يتغذى منها. ويُقصد بـ"المشاركة" إشراك الأعضاء ذوي الصلة من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وكما والشركاء الثنائيين والمتعدّدي الأطراف والنظراء الوطنيين بما في ذلك الحكومة وممثلي المجتمع المدني والمجتمعات المحلية. على أنّ ذلك لا يعني استشارة كافة المجموعات في وقتٍ واحدٍ أو بالطريقة ذاتها. وستوجب عليك تكييف استراتيجية التشاور الخاصة بك بما يتلائم مع ديناميات السلطة والاحتياجات الخاصة لأولئك الذين ترغب في التعبير عن آرائهم، سواء كانوا من الكيانات الحكومية، أو النساء، أو الشباب أو الشيوخ أو الجماعات المسلحة أو غيرهم، وذلك للتأكد من أنّ عملية التشاور في حدّ ذاتها لا تضرّ بأي شكلٍ من الأشكال بأي من المجموعات المعنية أو بالعملية مجملها.

وإن كنت تراجع هذه الخطوة من أجل تحديث تحليلٍ سابقٍ، فعليك أيضًا تدرج ضمنه الوسطاء الداخليين الذين سبق أن قمت بتحديدهم مما يتيح تعزيز جودة التحليل. ومن المهم أن تدرك أنّه فيما يتطور السياق، يتطور أيضًا فهم الوسطاء الداخليين له. وعليه، فإنّ العودة إلى التحليل بصورةٍ متواترةٍ من شأنه أن يحفظ قابلية المشاركة على التكيف.

التوصل إلى فهم ديناميات القوة والعلاقات الجنسية

ينبغي أن يركّز التحليل على تطوير فهمٍ لديناميات السلطة، بما في ذلك العلاقات بين الجنسين. سيسلط مثل هذا النهج الضوء على أشكال السلطة التي قد تعزز ديناميات النزاع كما التهميش وعدم المساواة أو قد تعمل على إدامتها، فضلًا عن أشكال السلطة التي من شأنها التصدي لها. فللسلطة دور في كافة العلاقات وداخل المؤسسات باعتبارها جزءًا من طريقة سير المجتمع والثقافة.⁷² أمّا النوع الجنساني فيمثل بدوره هو الآخر نظام قوّة محرّكة. وسيبيّن التحليل كيف يتفاعل على سبيل المثال مفهوما الذكورة والأنوثة مع عوامل أخرى للقوّة، مثل السنّ والطبقة والعرق، مخلفين عددًا من النزعات الذكورية والأنثوية في كلّ سياق.⁷³ وإذ يظهر أنّ للنساء والرجال احتياجات مختلفة فيما يتعلّق بمجالات رئيسية مثل عمليّات السلام، والأرض والموارد الطبيعية، والعمليّات الانتخابية، لذا فإنّ إجراء تحليل للديناميات الجنسية هو أمر حاسم في هذه المرحلة المبكرة من أجل وضع استراتيجية مشاركة في وقتٍ لاحقٍ.

⁷¹ مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، "إجراء تحليل للنزاع والتنمية"، مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، شباط/فبراير 2016 (مُتاحة على الرابط الإلكتروني التالي: <https://undg.org/undp-cda-report-v1.3-final-opt-low.pdf/10/org/wp-content/uploads/2016>).

⁷² جيرو بيتيت، "تحليل السلطة: دليل عملي"، الوكالة السويدية للتنمية الدولية، 2013 (مُتاحة على الرابط الإلكتروني التالي: https://www.sida.se/contentassets/83f0232c5404440082c9762ba3107d55/power-analysis-a-practical-guide_3704.pdf).

⁷³ منظمة موارد أنشطة التوفيق، "مجموعة أدوات لبناء السلام بشأن تحليل النوع الجنساني والنزاع"، موارد أنشطة التوفيق، كانون الأول/ديسمبر 2015، الصفحة 7 (مُتاحة على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.c-r.org/resources/gender-and-conflict-analysis-toolkit-peacebuilders>).

يساعد فهمك للسلطة فهما متعمقاً على ضمان ألا تؤدي مشاركتك إلى تعزيز ديناميات القوة الكامنة خلف النزاع وإلى تكاثرها بل إلى تقوية تلك التي تعزز السلام، أو بعبارة أخرى "محركات السلام". ويُعرف تحليل التنمية المتصلة بالنزاعات هذه الأخيرة بوصفها "عناصر من داخل المجتمع تخفف من ظهور النزاعات العنيفة وانتشارها وتوطد أسس السلام مستعينةً بقدرة المجتمع الفطرية على الصمود". وتعمل محركات السلام على مستويات مختلفة - تشمل الدولة والمستويين الإقليمي والمحلي - وتتخذ أشكالاً متعددة (سواء رسمية أو غير رسمية)، تتمثل في مؤسسات أو في مجموعات أو في أفراد أو في عمليات محددة أو حتى في أماكن أو رموز أو منشآت اجتماعية معينة.⁷⁴ وحتى تُجري تحليلاً متعمقاً لمحركات السلام، ينبغي أن تنطلق من فكرة وجودها ومن أن الوسطاء الداخليين يشكلون جزءاً منها. وبعدها قد تود أن تتناول في تحليلك هذا المسائل التالية:

- من هي الجهات الفاعلة التي من شأنها أن تؤثر على التغيير (محركات السلام)؟
- ما هو الدور الذي تضطلع به محركات السلام في السياق الحالي؟ وأين تكمن مناطق قوتها وضعفها وما هي العوامل التي تشكل الدور الذي تلعبه أو تقيده؟
- إلى أي مدى وكيف يمكن للعلاقات الجنسية أن تغطي على طبيعة محركات السلام أو أن تساهم في تشكيلها أو تقييدها وما النتيجة؟
- هل من مجالات مواضيعية تضطلع أو يمكن أن تضطلع فيها محركات السلام عامّة والوسطاء الداخليين خاصّة بدور بناءٍ على نحو خاص؟
- كيف يختلف تأثير النزاع على كل من الرجال والنساء؟ وإلى أي مدى تتصدى له محركات السلام و/أو الوسطاء الداخليون؟
- ما مدى شمولية محركات السلام الحالية للنساء والشباب وغيرهم من الجماعات المهمشة؟ وما هي الأطر المعيارية والعوامل الثقافية التي تشكل هذه الديناميات؟

نصيحة: ينطوي أيضاً إجراء تحليل على اكتشاف ما تفتقر إليه من معارف فتوجيه اهتمامك إلى المجالات التي تحتاج إلى معرفة المزيد عنها. ولكن، مع أخذ ما سبق بعين الاعتبار، يبقى من المهم التذكير بأنك لن تتوصل إلى فهم كامل للسياق. وعليك أن تسعى إلى إجراء تحليل "جيد بما فيه الكفاية" حتى تنتقل إلى خطوات أخرى من العملية.

3.2 الخطوة الثانية: وضع استراتيجية لإدارة المخاطر⁷⁵

تتضمن استراتيجية إدارة المخاطر تقييم المخاطر كما ووضع خطة عمل لتقليص احتمال وقوعها و/أو تخفيف آثارها. ويتوخى من تقييم المخاطر تعزيز فهم الآثار الإيجابية والسلبية التي يمكن أن تلحق بالبرنامج والشركاء والمستفيدين فضلاً عن المؤسسة بمجملها من جراء أي مشاركة. ويجب أن يُنجز هذا التقييم في أبكر مرحلة ممكنة من مراحل العملية وأن يبقى وثيقاً حياً.

وينبغي أن يُعتبر كل من تقييم المخاطر وإدارة المخاطر شرطاً أساسياً لوضع استراتيجية المشاركة مع الوسطاء الداخليين. فهؤلاء الذين يعملون بصورة دائمة في قضايا حساسة وفي سياقات بالغة الحساسية قد يتعرض أمنهم للخطر إذا لم تُصمم عملية المشاركة وتُدار بفعالية. وبالنظر إلى طبيعة السياق المتغيرة، ينبغي، كلما أمكن ذلك، إعادة النظر في استراتيجية الإدارة والتحقق من صحتها أو تعديلها حيثما وكلما كان ذلك ضرورياً. كما ويتعين على الاستراتيجية الجيدة لإدارة المخاطر أن تضمن قدرًا كافيًا من المرونة بحيث تستنى تكييف استراتيجية المشاركة أو برنامج المشاركة تبعاً لديناميات المخاطر المتبدلة.

وفي حين أن أمن الوسطاء الداخليين والعاملين معهم يكتسي أهمية بالغة، إلا أن تقييم المخاطر لا يقتصر فقط على مسألة الأمن. فعلى سبيل المثال، يساعد التقييم الفعال للمخاطر في تحديد كل من التأثير المحتمل للسياق على تحقيق النتائج، والطرائق التي يمكن أن تؤثر بها الظروف المتغيرة على البرنامج، والمخاطر التي قد تهدد سمعة المؤسسة ونزاهتها وقيمتها وعلاقاتها مع المستفيدين والشركاء من جراء أحد البرامج. وفيما يمكن للبرنامج للعمل مع الوسطاء الداخليين أن يتصدى لبعض المخاطر التي يتم تحديدها، قد لا يدخل بعضها الآخر في نطاق استراتيجية إدارة المخاطر.

⁷⁴ مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، إجراء تحليل للنزاع والتنمية، (2016)، الصفحة 21.

⁷⁵ منقول بتصرف عن الجوانب العامة من: جوزي ليانا كاي، "إدارة المخاطر من أجل منع برامج التطرف العنيف، مذكرة توجيهية للممارسين"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كانون الثاني/يناير 2018 (سيصدر قريباً).

دور الوسطاء الداخليين في النزاعات المتصلة بالموارد الطبيعية والشعوب الأصلية والتنمية: البيرو

خلال الفترة الممتدة بين العامين 2005 و2015، زاد إجمالي الناتج المحلي في بيرو بنسبة 76 بالمئة (أي بمعدل 6 بالمئة سنوياً) وانخفض معدل الفقر من 42.4 إلى 20.7 بالمئة. وقد ارتبط توسع الدولة الاقتصادي ارتباطاً ملحوظاً بالصناعات الاستخراجية، لا سيما قطاع التعدين والهيدروكربونات، التي تمثل ما متوسطه 13.4 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي و70 بالمئة من صادرات الدولة. وقد وُفّر القطاع أيضاً دخلاً كبيراً للدولة، حيث ساهم بنسبة تصل إلى 19 بالمئة من إجمالي ضريبة الدخل وعائدات الضرائب الخاصة. وعلى الرغم من التأثير الإيجابي للاقتصاد الكلي لهذه الأنشطة، فقد أصبحت مصدراً رئيسياً للنزاعات الاجتماعية. وفي المتوسط، تشهد بيرو على 200 نزاع في السنة الواحدة، إذ يرتبط 70 بالمئة منها بالصناعات الاستخراجية. وخلال الفترة الممتدة بين العامين 2006 و2016، تسببت النزاعات الاجتماعية بـ264 حالة وفاة و4,436 إصابة، هذا وبالإضافة إلى إطاحة الوزراء والمسؤولين الحكوميين الرئيسيين. ومن الناحية الاقتصادية، تشير الدراسات إلى أنه، وفي الفترة الممتدة من 2011 إلى 2014، أدت النزاعات الاجتماعية إلى خسارة قدرها 62 مليار دولار أمريكي، أو ما يعادل 2.2 بالمئة من إجمالي الناتج المحلي السنوي.

وفي العام 2011، بدأت الحكومة المنتخبة حديثاً بالترويج لاعتماد نهج تقوده الدولة، وذلك بهدف للانخراط والعمل مع المجتمعات المحلية في المجالات ذات الصلة بالصناعات الاستخراجية، الأمر الذي من شأنه استهداف الشعوب الأصلية ومجتمعات الفلاحين من خلال عمليات الحوار متعددة الأطراف. وبتمويل من حكومة كندا، تضافرت جهود برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب رئيس مجلس الوزراء لدعم مساعي منع نشوب النزاعات الاجتماعية. وقد سعى هذا النهج إلى إشراك الوسطاء الداخليين في عمليات الحوار المحلية والإقليمية، وذلك من خلال العمل بالتعاون مع جهات المجتمع المدني الفاعلة المنظمة وغير المنظمة، بما في ذلك قادة المجتمع والمنظمات غير الحكومية ومجتمعات السكان الأصليين والجامعات وشركات التعدين والنقابات، من أجل دعم عمليات الحوار وتدعيم بنية السلام التحتية على مستوى الدولة.

واعتباراً من العام 2010، تم تنفيذ 241 عملية حوار متعددة الأطراف، مما أدى إلى عقد 2,856 التزام ساهم في معالجة احتياجات التنمية الإقليمية في 14 منطقة من مناطق البيرو الأربع والعشرين. ومن بين هذه الالتزامات، وقعت 62 بالمئة منها على عاتق الدولة، و27 بالمئة على القطاع الخاص، و7 بالمئة على الجهات الفاعلة غير المحددة، و4 بالمئة على المجتمع المدني. وتعدّ بيرو الدولة الأولى القائمة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي التي اعتمدت قانوناً بشأن المشاورات السابقة. وكذلك، ساهم الحوار متعدد الأطراف في استحداث إجراء تدخل أكثر تنسيقاً بين مؤسسات الدولة من أجل سدّ ثغرات التنمية الإقليمية، في الوقت الذي يتم فيه ضمان احترام حقوق الإنسان والحفاظ على النظام الداخلي. وعلى النحو الذي تطوّر فيه مكتب الحوار والاستدامة الوطني حتى أصبح نيابة وزارة الحوكمة الإقليمية، فقد عزّزت الحكومة الجديدة الروابط القائمة بين الحوار والتنمية الإقليمية.

وقد ساهمت أيضاً مساعي إضفاء طابع رسمي على أماكن المشاركة العامة في وضع جداول أعمال السياسات ودعم التنمية الإقليمية في تعزيز جهود التمكين المجتمعي والممارسات الديمقراطية. وفي هذا الإطار، تقود مجموعة بارزة من المجتمع المدني والمنظمات المجتمعية القائمة في مختلف أنحاء بيرو، مبادرات محدّدة من شأنها تعزيز الحوارات متعددة الأطراف، بما في ذلك مجموعة الحوار حول التعدين والتنمية المستدامة. وكذلك، ساهمت المنظمات المجتمعية، كشبكة قادة الحوار الوطنية التي تغطّي تسع مناطق، في الارتقاء بقدرات المجتمعات على تعزيز الحوار لمعالجة المظالم وسدّ الثغرات الإنمائية القائمة. وقد التزمت العديد من شركات الصناعات الاستخراجية بالمشاركة في الحوارات متعددة الأطراف، بحيث تولّى العديد منها مهمة تنظيم أماكن خاصة لعقدها، الأمر الذي من شأنه المساعدة في تحسين تصميم الاستثمارات الاجتماعية وبرامج العلاقات المجتمعية في المناطق المعنية.

وقد عزّزت مشاركة الوسطاء الداخليين في الحوار متعدد الأطراف الحوكمة الديمقراطية والتنمية المستدامة، وذلك عن طريق الحدّ من نشوب النزاعات المتصلة باستخدام الموارد الطبيعية. وساعد ذلك في استحداث آليات مبتكرة للغاية، من شأنها تمويل مشاريع التنمية والبنية التحتية من خلال إبرام شراكات بين القطاعين العام والخاص وصناديق التنمية الاجتماعية الإقليمية على حدّ سواء. كما ساعدت

آليات الحوار أيضًا في تحسين العمليات التشاركية والديمقراطية التي مهّدت الطريق لاتخاذ قراراتٍ وتنفيذ أعمالٍ بشكلٍ يتماشى مع احتياجات الأطراف المعنية وتوقعاتها. وتمثّلت إحدى أهم جوانب مساعي إضفاء طابع مؤسسي على الحوار في تطوير قدرات القائدات من النساء والمجموعات والمنظمات والشبكات النسائية من أجل الاضطلاع بدورٍ أكثر استباقيةً في الحوار. وقد ساعدت منصة بناء قدرات في تعزيز هؤلاء القائدات وشبكاتهنّ في ثمانية مناطق من مناطق الدولة.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، البيرو.

دور الوسطاء الداخليين في بناء التماسك الاجتماعي: اليمن

تسبب النزاع المستمر في اليمن بأضرار واسعة النطاق، وأدى إلى ظهور أزمة إنسانية، وزاد من حدة التوترات الاجتماعية القائمة. وفي أعقاب الوعود بإطلاق شرارة ثورة العام 2011 وفشل مساعي التحول السياسي، بات النزاع في اليمن يُجهد التماسك الاجتماعي المحلي، ويزيد من قوة الانقسامات التي تلت الانشقاقات القائمة سابقاً وساهمت في تعزيز غيرها أيضاً (وذلك على سبيل المثال بين السكان السنة والشيعة والمجتمعات المضيفة واللاجئة)، ويساهم في تآكل المصالح المشتركة التي يمكن أن توحد البلاد. وها هو السياق الذي شارك من خلاله الوسطاء الداخليون كعوامل سلام في كل من مدينة تعز ومحافظة أبين، وذلك سعياً للجمع ما بين الشعوب لمناقشة القضايا التي تؤثر على حياتهم والوصول إلى حلول تعاونية لحل النزاعات وتحسين سبل العيش.

وقد تم اختيار الوسطاء الداخليين على مرحلتين. أولاً، تولّى فريق تنفيذ المشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة مهمة تحديدهم وتدريبهم باعتبارهم مدربين رئيسيين. أمّا في المرحلة الثانية، فقد تم عقد ورشة استشارية لتحديد وسطاء داخليين إضافيين، وذلك وفقاً لمعايير الاختيار المعتمدة (والمتمثلة في الانتماء إلى المنطقة المستهدفة نفسها، والتمتع بخبرات سابقة في مجال الوساطة المجتمعية وبقبول مجتمعي وبالرغبة في المشاركة في اجتماعات مجتمعية وجلسات وساطة). وفي هذا السياق، قيّم الممثلون عن لجان تنمية المجتمع والسلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، الترشيحات المقدمة ووافقوا، بالتالي، على القائمة النهائية. وقد تلقى الوسطاء الداخليون دورات تدريبية من أجل بناء قدراتهم في مجال مسح النزاعات وحلّها، والوساطة، والتواصل الفعّال وتصميم جهود الحوار وتيسيرها. وبهدف مساعدتهم في استيعاب مهاراتهم الجديدة وتطبيقها، تم تقسيم الدورات التدريبية إلى وحدات وعقدتها مع مرور الوقت. وكذلك، تم توجيه الوسطاء الداخليين ودعم وتوجيه الوسطاء الداخليين على النحو المطلوب. وفي هذا السياق، تم تشكيل شبكة من 120 وسيط داخلي، شملت أربع مناطق مستهدفة.

وساهم الوسطاء الداخليون في إشراك مجتمعاتهم في أنشطة مختلفة، بما في ذلك مسح النزاعات وعمليات الحوار والمبادرات المجتمعية. وقد ركّز مسح النزاعات على تلك القائمة على المستوى المحلي، هذا بالإضافة إلى الدوافع الكامنة وراء النزاعات وأطرافها وموارد السلام المتاحة على حدّ سواء. وتمّ التحقق من صحة النتائج وتحديد أولوياتها في خلال اجتماعات مجتمعية شاملة تمّ عقدها مع أبرز الجهات المعنية الرئيسية. وساعد الوسطاء الداخليون في تحديد نقاط الدخول ووضع المقترحات الضرورية لقيادة عمليات الحوار القائمة بشأن هذه النزاعات. وقد تمّ تصميم كل عملية لتوفير الفرص اللازمة لاستكشاف ومناقشة أفضل الخيارات المتاحة لحلّ النزاعات القائمة. وفي الوقت نفسه، عمل الوسطاء الداخليون على إعادة بناء العلاقات والثقة المجتمعية. وفي حين كان التمويل مطلوباً للتمكن من حلّ النزاع بشكل كامل، فقد تمّ التأكيد على المساهمات المجتمعية لضمان الوفاء بمتطلبات الملكية. وكذلك، أشرف الوسطاء الداخليون على تنفيذ المبادرات لضمان احترام الاتفاقية المبرمة. وساهمت جهود الوسطاء الداخليين المبدولة لتيسير الحوار المجتمعي في إنشاء منتدى محال ذاتياً، وذلك بهدف حلّ النزاعات القائمة حول إمكانيات الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل مرافق المياه ومياه الصرف الصحي والتعليم والصحة والبنية التحتية المجتمعية، حيث تسببت الأزمة الممتدة في تعطيل عمل المؤسسات الأساسية وساهمت، بالتالي، في ظهور عجز في الثقة القائمة بين مؤسسات الدولة والمجتمعات المتأثرة بها.

ولا تعدّ الوساطة غريبةً على المجتمع اليمني، بل غالباً ما تتمّ على أيدي شيوخ تقليديين وشخصيات مجتمعية بارزة. وفي هذا السياق، يسعى الوسطاء الداخليون إلى تمكين الجهات المجتمعية المعنية الأخرى، لا سيما النساء، من أن تكون جزءاً من هذه العملية، وبالتالي، المساعدة في تعزيز أوجه السلام والتماسك الاجتماعي على حدّ سواء. وفي السياق اليمني الحالي، ساهم الوسطاء الداخليون، وبشكل كبير، في إعادة الاستقرار إلى المجتمعات التي تعاني نزاعات عديدة، وكذلك في سدّ الفجوة القائمة سابقاً بين السلطات والمجتمعات المحلية، التي بدأت في المشاركة، وبكلّ فعالية، في حلّ محركات النزاع بشكل سلمي. وكذلك، أعاد الوسطاء الداخليون بناء العلاقات بين أعضاء المجتمع، وذلك من خلال تمكينهم من الاستماع إلى وجهات نظر مختلفة وإبرام اتفاقيات عديدة واتخاذ إجراءات جماعية والمساهمة في الاستثمار بالوقت والأموال الشخصية، الأمر الذي من شأنه تعزيز القدرة على مجابهة أوجه العنف المحتملة والتماسك الاجتماعي من خلال التعاون.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة "البحث عن أرضية مشتركة"، اليمن.

إن إدارة المخاطر، في جوهرها وبطبيعتها هي عملية تمكّن. والإدارة الفعالة للمخاطر تهيء الظروف اللازمة لكي يمضي البرنامج قدماً، بل ولكي ينجح بدلاً من أن تؤدي إلى اتخاذ قرارات بوقفه. لقد وضعت المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس⁷⁶ دليلاً عنوانه "أيزو 31000:2009، إدارة المخاطر - المبادئ والخطوط التوجيهية" وعرفت فيه الخطر باعتباره "تأثير عدم التيقن على الأهداف" سواء كان التأثير إيجابياً (يوفر منفعة/فرصة) أو سلبياً (يشكل تهديداً أو يسبب ضرراً). إدارة المخاطر هي إذا النهج والممارسة المنتظمين لمواجهة عدم التيقن بهدف التقليل من الأضرار والخسائر المحتملة⁷⁷ وتحقيق أقصى قدر من الفرص والمكاسب. وهي تشمل خمسة عناصر رئيسية:

1. تحديد المخاطر (السياقية أو البرنامجية أو المؤسسية).⁷⁸
2. تقدير (على مقياس من 1 إلى 5) احتمال وقوع مثل هذه المخاطر وشدة تأثير وقوعها على المستفيدين والشركاء كما وعلى البرنامج والمؤسسة.⁷⁹
3. التأكد من حجم المخاطر (احتمال وقوعها x تأثيرها)
4. اتخاذ تدابير لتخفيف احتمال وقوع المخاطر واحتواء أثرها.
5. توزيع المسؤوليات من أجل رصد المخاطر.

الاعتبارات الخاصة بإدارة المخاطر عند دعم الوسطاء الداخليين

إن عملية تحديد المخاطر وإدارتها هي عملية بسيطة إنمّا طويلة للغاية بحيث لا يمكن معالجتها هنا، وقد عولجت بصورة مستفيضة في أمكنة أخرى.⁸⁰ عند تطبيق نموذج إدارة المخاطر في المجال المتعلق بالوسطاء الداخليين، من المفيد النظر في مدى تشاركية عملية تحديد المخاطر. فبشكل عام، وعلى غرار سائر عمليات تحليل النزاع، كلما كانت عملية تحديد المخاطر أكثر تشاركية، كلما كانت عملية تقييم المخاطر أكثر شمولية ودقة. إن تنوع الجهات الفاعلة يأتي بمعارف جديدة ووجهات نظر مختلفة مما يسهم في إضفاء فوارق بسيطة على المحادثات حول السيناريوهات والنتائج المحتملة ومستويات التأثير. وهذه الجوانب مجملها مطلوبة في عمليات تقييم المخاطر. ولكن، عند اتخاذ قرار بشأن من سيتم إدراجه في العملية (وكيف)، يجب اعتبار شواغل مثل حساسية المسألة (وتأثير هذه الحساسية على الأفراد المحتمل إدراجهم)، وكيف سيتم استغلال الناتج النهائي وما إذا كان سيتم نشره للاطلاع العام.

إن المبادئ الخاصة بالتعامل القائم على المشاركة (أي الحساسية إزاء ديناميات القوة والنوع الاجتماعي والنزاع) يجب أن يتم تطبيقها هنا كما وفي تحليل السياق (انظر أعلاه).

أسئلة يتعين طرحها عند تحديد المخاطر المتعلقة بمشاركة الوسطاء الداخليين

نُظمت الأسئلة التالية ضمن ثلاث فئات - مخاطر سياقية ومخاطر برنامجية ومخاطر مؤسسية - إلا أنه لا بدّ من التنويه إلى تداخلها بحيث سيكون للإجابة على هذه الأسئلة تأثير على كلّ فئة من فئات التحليل الثلاث.

المخاطر السياقية

ما الذي يمكن أن يحدث على المستويات المحلية والوطنية والإقليمية/العابرة للحدود الوطنية و/أو العالمية وقد يؤثر على برنامج الوسطاء الداخليين أو المؤسسات أو الشركاء أو المستفيدين؟

- ما التأثير الذي قد يحدثه إيلاء الأولوية لمجال مواضيعي دون سواه على غيره من المجالات غير المعالجة، في السياقات التي تتعدد فيها المسائل المحفوفة بالمخاطر؟

⁷⁶ www.iso.org/iso-31000-risk-management.html

⁷⁷ دانيال هايسلوب، "دراسة جدوى لمنصة التنمية العالمية المستنيرة بشأن المخاطر"، تموز/يوليو 2017، الصفحة 16.

⁷⁸ تُعدّ تحليلات السياق/النزاع مراجع أساسية/نقاط انطلاق لوضع استراتيجية لإدارة المخاطر.

⁷⁹ على الرغم من أن الغرض من استراتيجية إدارة المخاطر هو إدارة مخاطر محددة، فإن ذلك لا يعني مباشرة تجنب المخاطر (وربما الحد من نطاق البرنامج)، بل بالأحرى إدراك المخاطر (وأثرها المحتمل على أحد البرامج) وربما وضع تدابير إضافية، وتصور حالات طوارئ وما إلى ذلك بهدف إدارتها في حال تحققها. قد تكون إدارة المخاطر متعلقة بالاستعداد لمواجهة الخطر أكثر مما هي متعلقة بالحد من منها ولا سيما في السياقات المشوبة بالتحديات التي من شأنها في بعض الحالات أن تحد من إمكانية تفادي المخاطر.

⁸⁰ انظر: www.iso.org/iso-31000-risk-management.html

المخاطر البرنامجية

- هل سيكون لاختبار المشاركة مع بعض الوسطاء الداخليين أثراً سلبياً عليهم أو على قدرتهم على القيام بعملهم؟ وهل هناك مصادر أو قيود أخرى قد تؤثر على قدرتك على المشاركة مع جميع الوسطاء الداخليين المعنيين؟ وإن كان الأمر كذلك، فهل هناك نتيجة سلبية محتملة لعدم المشاركة مع وسطاء داخليين آخرين؟
- إلى أي مدى ستؤدي المشاركة في عملية معيّنة مع الوسطاء الداخليين إلى ترسيخ أو إلى تفاقم ديناميات القوة أو المعايير التي تسهم في النزاع و/أو تتعارض مع قيم الأمم المتحدة؟
- هل يأخذ البرنامج في الاعتبار عمل الجهات الفاعلة الأخرى المشاركة مع وسطاء داخليين؟ وكيف يمكنك أن تضمن التعاون وتوزيع الموارد على نحو فعال؟
- هل يشمل البرنامج النساء أو يستبعدهن، وما نتيجة ذلك؟
- إلى أي مدى سيؤثر مصدر تمويلك على قدرة الوسيط الداخلي/مجموعة من الوسطاء الداخليين على قبول دعمك (في حال كنت تفكر بالدعم المباشر)؟

المخاطر المؤسسية

- هل سيكون لمشاركتك مع وسيط داخلي/مجموعة من الوسطاء الداخليين تأثير على علاقتك مع الحكومة؟ كيف وعلى أي نحو؟
- هل قمت بأي من إجراءات العناية الواجبة من الناحية المالية؟ وهل بإمكانك أن تتأكد من أنه لن يتم تحويل الأموال من قبل جماعات عنيفة أو إجرامية أو متطرفة؟ وما هي الآليات التي قمت بوضعها لهذا الغرض؟
- هل سيُعرض البرنامج موظفين أو شركاء أو أصحاب المصلحة لمخاطر أمنية متزايدة؟ وإن كان الأمر كذلك، فما مدى توفر الموارد من أجل إدارة هذه المخاطر المتزايدة؟ وهل تُشكّل هي أيضاً خطراً يهدّد المباني والأصول والمعلومات وما إلى ذلك؟ وهل إنّ الوسطاء الداخليين الذين تقوم بدعمهم هم على دراية كافية بهذه المخاطر وهمدي إمكانية إدارتها؟
- ما هي مخاطر عدم القيام بأي شيء؟

نصيحة: قد يُنظر إلى معايير المخاطر الخاصة بمنظمتك على أنها مزيج من خطوط حمراء/مجالات محظورة من جهة، ومن مسائل تتيح هامشاً أكبر من الحرية من أجل "دفع الحدود"، من جهة أخرى. ويتعين البت في ذلك بشكل جماعي مع جميع أصحاب المصلحة المعنيين.

يعتمد نوع الأسئلة التي سيتوجب عليك طرحها على السياق الذي تعمل فيه والمجال المواضيعي (المجالات المواضيعية) الذي اخترت المشاركة فيه/معه. ففي نهاية المطاف، تتوخى الإجابات بدرجة أولى، تمكينك أولاً من التحقق من مستوى المخاطر بناءً على معايير المخاطر الخاصة بمنظمتك، وثانياً من تطوير استراتيجية فعالة لإدارة المخاطر من شأنها حماية الوسطاء الداخليين الذين ستشارك معهم والموظفين المشاركين في البرنامج كما وحماية المؤسسة ككل.

3.3 الخطوة الثالثة: استكشاف الخيارات واتخاذ الخيارات الاستراتيجية

بعد أن تزوّدت بتحليل للسياق، وبتفهم شامل لكل من محرّكات النزاع ومحرّكات السلام وديناميات القوة التي تلعب دوراً، وبتقدير متعمّق للمخاطر السياقية والبرنامجية والمؤسسية، بتّ الآن جاهزاً لاستكشاف خيارات المشاركة وتحديدها. وقد يستلزم ذلك تضيق إطار التركيز حتى يقتصر على مجالات موضوعية محددة (انظر مربع النص 7) مثل النزاعات المتعلقة بالموارد الطبيعية أو منع التطرف العنيف أو الأزمات الإنسانية أو القضايا الجنسانية. أو قد تختار على سبيل المثال التركيز على مجموعات من النزاعات على المستوى المحلي أو على عوائق معينة على المستوى الوطني ناتجة عن الصراع السياسي أو في إطار عملية سلام. وسوف يستند تحديد موضع تركيز الجهود على تحليل السياق الخاص بك وتقييمك للمخاطر، وأولوياتك المؤسسية كما والموارد المتاحة.

يمكن فهم هذه العملية على أنها تحديد لنقاط الدخول فيما يتعلق بدعم الوسطاء الداخليين. وقد تُعرّف نقطة الدخول بوصفها "حلقة الوصل بين القطاع (القطاع الاجتماعي-الاقتصادي أو القطاع السياسي، أو قطاع المصالحة/العدالة أو قطاع الأمن) والمستوى (الحكومة، أو المجتمع المدني أو القاعدة الشعبية للمجتمع) وبُعد التغيير (شخصي وعلائقي وهيكلية والبعد المتصل بالمستويات

تتطلب مساعي الحفاظ على السلام نقله نوعياً تتماشى مع أهداف التنمية المستدامة من شأنها النظر إلى السلام باعتباره متعدد القطاعات ومتجذراً في نهج المجتمع بأكمله.

الثقافية).⁸¹ وبالنظر إلى قدرة الوسطاء الفريدة على تعزيز التواصل الأفقي والرأسي، فقد تتجاوز نقاط الدخول بعض المستويات. فعلى سبيل المثال، إن النزاعات على الأراضي التي قد تُقلق بشدة المجتمعات المحلية المعنية، تنطوي أيضاً على التعامل مع الحكومة من جهة ومع شركات ربما تكون قد انتهكت حقوق ملكية الأراضي جهة أخرى. وفي تلك الحالة، تصبح نقطة الدخول بذل الجهود لتحديد الوسطاء الداخليين (انظر الخطوة 3.4).

مربع النص 7 المجالات المواضيعية التي يعمل فيها الوسطاء الداخليون والأدوار النمطية التي يؤديونها

لإجراء التحليل، من المهم أن ندرك أن محركات السلام، وبالتالي، الوسطاء الداخليين قد ينشطون في مجموعة كبيرة من السياقات. في الواقع، من المرجح أن ينشط الوسطاء الداخليون و/أو أن يضطلعوا بدور مهم في أي مجال يشهد نزاعاً على السلطة و/أو يمكن أن تؤدي فيه المصالح والمواقف إلى توترات أو اشتباكات أو حتى إلى العنف. وترد أدناه قائمة ببعض المجالات التي اضطلع فيها إجمالاً الوسطاء الداخليون بدور هام. ولكن فيما يُقصد بهذه القائمة تقديم أمثلة عن المجالات التي قد ينشط فيها الوسطاء الداخليون، يبقى على تحليل السياق المحدد الذي تعمل فيه تسليط الضوء على المجالات المواضيعية المحددة ذات الصلة.

- تشمل المجالات المواضيعية النموذجية التي يشارك فيها الوسطاء الداخليون: عمليات السلام (المسار 1، المسار 1.5، المسار 2، المسار 3)؛ والنزاعات الاجتماعية وقضايا التنمية؛ وعمليات الإصلاح المؤسسي؛ ومنع التطرف العنيف؛ وعمليات المصالحة والحوار الوطني؛ وتعزيز التسامح والتنوع والتماسك الاجتماعي؛ والمسائل المتعلقة بالانتخابات؛ وقضايا مستويات السكان الأصليين؛ والقضايا الإنسانية مثل إمكانية الوصول إلى المحتاجين؛ والنزاعات المتعلقة بالأراضي والموارد الطبيعية، بما في ذلك النزاعات بين المزارعين ومربي الماشية والاستيلاء على الأراضي؛ والعلاقات الجنسية؛ والقضايا المتعلقة بالمعايير المعترض عليها مثل دور النساء والأشخاص ذوي الإعاقة والشباب والأقليات؛ وعمليات إعادة الدمج؛ والإفراج عن السجناء والرهائن؛ وعمليات الحوار الداخلي؛ كما والتعامل مع الجماعات المسلحة، بما في ذلك الجماعات المتطرفة (انظر مربع النص 6 لمزيد من المعلومات).

إن الأدوار التي يضطلع بها الوسطاء الداخليون هي واسعة النطاق وتعتمد إلى حد كبير على السياق والمجال المواضيعي للذين يشاركون فيهما. أما الأدوار المذكورة أدناه، فتتناسب بمجملها مختلف السياقات إلا أن بعضها يقتصر على موضوعات محدّدة. (فالمقصود من القائمة التالية أن تكون إرشادية لا حصرية.)

- تتضمن الأدوار النمطية التي يضطلع بها الوسطاء الداخليون: تحليل النزاعات؛ وتصميم الحوار والتمهيد لقيامه؛ والتسهيل والتفاوض والتوسط؛ وتوفير إنذار مبكر واستجابة مبكرة؛ وبناء توافق في الآراء/مد الجسور؛ والقيام بمهام المبعوث/الوسيط؛ والتصرف بصفته مدافع عن حقوق الإنسان/دعاة؛ والبقاء على اتصال مع الأطراف المتنازعة/الجماعات المسلحة والجماعات المتطرفة؛ وبناء الثقة؛ والتوجيه والتدريب والإرشاد؛ وإصلاح العلاقات وإعادة بنائها؛ وبناء الثقة في عملية ما أو استعادة الثقة فيها؛ وفتح الأبواب وتحديد نقاط الدخول؛ والقيام بدور الموصل أو نقطة الالتقاء بين الجماعات والعمليات المختلفة؛ وضمان إسماع الأصوات؛ كما والتعامل مع المفسدين.

⁸¹ سوزانا كامبل، "ما هو بناء السلام الناجح؟"، تقرير تم إعداده من أجل خدمات الإغاثة الكاثوليكية، نيسان/أبريل 2007، الصفحة 6 (مُتاح على الرابط الإلكتروني التالي: <http://www.susannacampbell.com/wp-content/uploads/2016/02/Campbell-FINAL-CRS-Report-2007.pdf>).



مراسيم الحوار
المجتمعي (الصورة:
برنامج الأمم المتحدة
الإيماني، تيمور الشرقية)

دور الوسطاء الداخليين في توجيه إنذارات مبكرة: بوليفيا وتيمور الشرقية

ادراكاً للدور الذي يضطلع به نظام الإنذار المبكر والاستجابة في منع نشوب النزاعات والتخفيف من حدّتها، تُتاح العديد من هذه المبادرات، بما في ذلك الوساطة الداخلية، على المستوى الإقليمي والوطني والمحلي. وفي العام 2015، وضع برنامج الأمم المتحدة الإيماني ومنظمة الدول الأمريكية دليلاً عملياً حول عملية تطوير وإنشاء أنظمة إنذار مبكر للنزاعات الاجتماعية المحتملة. وبالتالي، يدعم برنامج الأمم المتحدة الإيماني تطوير نظم إنذار مبكر واستجابة، وذلك بهدف منع نشوب النزاعات الاجتماعية المحتملة وحلّها كجزء من استراتيجية وقائية شاملة تُهجن أخرى مختلفة في العديد من دول أمريكا اللاتينية، بما في ذلك وسطاء داخليين يتناولون قضايا المصالحة والوساطة والحوار، فضلاً عن تنسيق الجهات الفاعلة المسؤولة عن اعتماد وترويج ثقافة السلام بين المسؤولين الحكوميين والمواطنين. وفي هذا السياق، وُفّر برنامج الأمم المتحدة الإيماني دعماً فنياً رئيسياً لمكتب الحوار والاستدامة الوطني في بيرو، وذلك من أجل تصميم وتطوير وتنفيذ نظام إنذار مبكر للنزاعات الاجتماعية. أمّا في كوستاريكا، فقد قدّم برنامج الأمم المتحدة الإيماني المساعدة الفنية والتكنولوجية إلى مكتب أمين المظالم، وذلك سعياً لوضع نظام إنذار مبكر تجريبي، يتخلّله تعريف مفاهيمي بالعملية وقاعدة بيانات ذات صلة وتسجيل أولي للتحذيرات وتطوير برمجيات ودعمها. ومع اضطلاع مكاتب أمين المظالم بدور رئيسي في المنطقة في منع نشوب النزاعات الاجتماعية والعنف الوشيك وتفاقمها، يعمل برنامج الأمم المتحدة الإيماني، ومن خلال شراكة وثيقة مع مكتب أمين المظالم في غواتيمالا، على تبادل المعارف والقدرات من أجل التمكن من تحديد خيارات الإجراءات المبكرة واستخدام أدوات إدارة النزاعات، لا سيما التيسير والحوار والوساطة، على صعيد المنطقة.

في بوليفيا، قدّم الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة المشورة الفنية والتدريب لقطاع التعدين، بما في ذلك المؤسسات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات الريفية والأصلية المتأثرة بعمليات التعدين. وانطوت الجهود المبذولة على تحليل النزاعات القائمة وإدارتها، ودراسة أوجه النزاع القائم في قطاع التعدين في بوليفيا، التي سمحت في تحديد أنماط النزاعات المشتركة. وقد أشار ذلك إلى الحاجة إلى تقديم دعم متخصص إلى وزارة التعدين والمعادن، لا سيما إدارة البيئة والاستشارات العامة والمسبقة، بهدف تعزيز وتحسين نظام الإنذار المبكر والرصد والتحليل والاستجابة المبكرة المعتمد لمواجهة النزاعات الناشئة عن قطاع التعدين.

وفي هذا السياق، تقود كلّ من شبكة غرب إفريقيا لبناء السلام والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا نظام الإنذار المبكر والاستجابة القائم في غرب إفريقيا، الذي يعتمد على نظم الإنذار المبكر الوطنية التي يقودها المجتمع المدني والتي تكمل هياكل الإنذار المبكر الإقليمية التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا، وذلك من خلال توفير المعلومات ذات الصلة من مراقبين من المجتمع

المحلي. وتنطوي نظم الإنذار المبكر الوطنية على منصة تعهيد جماعي، من شأنها توفير تقارير متخصصة حول الحوادث المحتملة في الوقت الفعلي على المستوى الوطني، فضلاً عن تزويد نظام الإنذار المبكر والاستجابة القائم في غرب إفريقيا بالقدرة على الوصول إلى المعلومات على المستوى المجتمعي، التي بدورها تغذي نظام التحذير المبكر القاري للاتحاد الإفريقي.

وفي كينيا، استعانت منصة يويانو، التي تعدّ مبادرةً مشتركةً بين الحكومة والمجموعات المدنية، بمراقبين محليين لتحديد وتوفير إنذارات مبكرة من نقاط ساخنة ناشئة، وذلك من خلال إنشاء نظام خدمات الرسائل النصية القصيرة وشبكات مراقبة محلية. وكذلك، ساعدت المنصة لجان السلام المحلية ووسطاء داخليين آخرين في حلّ هذه التوترات والتصدي لها، وذلك خلال عملية الاستفتاء الدستوري في العام 2010 والانتخابات الوطنية في العام 2013، التي انطوت على ممارسات سلمية، على نقيض العنف الذي شهدته الدولة في العام 2008.

أما في تيمور الشرقية، فتدير المنظمة غير الحكومية، بيلون، نظام الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة، الذي يقوده المجتمع المدني والذي يعتمد على شبكة واسعة من المتطوعين المحليين المدربين على رصد ديناميكيات النزاعات المحلية ومراقبتها والإبلاغ عنها في مجتمعهم. وبالإضافة إلى ذلك، تمّ تدريب هؤلاء المتطوعين كوسطاء حتى يتمكنوا من الاستجابة لحوادث العنف المحدودة النطاق الناشئة على المستوى المحلي، وذلك من خلال اعتماد آليات حلّ نزاعات عرفية، معروفة باسم "تارا باندو". وبالتالي، تُتاح أمام أعضاء المجتمع أيضاً إمكانية التواصل، وبشكل مباشر، مع مقدمي خدمات الأمن والعدالة المحليين، وذلك من أجل ضمان توافق استجابات النزاعات مع معايير حقوق الإنسان المعتمدة. وفي هذا السياق، يستخدم نظام الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة أساليب مخصصة لجمع البيانات في وقتٍ فعليٍّ، وذلك من أجل نشر المعلومات ذات الصلة بسرعةٍ وجعلها متاحةً للوصول إليها، بعد التحقق الدقيق من بياناتها، من خلال قاعدة بيانات قائمة على شبكة الإنترنت. وقد ساهم هذا النهج الشفاف والشامل في تعزيز الثقة بين صنّاع السياسات في الدولة والمشاركة بين المنظمات غير الحكومية والحكومة على حدٍ سواء. وفي هذا الإطار، تجدر الإشارة إلى أنه تمّ استخدام نظام الإنذار المبكر والاستجابة المبكرة كأساسٍ للحوار بشأن أولويات واستراتيجيات الإجراءات الوقائية، وذلك قبل عقد الانتخابات العامة في العام 2017.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

مربع النص 8 الوسطاء الداخليون والتعامل مع الجماعات المسلحة في سوريا

”قامت مؤسسة جفرا بالتعامل مع مختلف أطراف النزاع السوري في مخيم اليرموك المحاصر في دمشق، من أجل التوصل إلى اتفاقات مؤقتة لوقف إطلاق النار لدواعي الإغاثة الإنسانية. إذ استطاعت المؤسسة بفضل نشأة بعض من أعضائها مع أفراد قد انضموا لاحقاً إلى قوات الحكومة السورية أو الجيش السوري الحر أو جبهة النصرة أو مختلف الفصائل الفلسطينية الناشطة في المنطقة، أن تستعين بعلاقات الثقة الخاصة بها من أجل التوصل إلى اتفاقات مع مختلف الجماعات المسلحة من أجل الإغاثة الإنسانية. وعلى الرغم من أن جفرا لم تكن تتوقع أن تجد نفسها في مثل هذه الحالة، فقد تمكنت من خلال التفاعل مع مختلف الجماعات المسلحة من تحقيق هدفها الرئيسي المتمثل في التخفيف من حدة معاناة أكبر عدد ممكن من الأشخاص داخل المخيم.“

خوان غريغيس، ”قضية التواصل: التغلب على تحديات ومعضلات الوساطة الرسمية وغير الرسمية مع الجماعات المسلحة“، المركز النرويجي لموارد بناء السلام، حزيران/يونيو 2015، الصفحتان 5-6.

3.4 الخطوة الرابعة: تعزيز العمليات الاستشارية بهدف تحديد الوسطاء الداخليين ذوي الصلة

بهدف زيادة الملكية المحلية، يتعين تحديد الوسطاء الداخليين من خلال القيام بعمليات استشارية مع أصحاب المصلحة المتأثرين بالمسألة التي اخترت التركيز عليها. فقد ترغب مثلاً، في تحديد فرد/مجموعة من الأفراد ذوي الصلة بقيادة الأطراف المتنازعة. لذا، سيتعين عليك تحديد شخص بإمكانه أن يؤثر على كل من الأطراف وأن يحظى بقبولها. وسوف تحتاج إلى تحديد الوسطاء الداخليين الحاليين بالإضافة إلى الوسطاء الداخليين المحتملين، أي كل من يمكنه أن يلعب دوراً محورياً نتيجة تمتعه بالقدرة على تولي القيادة، وتشجيع الحوار و/أو التوسط، جنباً إلى جنب مع العلاقات المناسبة. وينطوي جزء من هذه المرحلة الأولية لعملية اختيار الوسطاء الداخليين على تحديد الموارد المحلية والتعلم منها واستغلالها، سواء كانت ثقافية أو تقليدية أو دينية، بصفتها جوهر نهج الوساطة الداخلية. وبالتالي، فإن تحديد الوسطاء الداخليين ذوي الصلة يعني أيضاً السعي لفهم هذه النهج وما يعطيها معنى وشرعية في أي سياق من السياقات.

في الإصدار الأول من هذه المذكرة التوجيهية، تناول هذا الجزء من العملية التدريجية مسألة مستويات التحليل، أي تحديد ما إذا كان يتعين العمل مع وسيط داخلي على المستوى المحلي، أو دون الوطني أو الوطني. وإذا إن فهمنا للنزاع ولكيفية عمل الوسطاء الداخليين قد تطور منذ ذلك الوقت، تفيد هذه المذكرة التوجيهية بأن نهج المستويات قد يفضي إلى نهج تجزيئي أو حتى إلى نهج متصلب. ففي الواقع، إن فعالية الوسطاء الداخليين، لا تقتصر، في أحيان كثيرة، على قدرتهم على الارتباط أفقياً بجماعات متنوعة أو مجزأة من أنحاء المجتمع، بل تقوم أيضاً على قدرتهم على إقامة الروابط رأسياً بين القاعدة الشعبية للسكان، والسلطات المحلية والوطنية، والكيانات الأخرى العاملة في الدولة، على المستويين الإقليمي أو الدولي. وبالتالي نهج شبكي، يصبح من الممكن تسهيل عمليات اختيار وسطاء داخليين للمشاركة، مؤهلين، رأسياً وأفقياً، ليكونوا ذوي تأثير. وستكون هذه الجهات الفاعلة معروفة جداً لأصحاب المصلحة الرئيسيين الذين ومن خلال التعامل معهم على نحو حَسَّاس، يمكن تحديد أكثر الوسطاء الداخليين ملاءمةً.

وكما هو الحال في العمليات التشاركية التي تمّ تفصيلها في خطوات سابقة، يتعين النظر في ديناميات القوة عند إشراك الجهات أصحاب المصلحة. وينبغي بذل الجهود لتجنبّ إضفاء الشرعية على الجهات الفاعلة التي قد تستخدمها على نحو غير بناء. وإذا قد يصعب في بعض السياقات تجنبّ الوسطاء الداخليين أو زعماء القبائل الذين قد فرضوا أنفسهم (أي ”المشتبه فيهم المعتادين“)، يمكن للدراسات الأساسية أن تساعد على فهم الأطراف، والجهات المؤثرة وديناميات القوة في أي وقتٍ من الأوقات. وفي جميع السياقات ستحتاج إلى الحرص على إيصال الآراء المتنوعة للنساء والشباب وسائر الفئات المهمشة عادةً، وبطريقة لا تؤثر على سلامتهم أو على قدرتهم على التعبير عن أنفسهم بحرية. ممّا قد يعني التعامل مع أصحاب المصلحة في أوقات/أماكن مختلفة أو العمل من خلال الهياكل المحلية القائمة أصلاً، مثل سلطات السكان الأصليين أو السلطات التقليدية.

ويجب أن تحظى الديناميات الخاصة بالنوع الاجتماعي والأجيال باهتمام جاد أثناء تلك العمليات. وبالنظر إلى سيطرة النظام الأبوي الدائمة وتفشي استبعاد الشباب، يمكن للتحدي أن يكون ذا شقين: الأول، تحديد النساء والشباب من الوسطاء الداخليين، أما الثاني، فتتمكين الوسطاء الداخليين من دعم العمليات التي تشمل المرأة والشباب والمسائل التي تهتمها. وفي ضوء إدراكنا للتحديات التي تمثلها هذه المسائل، يجب ألا نتغاضى عن المساهمات الفريدة للمرأة والشباب في منع نشوب النزاعات واستدامة السلام، وعن دور هذه المساهمات في تحويل النزاع بأساليب حيوية، من خلال ما قد يُسمى "بالممارسات اليومية" الموجودة خارج الحدود الضيقة لعمليات السلام الرسمية. ومن المهم أيضاً أن نتذكر أن المرأة والشباب لا يشكلان فئتين متجانستين بل مجموعتين متنوعتين من الأفراد. وأخيراً، في حين أن التهميش، وفي أحيان كثيرة، الإقصاء، يطالان المرأة كما الشباب، إلا أن تجارب هاتين المجموعتين وأسبابها وآثارها تختلف بالتأكيد. ورغم جمعهما هنا لأغراض الزمان/المكان، ينبغي عند تحديد مثل هاتين المجموعتين ومشاركتيهما، أن تتم معاملتهما باعتبارهما فريدتين ومتسختين ثقافياً وجديرتين بأن يُنظر فيهما باعتبارهما مجموعتين منفصلتين، وإن تداخلتا أحياناً، وغير متجانستين.

ويتمثل أحد النهج التي يمكن الأخذ بها للتعامل مع هذه التحديات، في أن يطلب المانح/الشريك إدراج وسطاء داخليين من النساء/الشباب أو في أن يجعل تقديم دعمه مشروطاً بإدراجهم. لكن ثمة مشكلتان رئيسيتان في هذا النهج. تتمثل الأولى في إمكانية أن تتحول مسألة الإدراج إلى عملية كمية، نتيجة التركيز على عدد النساء/الشباب المزمع إدراجهم، فيما تشمل المسائل الأكثر أهمية مدى تجذّرهم في مجتمعاتهم، وأسباب استبعادهم، ونوع الدور الذي سيقومون به نظراً إلى المعايير والمواقف الراسخة في السياقات التي يعملون فيها.⁸² أما المشكلة الثانية، فتكمن في إمكانية أن يؤدي هذا النهج إلى تقويض الملكية المحلية أو الملكية الوطنية فيخرج في نهاية المطاف، العملية عن مسارها. وتثير هذه المشكلة، بالنسبة للكثيرين، معضلة تحقيق التوازن بين القيم المتمثلة في الملكية المحلية، والإدراج الذي يساويها في الأهمية. على أية حال، لا بد من الإقرار بأن الفترات الانتقالية تتيح فرصاً هامة لإحداث تغييرات معيارية بقيادة محلية. ولذلك، فإنّ المسألة ليست إذا ما كان بإمكان المرأة أو الشباب أن يشكّلوا وسطاء داخليين فعالين، ولكن كيفية التأكد من قيامهم بهذا الدور بطريقة تستفيد من تمزقات تصيب المجتمع، مثل النزاعات، فيما تبقى العملية داخلية المنشأ بطبيعتها. وقد أصبح ذلك ممكناً من خلال التركيز على المعرفة المحلية والاستفادة منها بشأن كيفية تعزيز مثل هذه التغييرات.

مربع النص 9 الوسطاء الداخليون باعتبارهم مناصرين للقضايا الجنسانية

أثبتت أبحاث مكثفة منافع المجتمعات التي يتم فيها تمكين المرأة ويُوفّر لها ولاحتياجاتها مكانة في العمليات. فعلى سبيل المثال، حيث تكون المرأة أكثر تمكّناً وقوّة، تكون الدولة أقلّ عرضة للنزاعات الأهلية.⁸³ ومن الأمثلة على ذلك أيضاً، أن البلدان التي تحتلّ أرفع المراتب في مؤشر السلام العالمي، تسجّل أعلى نسب مئوية من النساء اللواتي يشغلن مناصب قيادية.⁸⁴ وكلّما يرتفع تمثيل المرأة في البرلمان بنسبة خمسة في المائة، يقلّ بنسبة خمس مرات احتمال أن تستخدم الدولة العنف في مواجهة أزمة مؤسسية.⁸⁵ وتضفي أيضاً مشاركة المرأة المزيد من المشروعية والمصداقية على عمليات السلام، كما أنّها تفضي، عبر إدراج المنظور النسائي، إلى وضع مقترحات أكثر شمولاً لحسمها. علاوة على ذلك، إن مشاركة المرأة في قطاع الاقتصاد على قدم المساواة مع الرجل، من شأنها أن تزيد الناتج المحلي الإجمالي العالمي بما يصل إلى 28 تريليون دولار بحلول عام 2025.⁸⁶

وعلى الرغم من الاعتراف بهذه الفوائد، فإنّ إشراك المرأة في بناء السلام بوجه عام، وفي الوساطة بوجه خاص، لا يزال يطرح تحدياً في جميع المجالات. وتتطلب جهود المشاركة في عمليات التحوّل في هذا المجال، قدرًا كبيرًا من التواضع واعترافًا بأن الكثير من "المجتمعات المتقدّمة" لا تزال بعيدة عن تحقيق المساواة بين الجنسين. وينطبق هذا الأمر بشكل كبير على مجالات السياسة والسلام والأمن حيث يهيمن الذكور تقليدياً وحيث لا تزال نساء كثيرات حول العالم يكافحن حتى تتوفّر لهنّ القدرة على التأثير وحتى تُسمع أصواتهنّ. لذلك، وعلى الرغم من التقدم المحرز خلال السنوات الأخيرة، يتعيّن أن نستهل المشاركة بالإقرار بأنّ تهميش المرأة في عمليات الحوار الرسمية أمر حقيقي ومستمر ويطرح إشكالية كبيرة.

⁸² للحصول على مزيد من المعلومات عن كيفية العمل بصورة مجدية مع الشباب، راجع الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.youth4peace.info/ProgressStudy>.

⁸³ المعهد الدولي للسلام، "أهداف التنمية المستدامة والوقاية من أجل الحفاظ على السلام: استكشاف القدرة التحويلية للهدف المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين"، تشرين الثاني/نوفمبر 2016، الصفحة 2 (مُتاح على الرابط الإلكتروني التالي: <https://www.ipinst.org/wp-content/uploads/2016/11/SDGs-and-Prevention.pdf>).

⁸⁴ المرجع السابق نفسه.

⁸⁵ المرجع السابق نفسه.

⁸⁶ المرجع السابق نفسه، الصفحة 3.

عند تحديد الوسطاء الداخليين والسعي إلى التعامل معهم، من المهم إدراك أنَّ الرجل يهيمن في معظم المجتمعات على واجهة التواصل بين المجتمع المحلي والحكومة، ومع ذلك، غالبًا ما تضطلع المرأة بدور نشط وإن اقتصر على الأدوار الأقل ظهورًا. وقد تقوم استراتيجيات مشاركة الوسطاء الداخليين في كثير من الأحيان بتعزيز العمليات ذات السيطرة الذكرية نتيجةً لاضطلاع الرجل بأدوار أكثر بروزًا بطبيعتها وإلى أنَّ مشاركته هذه غالبًا ما تحظى بقبولٍ أوسع. وفي حين أنَّ الجهات الفاعلة الدولية لا تستطيع فرض طرق جديدة لسير المجتمع، فإنَّ باستطاعتها أن تعمل في إطار الهياكل والعمليات والعلاقات القائمة مسبقًا، بغية إيجاد سبل لدعم التغييرات المعيارية من خلال الاعتماد على معارف وتوجيهات الجهات المحلية. وبصورة أكثر تحديدًا، يمكن للأطراف الخارجية أن:

- تُسهّل العمليات التي تركز على تحديد الوسطاء الداخليين في الأدوار البارزة وفي الأدوار الأقل بروزًا على حد سواء، إذ من الأرجح في أغلب الأحيان أن تضطلع المرأة بالفئة الثانية من هذه الأدوار.
- تستخدم الوسطاء الداخليين (ذكورًا وإناثًا) كنقاط دخول لتسهيل قيام عمليات أكثر شمولًا، من خلال زيادة الوعي بين صفوف الوسطاء الداخليين وأصحاب المصلحة الذي يعملون معهم بشأن فوائد العمليات الأكثر شمولًا؛ ويتعيّن على الرجال أنفسهم أن ينصروا إدراج المرأة في السياقات حيث لا يُرحّب بالمرأة "القيادية" أو بإدراجها في العمليات التشاركية.
- تعقد منتديات تتيح للمرأة إسماع صوتها بغية شحذ الوعي الجنساني واستحداث فرص لتفاعل المرأة والرجل في مساحات محايدة، حيثما أمكن ذلك. كما ويمكنها إذا لزم الأمر، استضافة منتديات تتيح للرجال والنساء أن يناقشوا كلٌّ على حدة، التحديات والفرص المرتبطة بتحقيق قدر أكبر من المساواة قبل الجمع بينهما للحوار إن سمح السياق بذلك/متى حان الوقت المناسب.
- تُحدث فرقًا دقيقًا في استراتيجيات المشاركة من خلال تحويل المحادثة بعيدًا عن الأهداف الكمية (أي ضمان إشراك عدد معين من النساء في هذه العمليات) ونحو تحديد و/أو تفويض نساء قادرات من شأنهنّ المشاركة على نحو مجدٍ.
- تتجنّب الإشارة إلى النساء باعتبارهنّ جزءًا من مجموعة متجانسة، وبالتالي توسيع الجهود (ونشر الوعي) الرامية على سبيل المثال إلى تشجيع النساء من مختلف الأعمار والفئات الاجتماعية والأديان والمجموعات الإثنية على المشاركة.
- تُقرّ بأنّ هذا التغيير تغيير معياري وقد يتطلّب وقتًا وجهودًا كبيرة من الرجال والنساء على حد سواء كما وبأنّه ينبغي في نهاية المطاف، أن تتمّ هذه العملية بقيادة محلية.

والأهم من ذلك، ضرورة الاعتراف بأنّه باستطاعة الوسطاء الداخليين (رجالًا ونساء على حد سواء) أن يضطلعوا بدور مناصري القضايا الجنسانية. وبصفتهم هذه، يمكنهم على سبيل المثال أن:

- يقدموا إحاطات بشأن القضايا المستندة إلى النوع الاجتماعي، مثل الأبعاد الجنسانية التي تنطوي عليها قضايا إصلاح الأراضي ونزع السلاح.
- يدعوا إلى إجراء مشاورات مع النساء الناخبات ومع المجتمع المدني النسائي وأن يقيموا الروابط اللازمة لذلك.
- يدعوا إلى تلبية احتياجات المرأة وإلى إدراج هذه الاحتياجات في الوثيقة الختامية.
- يدعوا إلى التحصيص الجنساني على طاولة السلام كما وفي الانتخابات.

نصيحة: قد تقوم بتحديد عدد من الوسطاء الداخليين يفوق قدرتك على المشاركة و/أو العدد اللازم للعملية/للبرنامج الذي تفكر فيه. لذا يمكنك النظر في وضع قائمة بالوسطاء الداخليين الذين يمكن أن تقوم بتحويلهم نحو الكيانات الأخرى العاملة في هذا المجال، إن كانوا سيسعدون بالمشاركة معها.

3.5 الخطوة الخامسة: تفهم احتياجات الوسطاء الداخليين

بمجرد أن يتم تحديد الوسطاء الداخليين، من الأهمية في مكان تفهم احتياجاتهم وتقييمها. ويتعين تحديد هذه الاحتياجات من خلال جهد تعاوني ومتواصل يشمل التعرف على الوسطاء الداخليين وعلى الواقع الذي يعملون فيه ومعرفة ماهية شعورهم حيال مشاركتهم وما إذا كان أي من المجالات يحتاج إلى الدعم. ولا تفترض أن الوسطاء الداخليين يحتاجون دعمًا إلى الدعم. فكما ذكر آنفًا، ما قد يحتاجون إليه هو تقدير عملهم وتوفير مساحة للقيام به وليس دعمًا صريحًا أو ما يمكن أن يفهم عادةً على أنه دعم. ومن شأن الإجابات على الأسئلة الرئيسية الأربعة أدناه أن تساعد على تفهم احتياجاتهم:

- ما هي أهداف الوسطاء الداخليين؟
- ما هو الواقع الذي يحيط بقدرتهم على بلوغ هذه الأهداف والذي من شأنه أن يشكلها وأن يحدها؟
- ما هي القدرات والموارد المتوفرة مسبقًا للوسطاء الداخليين من أجل تحقيق هذه الأهداف؟
- ما هي القدرات والموارد الإضافية اللازمة كي يتمكن الوسطاء الداخليون من تحقيق هذه الأهداف؟

نصيحة: قد تختلف الاحتياجات التي يعرب عنها الوسطاء الداخليون باختلاف السائل. فلتحرص إذا على مراعاة ديناميات القوة في هذا السياق. وعند تقييم الروابط الدينامية القائمة بينك - بصفتك ميسرًا للعملية - وبين الوسطاء الداخليين الحاليين، قد تود النظر في السن، والنوع الاجتماعي وغيرهما من العوامل. ولعلك تود بغية مراعاة هذه الديناميات، تنويع السبل التي تتيح من خلالها للوسطاء الداخليين فرصة التعبير عن احتياجاتهم.

وعندما تطلب من الوسطاء الداخليين تحديد أهدافهم، قد تواجهك حاجة أولية تتمثل في: مساعدتهم على التعبير بوضوح عن الرؤية والاستراتيجية الخاصتين بهم للمشاركة في العمليات التي قد يكونون غارقين فيها مسبقًا. ويمكن لمساعدة الوسطاء على صياغة هذه الأهداف أن تشكل في ذاتها استراتيجية مشاركة. وسيُتضح في الخطوة التالية، أن ما سبق قد يشكل جزءًا رئيسيًا من عملية المشاركة. ومن المهم أن يؤخذ في الحسبان أنه يمكن أن يكون لكل وسيط داخلي أو مجموعة من الوسطاء الداخليين العاملين معًا احتياجات وقدرات متنوعة، وهو تنوع ينبغي أخذه في الاعتبار. أما بالنسبة للوسطاء الداخليين الذين يسعون إلى المشاركة كمجموعة، فلعلك تود أيضًا، بالإضافة إلى مراعاة احتياجاتهم الفردية، أن تنظر في احتياجات المجموعة ككل، أي، على سبيل المثال، الثقة داخل المجموعة وقدرة أفرادها على العمل معًا.

مربع النص 10 تفهم احتياجات الوسطاء الداخليين

”يتطلب الدعم الخارجي لعمليات الوساطة الداخلية خطة تختلف اختلافاً جوهرياً عن تلك التي شرع فيها وسطاء خارجيون رفيعي المستوى ويتولون قيادتها. من شأن هذا الدعم أساساً أن يعترف أولاً بوجود عمليات الوساطة الداخلية: من مساحة الوساطة، فالجهات الفاعلة، فالشبكات الخاصة بهذه الجهات. ليستمع بعدها إلى التحديات التي تواجه تلك العمليات وإلى احتياجاتها، ويشير إلى (حساسية النزاع) أي قيود قد تكون متأصلة فيها، فيتحقق من الثغرات في توفير الدعم، ويراقب الفرص، ويقدم المساعدة التنظيمية، والإجرائية، واللوجستية، والاستشارية - كلاً وفق الاحتياجات المذكورة. أما أفضل أنواع الدعم فهو الدعم الحوارية المتبادل، أي القائم على المحادثة والتفاعل بين الأطراف الداخلية والخارجية. ومن شأن هذا النوع من الدعم أن ينمي التعلم المشترك، والتبادل المنهجي، وبناء المعرفة، وحل المشاكل. وفي بعض الحالات، يمكن للأطراف الخارجية أن تضطلع بكل بساطة بدور لوح السبر أو بدور المستشار.“

مير مباشر، وإنجيالاسكي مورينا، ولوكسشي فيملاراجا، دعم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للوساطة الداخلية، ولتعزيز قدرات الوساطة، وللتواصل والتكامل، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كانون الأول/ديسمبر 2016، الصفحة 9.

دور الوسطاء الداخليين الموجهين تقليدياً ودينياً ومنع انتشار العنف المتصل بالانتخابات: ليسوتو

يعود تاريخ التصدّعات التي شهدتها ليسوتو إلى التشكيلات السياسية السابقة للاستقلال التي تجمّعت حول حزبين من الأحزاب المتنافسة، وهما حزب باسوتو الوطني وحزب باسوتولاند الوطني. ومع تفاقم أوجه هذه الخصومة، ظهرت انقسامات عرقية واثنية عديدة. ونتيجة لذلك، استندت قرارات التضمين أو الاستبعاد، وحتى مضايقة المنافسين أو مكافأة الحلفاء، على هذه الأحزاب. وقد شهدت الدولة النداءات السياسية الرئيسية الأولى عقب انتخابات العام 1970، ممّا أدى إلى انعدام الأمن وفي نهاية المطاف أيضاً، إلى استيلاء عسكري خلال الفترة الممتدة بين العامين 1986 و1993. وفي هذا السياق، اضطرت الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي على التدخل عسكرياً عقب أعمال العنف التي تلت انتخابات عام 1998 وعيّنت، بالتالي، شخصاً أو ميسراً بارزاً لتولي هذه المهام بعد اندلاع أزمة تلت انتخابات عام 2007.

ولم تسفر الانتخابات الأخيرة التي جرت في ليسوتو (خلال عام 2012 و2015 و2017) عن فائز محدّد، ويعود ذلك إلى الأحزاب السياسية الثلاثين المشاركة فيها، ممّا أدى إلى ظهور اتجاهٍ جديدٍ متمثّل في تشكيل حكومات ائتلافية قصيرة الأجل. وقد ساهمت محاولة إحداث انقلاب عسكري في العام 2014 وظهور حركة تمرد مزعومة في العام 2015، و اغتيال اثنين من القادة العسكريين في العامين 2015 و2017، ونفي قادة المعارضة بعد انتخابات عامي 2015 و2017، في تلسط الضوء على مساعي اعتماد سياسات متقطّعة وتشكيل حكومات ائتلافية غير مستقرة وانعدام الأمن العام، ممّا ساهم في تسييس أجهزة الدولة الأمنية بشكلٍ مدركٍ. ونتيجة لذلك، تولّت الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي في العام 2014، مهمة نشر بعثة مراقبين إلى مملكة ليسوتو، وتعيين لجنة تحقيق في ظاهرة انعدام الأمن في العام 2015، ونشر لجنة رقابة في العام 2016، وإيفاد بعثة وقائية إلى مملكة ليسوتو اعتباراً من شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2017، من بين غيرها من الجهود الأخرى المبذولة في هذا الشأن.

ومن خلال رؤساء الكنائس، شارك المجلس المسيحي في ليسوتو، ولأوّل مرّة، في مساعي الوساطة الداخلية في العام 2009، وذلك بعد استقالة الشخص أو الميسر البارز المعين إقليمياً. وفي هذا السياق، تنقسم أنشطة المجلس المسيحي في ليسوتو، التي تمّ الاضطلاع بها خلال الفترة الممتدة بين العامين 2015 و2018، إلى ثلاث فئات، وذلك على النحو التالي:

أ. **تسهيل عودة قادة المعارضة:** أدّت انتخابات عام 2015 المفاجئة إلى هزيمة رئيس الوزراء الحالي الذي، وبرفقة شركاءه في التحالف وعددٍ من الجنود، فروا من المملكة، خوفاً من الجيش. ومع انقسام الدولة انقساماً شديداً، اعتمد المجلس المسيحي في ليسوتو دبلوماسيةً مكوكيةً لضمان التوافق بين القادة المنفيين وأعضاء الائتلاف الحاكم. وقد تدخلت الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي أيضاً، حتّى عاد قادة المعارضة في شهر شباط/فبراير 2017 وشاركوا في الانتخابات التي جرت في شهر حزيران/يونيو 2017. كما قام المجلس المسيحي في ليسوتو بزيارات رعوية للجنود المنفيين، الأمر الذي ساهم في تعزيز الثقة التي من شأنها تمكين المجلس من تأدية دور في عودتهم لا محالة. وعلى نحوٍ مماثل، خسر القائد الحالي المعركة في انتخابات عام 2017 المبكرة، وحلّ محلّه المنافس الذي أطاح به في العام 2015. وهذه المرّة، لا نائب رئيس الوزراء السابق، وغيره، بما في ذلك وزيرين سابقين وأعضاءٍ من الأجهزة الأمنية، بالفرار، في الوقت الذي واصل فيه المجلس المسيحي في ليسوتو جهوده المبذولة لضمان عودتهم إلى ليسوتو للمشاركة في الحوار والإصلاحات القائمة.

ب. **استحداث بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية في العام 2017:** أسفر عن انهيار الحكومة الائتلافية وعودة قادة المعارضة قبل أشهر فقط من الانتخابات المقرّرة عقها في حزيران/يونيو، فترةً من التوتر. فقد أجرى المجلس المسيحي في ليسوتو مشاورات بين مختلف الأحزاب السياسية، وسعى لإبرام اتفاقٍ لعقد اجتماعٍ مباشرٍ لقادة الأحزاب السياسية لمناقشة سير الانتخابات. وتولّت لجنة الرقابة التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي مهمة مراقبة سير هذا الاجتماع الأوّل الذي استضافه دار الأمم المتحدة قبل بضعة أسابيع من إجراء الانتخابات المقرّرة في 3 حزيران/يونيو. وقد سمحت مساعي التيسير الماهرة التي بذلها المجلس المسيحي في ليسوتو في عقد حوارٍ حول قضايا مختلفة، في الوقت الذي يتمّ فيه التركيز على تعزيز الالتزام بشنّ حملاتٍ سلمية وبقانون السلوك الانتخابي المعتمد. ومع انتهاء الاجتماع الثاني المنعقد في دار الأمم المتحدة في 17 أيار/مايو، وقّع معظم قادة الأحزاب على تعهد الانتخابات. وقد تولّى كلّ من المجلس المسيحي في ليسوتو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي مهمة تيسير عملية عقد اجتماعات بين الأطراف واللجنة الانتخابية المستقلة من أجل تسليط الضوء على المسائل المثيرة للقلق وحلّها. وخلال الفترة

الحرجة بين يوم التصويت والإعلان عن النتائج، شكّل المجلس المسيحي في ليسوتو، جنباً إلى جنب مع مجموعة من أبرز الرجال والنساء المتقاعدين وبدعم من مجموعة أخرى من المتطوعين التابعين للأمم المتحدة البارعين في مجال التكنولوجيا، غرفة عميات تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد تمكّنت المجموعة من مراقبة وسائل الإعلام التقليدية ووسائل التواصل الاجتماعي على حدّ سواء، والدولة ككل، وإجراء التدخلات اللازمة خلال الأيام العvisية، وذلك من خلال إمكانية وصولها إلى القادة والاستفادة منهم. وبعد مرور أربعة أيام من تاريخ الإعلان عن النتائج، نظّم المجلس المسيحي في ليسوتو مأدبة فطور، وقّعت الأطراف في نهايته على تعهّد آخر تؤكّد فيه على قبولها النتائج الصادرة.

ت. **الإجماع على الحوار الوطني والإصلاحات المنشودة:** لسنوات عديدة، أوصت الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي والاتحاد الإفريقي والكومنولث والمجتمع المدني في ليسوتو وأطراف أخرى على حدّ سواء، بالقيام بإصلاحات دستورية ومؤسسية وقطاعية للمساعدة في تعزيز الاستقرار على المدى الطويل وتحقيق السلام المستدام في ليسوتو، غير أن الإجماع على محتوى وعمليات هذه الإصلاحات ظل بعيد المنال. ومع ذلك، تمّ تحديد الحوار الوطني باعتباره نقطة بداية لتنفيذ هذه الإصلاحات. وقبل إجراء انتخابات العام 2017 وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي ومنظمات المجتمع المدني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، سهّل المجلس المسيحي في ليسوتو سير عمل الاجتماعات الرامية لتعزيز الالتزام بتنفيذ هذه الإصلاحات، الأمر الذي أدّى إلى التوقيع على تعهّد الإصلاحات في شهر نيسان/أبريل 2017، الذي ألزم كافة الأحزاب السياسية المسجّلة على تحديد أولويات هذه الإصلاحات عقب الانتخابات. وقد ساهم الإطار الحكومي وخارطة الطريق المخصّصة للإصلاحات التي سهّلت تنفيذها الأمم المتحدة، في إرساء فكرة الحوار الوطني متعدّد الأطراف. وفي أوائل عام 2018، بدأ المجلس المسيحي في ليسوتو في بذل جهوده لتسهيل عملية تنظيم منتدى حزب سياسي وطني لإفساح المجال للحوار والتعاون بين كافة الأحزاب قبل الشروع في الحوار الوطني والإصلاحات المنشودة.

وقد أظهرت هذه التجربة أهمية:

الاستثمار طويل الأجل في بناء القدرات والسمعة الجيدة: تشكّل قدرة المجلس المسيحي في ليسوتو على الاستجابة، وبكّل فعالية، للآزمات الحلقية التي تشهدها ليسوتو، نتيجة للاستثمار مستدام والاستعداد للتعلّم وبناء السمعة الجيدة وسجل حافل من الانجازات. ويرتبط جزء من هذا النجاح بدعم بناء القدرات ويقترن بموظفين وطنيين ومستشارين متعاقبين معنيين بإرساء أسس السلام والتنمية المستدامة تمّ نشرهما في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك بين إدارة الشؤون السياسية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وعلى الرغم من الانقسامات الاجتماعية العميقة، تنظر كافة الأطراف إلى المجلس المسيحي في ليسوتو عندما يعمل بطريقة موحدة باعتباره كيان موثوق به، الأمر الذي من شأنه تمكينه من ممارسة سلطته الدينية والأخلاقية على حدّ سواء.

الدعم الفني والمرافقة: ساهم الدعم المقدّم من الأمم المتحدة في تعزيز فعالية المجلس المسيحي في ليسوتو. فاعتباراً من العام 2015 على سبيل المثال، نظّم المستشارون المعنيون بإرساء أسس السلام والتنمية المستدامة العديد من خلوات التنمية الاستراتيجية واجتماعات استعراض لصالح المجلس المسيحي في ليسوتو. وفي هذا الإطار، ساهم استخدام دار الأمم المتحدة كمكان لعقد اجتماعات الأطراف في تعزيز فعالية المجلس كعامل محايد.

توافر الوسطاء الداخليين وتحليلهم بالمعارف اللازمة: بالنظر إلى طبيعة الآزمات الدورية والمزمنة التي تشهدها ليسوتو، يتمنّع الوسطاء المتاحون دائماً الذين يستجيبون بشكل شبه يومي للآزمات، بميزة واضحة. وفي هذا السياق، تعدّ ديناميكيات النزاع دائمة التغيّر ودقيقة. وبالتالي، تتشكّل الجهات الفاعلة من أعضاء من مختلف الكنائس، الأمر الذي من شأنه ضمان تواصل رؤساء الكنائس، وبشكل وثيق، مع الأطراف المعنية.

التكامل بين الوسطاء الداخليين والخارجيين والتشكيل الرسمي وغير الرسمي: في الوقت الذي ظلّت فيه الجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي الميسر أو الوسيط الرسمي، عمل المجلس المسيحي في ليسوتو بالتعاون مع هذه الجماعة، وذلك من أجل الاستفادة من ميّزاتهما النسبية. وقد تمّ إضفاء طابع رسمي على أوجه التكامل هذا، وذلك من خلال إبرام مذكرات تفاهم. وعلى مستوى آخر، قدّم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي دعماً فنياً تكميلياً للجنة الانتخابية المستقلة لعام 2017، ينطوي على التحليل السياسي ومنع نشوب الآزمات، ممّا قد ساهم في تعزيز مصداقية الانتخابات والحدّ من إمكانية ظهور نزاعات.

المصدر: المستشار الخاص المعنيّ بإرساء أسس السلام والتنمية المستدامة، ليسوتو.

3.6 الخطوة السادسة: التشارك في وضع استراتيجية مشاركة: العناصر المحتملة

يجب وضع استراتيجية المشاركة على نحوٍ مشترك وتشاركي، وينبغي أن تستند إلى تحليل موحد للسياق (الخطوة 3.1) وتقييم متوافق للاحتياجات (الخطوة 3.5). وكما ذُكر في خطوات سابقة، فإنَّ هذا يعني النظر في الاحتياجات المختلفة لمشاركة وسطاء داخليين مختلفين، حسب الاقتضاء. ورغم أنَّ القائمة أدناه بالخيارات المحتملة تطول، فإنَّ الغرض منها تبيان العناصر المحتملة لاستراتيجية المشاركة، لا حصرها. وقد تشمل الاستراتيجية عنصرًا أو اثنين أو جميع هذه العناصر بناءً على احتياجات الوسطاء الداخليين. إلا أنَّه يصعب تحديد بعض عناصر استراتيجية المشاركة كأهداف قابلة للتحقيق. ويُحدّد حجم الدعم وفقًا لتحليل السياق، وتقييم المخاطر، واحتياجات الوسطاء الداخليين والموارد المتوفرة.

من الأخطاء الشائعة في هذه المرحلة، الافتراض بأنَّ الوسطاء الداخليين بحاجةٍ إلى بناء القدرات، ومن ثمّ تقديم التدريب لهم. يرحّب الناس عمومًا بالفرص التي تتيح لهم التعلّم و/أو سيبدون ترددًا في رفض عروض الدعم. لذلك، قد يقبل معظم الأفراد، بما في ذلك الوسطاء الداخليين، تلقي تدريب عُرض عليهم بغض النظر عمّا إذا كانوا بحاجةٍ إليه. أمّا في حال إعراب الوسطاء الداخليين بالفعل عن حاجتهم إلى بناء القدرات، فسيكون من المهم إدراك نوع بناء القدرات المطلوب. وعلى الرغم من أنَّ الوسطاء الداخليين قد مارسوا الوساطة على الأرجح لسنوات، إن لم يكن لعقود، لا يزال يُفترض عمومًا أنَّهم يحتاجون إلى التدريب في مجال الوساطة وحل النزاعات. وبطبيعة الحال، سيكون التدريب على الوساطة وتسوية النزاعات ذو جدوى في بعض السياقات، ولكن، مرة أخرى، لا ينبغي أن يتأتى نتيجةً للافتراضات. وعند تفهّم الاحتياجات الخاصة ببناء القدرات، سيكون من الأهمية بمكان التحقق من معرفة الوسطاء الداخليين السابقة بالمسائل المحددة بحيث يتمّ تصميم برامج بناء القدرات وفقًا لذلك.

ومن الحيوي ضمان أن يتولّى الوسطاء الداخليون زمام العملية. أمّا الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي و/أو غيرهما من الكيانات الخارجية، فينبغي أن تؤدي دورًا داعمًا لا غير. ما من شأنه أن يكفل ملكية العملية وأن يقلل إلى أدنى حدّ أي آثار ضارة. وقد تناسب عناصر استراتيجية المشاركة هذه أيًا من المجالات المواضيعية التي يمكن أن يشارك فيها الوسطاء الداخليون كما ويمكن أن تنطبق على الوسطاء الداخليين العاملين على المستويات المحلية ودون الوطنية والوطنية والإقليمية.

أ. الاعتراف / الإقرار: قد يساعد الاعتراف بالوسطاء الداخليين و/أو التسليم بدورهم على توفير الحيز اللازم لعملهم. وفي حالات أخرى، قد يقضي هذا الاعتراف إلى المزيد من التنسيق و/أو التعاون بينهم وبين النظراء الوطنيين والإقليميين والدوليين. ولكن، من الممكن أيضًا أن تنجم عنه نتائج سلبية من خلال لفت الانتباه إلى جهات فاعلة قد تكون تعمل بعيدًا عن الأنظار أو ضم الوسطاء الداخليين إلى الجهات الفاعلة الدولية. وقد يضعهم ذلك في حالات يحتمل أن تكون خطيرة. وأسوة بجميع الجهود، يتعين تقييم المخاطر/الفوائد بعناية مع الوسطاء الداخليين.

ب. حشد الدعم السياسي: يرتبط توفير الدعم السياسي ارتباطًا وثيقًا بمسألة الاعتراف والإقرار. فعلى سبيل المثال، قد يتمتع النظراء الدوليون بمركز جيّد لحث الدولة على الاعتراف بعمل الوسطاء الداخليين حيثما قد يعود هذا الاعتراف بالفائدة على عملهم. وقد تدعو الحاجة إلى توفير أشكال أخرى من الدعم السياسي عن طريق مجموعة واسعة من سائر الجهات الفاعلة العاملة في نفس المجال/القطاع.

ت. تصميم الاستراتيجية: قد يحتاج الوسطاء الداخليون إلى دعمٍ لوضع استراتيجيةٍ مراعيةٍ لحالات النزاع وتصميمها بما يتناسب مع رؤيتهم لما يريدون تحقيقه.

ث. التحليل المشترك: بما أنَّ الوسطاء الداخليين يتخذون السياق الذي يعملون فيه مقررًا، فمن الأرجح أن يعرفوا ذلك السياق عن ظهر قلب وأن يفهموه بعمق. مع ذلك، قد يشعرون أنَّ بإمكانهم الاستفادة من تحليلٍ أكثر منهجية/عمومية. وقد تستفيد كذلك جهودهم من مساعدة في إجراء تحليل للمخاطر.

- ج. **وضع سيناريوهات:** يمكن أن يكون وضع السيناريوهات وسيلةً مفيدةً لمساعدة الوسطاء الداخليين على الاستعداد لتدخلات محددة. فهي تتيح لهم التفكير ملياً في أفضل افتراضات عمليات المشاركة وأسوئها كما وفي كيفية الاستفادة من أفضل السيناريوهات والاستعداد لأسوئها ومعرفة كيفية التخفيف منها و/أو التصدي لها.
- ح. **تسهيل العمل داخل المجموعة:** في حال المشاركة مع عددٍ من الوسطاء الداخليين العاملين كمجموعة، فقد يساعد تسهيل العمل داخل المجموعة على بناء الثقة والتفاهم المتبادل بشأن الجهود المبذولة. قد يشمل ذلك، على سبيل المثال، وضع مدونة لقواعد السلوك يوقع عليها جميع الأعضاء. وقد يمسّ أيضاً مسائل مثل السرية، والاتفاق بعدم الكشف عن المعلومات، والاتصالات وغيرها من القواعد والمبادئ الأساسية.
- خ. **الوصول:** قد يثبت أن تسهيل الوصول إلى العمليات التكميلية المحتملة التي تحدث على مستويات أرفع هو عمل بناءً وكذلك المساعدة على سدّ الفجوة بين صنّاع السياسات والممارسين، أو الثغرات التقليدية بين الحكومة والمجتمع المدني. ففي حين أن بعض الوسطاء الداخليين قد أقاموا علاقات على مستويات مختلفة تبعاً لمكانتهم في المجتمع، فقد تتمتع الجهات الفاعلة الدولية بعلاقات أمتن داخل الحكومة أو البرلمان أو السلطة القضائية.
- د. **التعلّم المشترك/التبادل بين الأقران/فرص التواصل وجماعات الممارسين:** تمثّل فرص التفاعل مع سائر الوسطاء الداخليين وممارسي الوساطة والتعلّم منهم وسيلةً هامةً لكفالة حصول الوسطاء على الدعم في جهودهم المبذولة. وقد يستلزم ذلك إتاحة الفرص لالتقاء الوسطاء الداخليين من مختلف البلدان أو المناطق.
- ذ. **الدعم اللوجستي:** يحصل الوسطاء الداخليون على الدعم لتغطية تكاليف السفر وتكاليف الاجتماعات. وكما هو الحال مع أي عملية ضخ للموارد في السياقات الهشة، يجب أن يتمّ تقديم الدعم اللوجستي للعمليات التي يقودها أو يدعمها وسطاء داخليون بطريقة مراعية للنزاع.
- ر. **الدعم الاستشاري/ أداة لسبر الأفكار:** بما أنه يمكن للوساطة الداخلية أن تكون بمثابة تجربة عازلة، فقد يستفيد الوسطاء الداخليون من الدعم الاستشاري و/أو من أداة لسبر الأفكار، أي من توفّر فرد أو فريق من الأشخاص يتبادلون معهم الأفكار ويتأملون فيها بطريقة آمنة وسرية، مثلاً خلال معتكف مُيسّر.
- ز. **المرافقة، والتوجيه والإرشاد والملازمة:**⁸⁷ تضمن المرافقة للوسطاء الداخليين توفّر جهات فاعلة يلجأون إليها إذا ومتى اقتضت الحاجة. وعلى نحو مماثل، تساعد الملازمة على بناء قدرات الوسطاء الداخليين من خلال تعريفهم بأساليب عمل حديثة وبجهات فاعلة جديدة. ويمكن للوسطاء الداخليين أن يلزموا كبار الوسطاء بغية اكتساب فهمٍ أعمق لعمليات المسار الأول على سبيل المثال.
- س. **دعم الجهود الشاملة:** إذا كان لإدراج المرأة، والشباب والفئات المهمشة أن يغدو أكثر من مجرد عمل رمزي أو سبيل لئلا تُهدر الجهود المبذولة، فيجب أن يدعو الوسطاء الداخليون وكل من يعمل معهم إلى عمليات أكثر شمولاً. ويمكن للجهات الخارجية أن تعمل على توعية الوسطاء الداخليين بشأن منافع هذه العمليات ومساعدتهم على تعزيزها.
- ش. **التدريب:** يمكن أن يكون التدريب مفيداً في سياقات أعرب فيها الوسطاء الداخليون عن الحاجة الواضحة إلى تطوير فهمٍ أعمق أو التوصل إلى فهمٍ مختلف لموضوع محدد، سواء الوساطة أو المعايير الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان، أو تحليل النزاع، أو المفاوضات المتصلة بالموارد الطبيعية، أو النوع الاجتماعي والذكورة، أو غيرها من المسائل. وبصفة عامة، تكون الدورات التدريبية أكثر فائدة عندما يتوفر ما يكفي من الوقت ليتبادل الوسطاء الداخليون الآراء والخبرات فيما بينهم.
- ص. **الدعم الأمني:** في ظلّ السياقات المتقلّبة بصفة خاصة، قد يحتاج الوسطاء الداخليون إلى دعمٍ لضمان السلامة الشخصية.

⁸⁷ مير مباشر، وإنجيساكي مورينا، ولوكسشي فيملاراجا، (2016)، الصفحة 13.

دور الوسطاء الداخليين في تعزيز البنى التحتية للحفاظ على السلام: إفريقيا

يشكّل الوسطاء الداخليون جوهر البنى التحتية للحفاظ على السلام. فقد حثّ النجاح الذي توصّلوا إليه الحكومة والمجتمع المدني على التعاون معًا من أجل إنشاء بنية سلام وطنية رسمية في العديد من الدول الإفريقية. وكذلك، ساهمت الجهود الإقليمية المبذولة في تعزيز البنى التحتية للحفاظ على السلام. ففي العام 2013، أقرّت الدول الأعضاء التابعة للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا إعلان أكرّا الذي ينصّ على أنه "يتعيّن على الجهات المعنية القائمة في الدول الأعضاء إنشاء بنى تحتية وطنية للحفاظ على السلام، وذلك في غضون ثلاث سنوات ووضع خطط عمل وطنية من شأنها تحويل الديناميكيات الهيكلية، وذلك استنادًا إلى تقييمات المخاطر الناتجة عن النزاعات، في الوقت الذي تتمّ فيه الاستفادة من القدرات والفرص المتاحة في المجتمع المدني والحكومة والأجهزة الأمنية والقطاع الخاص، وما إلى ذلك". وعلى نحوٍ مماثل، وقّعت الدول التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الإفريقي في الوقت نفسه على إعلان ماسيرو المعنيّ بإطار التنمية السلمية في جنوب إفريقيا.

وفي هذا الإطار، تولّت غانا مهمة دمج البنى التحتية للحفاظ على السلام ضمن سياستها الوطنية، وذلك من خلال اعتماد قانون مجلس السلام الوطني في العام 2011، الذي يعدّ الممارسة الفضلى لممارسات البنى التحتية للحفاظ على السلام والذي تأثّر تشكيله، وبشكلٍ كبيرٍ، في الدعم المقدّم من المنظمات الدولية والإقليمية (كالأمم المتحدة والاتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا). وفي هذا السياق، يوفّر مجلس السلام الوطني منصةً للتشاور والتعاون بين مختلف الجهات المعنية الرئيسية، وذلك سعيًا منه لمنع نشوب النزاعات وإدارتها وحلّها، ويستند إلى نجاحات لجنة السلام الاستشارية الإقليمية الشمالية التي تمّ تشكيلها خلال أزمة الزعامة التي شهدت عليها مدينة داغوبون في العام 2002، والتي ضمّت منظمات المجتمع المدني وغيرها من المنظمات المجتمعية والدينية والأفراد المؤثرين، وبعد نجاحها في التوسّط لحلّ الأزمة القائمة، تمّ الاحتذاء بها على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية. وقد قاد أعضاء مجلس الحكم الوطني والمجلس الإقليمي جهود الوساطة المبذولة في هذا الصدد، بمن فيهم من قادة دينيين وتقليديين بارزين. ويتمتع مجلس السلام الوطني بمستويات عالية من الثقة بين المواطنين، وذلك على النحو الموضّح في استطلاع الرأي حول الحوكمة والسلام ودراسة منظمة أفروبارومتر الاستقصائية اللذين تمّ إجراؤهما من قبل مركز التنمية الديمقراطية في غانا. فعلى سبيل المثال، قبل إجراء الانتخابات العامة في العام 2016، لم يتمكن سوى مجلس السلام الوطني من إقناع كافة المرشحين للرئاسة من الموافقة، وبشكلٍ مشترك، على استخدام وسائل مشروعة في حال اختاروا الطعن في نتائج الانتخابات، الأمر الذي من شأنه أن يدلّ على التأثير الذي يحظى به المجلس، الذي تصرّف بشكلٍ استباقيٍ للتخفيف من حدّة التوتر بين كلّ من المسيحيين والمسلمين في أعقاب التقارير الصادرة التي تفيد بأنه تمّ منع بعض الطالبات المسلمات من ارتداء النقاب في بعض المدارس العامة والخاصة. واستجابةً لذلك، سعى مجلس السلام الوطني لضمان مشاركة الجهات المعنية في هذا الشأن وتنظيم جلسات حوار على المستويين الوطني والإقليمي. وتتمثّل إحدى التحديات التي يواجهها مجلس السلام الوطني في انخفاض مستوى تمثيل النساء والشباب في مجلس إدارته، الأمر الذي من شأنه المساهمة في تفاقم أوجه تهميشهم خلال عملية الوساطة. ومع ذلك، تولّى مجلس السلام الوطني مهمة تحديد وتدريب أكثر من 120 امرأة وشابٍ في تسعة مجتمعات متضرّرة من النزاعات، وذلك بدعٍ من مشروع الوسطاء الداخليين الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والاتحاد الأوروبي. ونظرًا لاستدعاء السلطات التقليدية أولاً خلال النزاعات، عزّز مجلس السلام الوطني قدرة أكثر من 90 من الرؤساء والأمهات الملكات، ممّا ساهم في تطوير مهارات الوساطة الحديثة بين أوساطهم. وبواصل مجلس السلام الوطني مواجهة تحدياتٍ، لا سيما تلك المتعلقة بالموارد المحدودة التي تقدّمها الحكومة لتنفيذ أنشطته. ومع ذلك، يبقى مؤسسةً قويةً معنيّة بمنع نشوب النزاعات وتعزيز الوساطة في غانا.

يتمثّل هيكل السلام الوطني في أوغندا في هيئة مؤلفة من مجلس الأديان الأوغندي، والممنتدى الاستشاري الوطني (الذي يعدّ هيئةً دستوريةً مكرّسةً للحوار السياسي)، ومنتدى الشيوخ، ووافدين جدد، هذا وبالإضافة إلى غرفة عمليات المرأة وغيرها من المؤسسات الثقافية (التي يصل عددها حاليًا إلى 5 ممالك تقليدية). وقد ساهم التراجع الاقتصادي الذي أعقب الانتخابات العامة التي جرت في العام 2011 في توجيه شخصية المعارضة الرئيسية، الدكتور كيزا بيسيغي، إلى تنظيم مظاهرات "السير إلى العمل". وفي هذا السياق، توسّط العديد من الأفراد، الذين باتوا اليوم يشكّلون عنصر الوساطة الداخلية في سياق تعزيز البنى التحتية للحفاظ على السلام،

لوقف العنف الذي تلا هذه المظاهرات. وقد أسس الرئيس منتدى الشيوخ الذي ضمّ قاضٍ متقاعد ورؤساء الطوائف الدينية وسفراء متقاعدين ونساء بارزات من غرفة عمليات المرأة في شهر تموز/يوليو من العام 2015. وبفضل الثقل والاحترام الكبير الذي يتمتع به، أدى المنتدى دوراً أساسياً في مساعي الوساطة المبذولة خلال انتخابات عام 2016. وقد ساعدت مننديات الاستقرار الإقليمي ولجان السلام القائمة في التخفيف من حدة النزاعات المحلية. ويجري تنسيق مساعي تعزيز البنى التحتية للحفاظ على السلام من خلال منصة بناء السلام الوطنية التابعة لمكتب رئيس الوزراء. وقد ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة في دعم أوغندا، وذلك من أجل وضع مشروع سياسة بناء سلام وطنية، من شأنها توقي التحول من مجرد منصة كي تصبح لجنة وطنية.

وبعد الموافقة على سياسة السلام الوطنية في 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2017، بدأ هيكل السلام الوطني المعتمد في مالاي بالتطور تدريجياً. وقد قادت هذه العملية حكومة مالاي ومنظمات المجتمع المدني، بدعمٍ من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويجري حالياً الاضطلاع بمشاوراتٍ وعملياتٍ معنيّة بوضع معاييرٍ عملية بناء السلام الوطني، كركيزة وطنية لبناء السلام ومنع نشوب النزاعات والتحول على المدى الطويل. وفي هذا الإطار، سيتمّ تمثيل مساعي تعزيز البنى التحتية للحفاظ على السلام على المستوى الوطني ومستوى المناطق. وقد تمّ تقديم المساعدة الأولية لتنفيذ هياكل تجريبية في ثلاث مقاطعات (وهي كاسونغو ومانغوتشي وكارونجا) تتضمن 27 عضواً. ومن المتوقع إضافة ستّ مناطق أخرى بحلول نهاية شهر حزيران/يونيو 2017. وعلاوةً على ذلك، يجري حالياً إعداد خططٍ لصياغة مشروع قانون السلام الوطني الذي سيتطلب قانوناً من البرلمان لإنشاء لجنة سلام وطنية. وبالنظر إلى إمكانية نشوب توترات وظهور توترات سياسية، لا سيما خلال فترة الانتخابات الثلاثية الأطراف التي انعقدت في شهر أيار/مايو 2019، ساعد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لجنة الشؤون العامة في تعزيز قدرات الوسطاء رفيعي المستوى والميسرين المعنيين في مجال تعزيز الحوار للعمل كوسيط داخلي بين القادة الوطنيين وكدعاةٍ لنشر السلام والحوكمة الرشيدة. وسيتولى الوسطاء مهمة ضمان اعتماد مبادئ دبلوماسية مكوكية لإشراك القادة. وتضمّ لجنة الشؤون العامة أكثر من 3000 من المتطوعين الشباب من جميع أنحاء البلاد الذين يقدمون إنذاراً مبكراً بالنزاعات من أجل توفير استجابات سريعة لمنع نشوب النزاعات.

أما في زيمبابوي، فيعدّ هيكل السلام متعدّد الطبقات والأطراف. فقد اتخذت الدولة خطوةً هامّةً وجريئةً نحو الحفاظ على السلام من خلال معالجة الآثار المجتمعية طويلة الأجل ومخلفات النزاعات الممتدة، ووضع أساسٍ للوقاية كركيزة للتنمية. ومع التوقيع على قانون لجنة السلام والمصالحة الوطنية في 5 كانون الثاني/يناير 2018، شكّلت الدولة لجنة السلام والمصالحة الوطنية التي تهدف، وبشكلٍ عام، إلى إرساء أسس السلام والاستقرار المستدامين، ودعم الدولة في التصديّ لماضيها من خلال الشروع في عمليات التعافي والمصالحة الشاملة، وتعزيز القدرات الوطنية وشبه الوطنية على منع نشوب النزاعات المستقبلية بشكلٍ سلمي، كطريقٍ للحفاظ على السلام وتعزيز التماسك الاجتماعي. ومن أجل تحقيق هذا الهدف، تولّت لجنة السلام والمصالحة الوطنية مهمة إجراء مشاوراتٍ على مستوى المقاطعات خلال الفترة الممتدة بين 16 شباط/فبراير و2 آذار/مارس 2018، بدعمٍ من الحكومة ومساعدة الأمم المتحدة المالية والفنية التكميلية المقدّمة في هذا الشأن. ويكمن الهدف في تعزيز نهجٍ تصاعديٍّ للحصول على مدخلات المواطنين بشأن مصادر النزاع الرئيسية والأسباب التي تقوّض جهود بناء السلام، في الوقت الذي يتمّ فيه تحديد القدرات الحالية المتاحة من أجل ضمان السلام والمصالحة. وقد حدّدت الجهات المعنية فترات النزاعات القائمة وغير المحلولة التي تحتاج إلى مشاركةٍ مستمرةٍ من خلال التعافي والمصالحة الشاملة. وفي 9 أيار/مايو 2018، تحقّق مؤتمر السلام والمصالحة الوطني من النتائج التي توصّلت إليها هذه المشاورات، الأمر الذي أتاح مساحةً لإجراء محادثات وحوارات مستدامة واستراتيجية بشأن متطلّبات بناء السلام في الدولة، التي سيشكّل معظمها أساساً لاستراتيجية الدولة طويلة الأجل المعنية ببناء السلام وتحقيق المصالحة. وتكمّل منصة الفصل الثاني عشر المعنية في الجمع ما بين اللجان الخمس المستقلة المكلفة بتعزيز السلام وحماية الحقوق ودعم الديمقراطية في الدولة، هذه الجهود المبذولة، وتشكّل بالتالي، مكاناً آمناً هاماً لتعزيز الحوار مع المواطنين حول القيم الدستورية. والآن، يجري بذل جهودٍ راميةٍ لإنشاء منصة قيادة تستهدف الشباب المتعدّد الأحزاب. وفي هذا السياق، تمّ تحديد الشروط المرجعية التي سيتمّ اعتمادها قريباً من قبل الجهات المعنية الرئيسية كآلية وقاية خلال الانتخابات. وبالتالي، يرتبط ذلك بتعهّدٍ محتملٍ للسلام من جانب المرشحين الرئاسيين بقيادة لجنة السلام والمصالحة الوطنية قامت به بعد وقتٍ قصيرٍ من اكتمال الترشيحات. وبدعمٍ من الأمم المتحدة وبالتعاون مع المنظمات الدينية، تمّ إنشاء أكثر من 292 لجنة سلام محلية في مناطق مختلفة من الدولة قد تأثرت تاريخياً بهذه النزاعات. وتواصل هذه الهياكل تأدية دورٍ حاسمٍ في زيادة التوترات داخل المجتمعات المحلية والعمل كآليات للإنذار المبكر وربط متطلّبات عملية بناء السلام المحلية

بالمستوى الوطني. وكذلك، يستمر القادة الدينيون التابعون لرؤساء الطوائف المسيحية في زيمبابوي اضطلاعهم بدورٍ مركزي باعتبارهم وسطاء يدعمون مساعي الوساطة الداخلية ويضمنون، بالتالي، تلبية متطلبات الدعوة غير الرسمية رفيعة المستوى وتحقيق التوافق بين الآراء.

وقد انعكس التزام حكومة **توغو** ببناء السلام والمصالحة في بيان السياسة العامة الصادر عن رئيس الوزراء في 18 أيلول/سبتمبر 2013. وباعتبارها من الدول التي وقّعت على إعلان أكر، اختارت **توغو** اعتماد نهجٍ تصاعديٍّ من أجل تعزيز البنى التحتية للحفاظ على السلام وإنشاء مجالس سلام محلية. وفي هذا السياق، تمّ إنشاء سبعة وثلاثين مجلس من هذه المجالس تضمّ ما مجموعه 255 عضوًا يغطّون محافظات الدولة السبعة وثلاثين. ومن بين هؤلاء الأعضاء المنتخبين، 44 منهم هم من النساء (أي 17 بالمئة منهم) و112 من الرجال (أي 82 بالمئة منهم). وينتمي الأعضاء إلى مجموعةٍ متنوعةٍ من الهياكل المحلية، بما في ذلك المجموعات النسائية والسلطات المحلية والإقليمية والمجتمع المدني والجمعيات المحلية، بما في ذلك الأساتذة والمعلّمين والمتقاعدين والقادة الدينيين. وفي هذا السياق، يُشار إلى مجالس السلام المحلية باعتبارها مؤسسات قائمة حديثًا معنيّة ببناء السلام، مؤلفة من متطوعين من جميع مناحي الحياة متّحدين حول قيم مشتركة. ومن بين المجموعة الكبيرة من المؤسسات المخصّصة، تمّ منح لجان السلام أولويّةً كبيرةً بفضل قدرتها على تحديد الأسباب الجذرية للنزاعات القائمة والحدّ منها. وعلاوةً على ذلك، تمّ تحديد مهام مجالس السلام المحلية واختصاصاتها بوضوح. فمن خلال تأدية دورها المتمثّل في الاضطلاع بمهام المراقبة والرصد والإعلام ورفع مستوى الوعي والتدخّل والتوسّط والتفاوض والتوفيف، يتعيّن على مجالس السلام المحلية العمل بفعالية مع المؤسسات والسلطات المحلية، بحيث لا يتمثّل دورها في استبدال رؤساء الكانتونات أو السلطات القضائية والإدارية والعسكرية.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - غانا، زيمبابوي، مالاوي، توغو - المستشار الخاص المعنيّ بإرساء أسس السلام والتنمية المستدامة، أوغندا

ض. التغطية الإعلامية/الاستراتيجية الخاصة بالاتصالات: يؤدّي الوسطاء الداخليون كمًّا كبيرًا من عملهم وراء الكواليس. ومع ذلك، قد تقتضي الحاجة في حالات معينة التغطية الإعلامية و/أو استراتيجية اتصالات.

ط. الدعم النفسي: يمكن لعمل الوسطاء الداخليين أن يؤدّي إلى حالة من العزلة وأن يطرح تحديات كبرى. وقد يشعر الكثير من الوسطاء بأنّ كاهلهم مثقل بسبب المسؤولية المقترنة بعملهم، وبين تارة وأخرى قد يشعرون بالعزلة. وقد تتمتع الأطراف الخارجية بالقدرة على تمييز حاجة الوسطاء الداخليين إلى الدعم النفسي.

ظ. وضع استراتيجيات خروج:⁸⁸ تكتسي كفالة وجود فهم واضح لنطاق الدعم ولمدته أهمية بالغة. وتساعد المشاركة في تصميم استراتيجيات خروج على تجنب الاعتماد المفرط.

ع. عدم المشاركة: من المهم الانفتاح على إمكانية عدم احتياج الوسطاء الداخليين إلى أي دعم أو عدم رغبتهم في تلقيه، وذلك لأسباب متنوعة، بما فيها: المخاطر الناجمة عن الانتماء إلى كيان دولي، أو مرور العملية التي يشاركون فيها بفترة زمنية حساسة، أو الخشية من أن يؤدّي الدعم إلى نتائج عكسية، أو ببساطة لأنه ليس هناك من حاجة إلى الدعم. ومن ناحية أخرى، قد يرغب الوسطاء الداخليون في تلقي دعم لفترة زمنية معينة، إمّا يمكن لهذه الاحتياجات والتفضيلات أن تنمو وتتطور.

3.7 الخطوة السابعة: تقييم تأثير استراتيجية المشاركة المشتركة

يمكن أن يشكّل تقييم التأثير تحديًا صعبًا على غرار الكثير من المشاركات في مجال دعم الوساطة. وبالتالي، يتمثل الجانب الأهم في هذه الخطوة في الحفاظ على الصراحة والسلاسة والنزاهة في تبادل الآراء مع الوسطاء الداخليين كما وفي الآلية المتبعة لاستخلاص المعلومات. ويتعين عليك أن تواصل بذل الجهود لتفهم احتياجات الوسطاء الداخليين وما إذا كانت استراتيجية المشاركة المشتركة

نصيحة: عندما تبدأ في وضع استراتيجية المشاركة المشتركة، تأكد من العودة إلى تحليل السياق (الخطوة الأولى) لفهم مدى تأثير التغييرات في السياق على البرنامج. أمّا الآن، وقد بتّ تملك على الأرجح فهمًا أوسع لنطاق البرنامج ولعناصره، فيتعين عليك أيضًا إعادة النظر (بشكلٍ مشتركٍ وتشاركي) في تقييم المخاطر (الخطوة الثانية).

كفيلة بتبليتها أم ينبغي تعديلها، أو ما إذا تغيرت هذه الاحتياجات. ومن شأن آلية التعقيب وتبادل الآراء أن توفر فرصة لمواصلة الحوار وأن تتيح لك إمكانية رصد تأثير استراتيجية المشاركة. ومن المهم إدراك أنّ تقييمك يتناول تأثير استراتيجية المشاركة المشتركة وليس عمل الوسيط الداخلي نفسه بالرغم من أنّ هذا التمييز قد يصبح في بعض الأحيان غير واضح لا محالة.

وهناك اعتراف متزايد بأنّ أطر الرصد والتقييم التقليدية قد لا تناسب تمامًا مجال الوساطة لأنها تفرض نموذجًا خطيًا يقوم على مبدأ تتابع السبب والنتيجة في حالات معقدة تتعدد فيها المتغيرات التي يتعين مراعاتها. علاوة على ذلك، تميل الأساليب التقليدية إلى الاعتماد بشكلٍ كبيرٍ على الخبراء الاستشاريين الخارجيين المعنيين بالتقييم. وحتى في أفضل الحالات، قد "تتداخل مع عملية الوساطة وتفرض عبئًا ثقيلًا من حيث الوقت على فريق المشروع."⁸⁹ واقترح مركز الحوار الإنساني في أحد تقاريره لسنة 2017، ما يُطلق عليه نموذج الرصد والتقييم التكيفي. وقد تمّ تفصيله هنا بغية التوسع في أسئلة رئيسية من شأنها توجيه عملية قياس النتائج أو التأثيرات في هذا المجال:⁹⁰

1. أي تغيير سُنحدث من خلال هذه المشاركة؟
2. لماذا نعتقد أنّه من شأن المشاركة أن تُحدث هذا التغيير وكيف لها أن تفعل ذلك؟

⁸⁸ المرجع السابق نفسه، الصفحة 14.

⁸⁹ الدكتور إيان وادي، "تقييم السلام: تحقيق نتائج الوساطة وتبيانها، المعضلات التي يواجهها الوسطاء والخيارات المتاحة لهم"، سلسلة من ممارسات الوساطة، تشرين الثاني/نوفمبر 2017، الصفحة 6 (مُتاح على الرابط الإلكتروني التالي: https://www.hdccentre.org/wp-content/uploads/2017/12/HDC_MPS7_EN-REV2-WEB.pdf).

⁹⁰ المرجع السابق نفسه، الصفحة 24.

3. كيف سنعرف إن كنّا نحقق مبتغانا؟
4. كيف سنقوم بتبيان أو بقياس نجاح المشاركة؟
5. ما هي العواقب المحتملة غير المقصودة للمشاركة؟
6. ما الذي يجعل رأينا المهني موثوقاً؟

وفي مراحل حاسمة من فترة المشروع، يتم الاتفاق عليها بالتشاور مع الوسطاء الداخليين، يمكن لهؤلاء الآخرين أن يتولوا قيادة استعراض الأقران للمشاركة. وينبغي ألا يُدع إجراء الاستعراض، حيثما أمكن، حتى نهاية المشاركة، حتى يتسنى إدخال التغييرات الحيوية على استراتيجية المشاركة المعتمدة في الوقت المناسب. ومن الضروري إجراء مناقشة مع الجهات المانحة للتحقق من مدى تلبية هذا النهج التعاوني والدينامي لتقييم الأثر لمتطلباتها. وفي حالات أخرى، تنطبق عمليات أكثر اتساقاً بالطابع التقليدي، وهي الإدارة المستندة إلى النتائج، وعليه، سيتعين بذل الجهود لضمان توجّه المقياس نحو النتائج (التأثيرات) بدلاً من أن تكون نحو الانتاج (عدد الدورات التدريبية، الخلوات، إلخ).

نصيحة: قد يفضل بعض الوسطاء الداخليين توثيق خبراتهم ومشاركتها في أشكال أخرى، بما في ذلك المسرح والشعر والوثائقي والبرامج الإذاعية.

وتشمل السبل الأخرى لرصد المشاركة وتوثيقها ما يلي:⁹¹ توفير الموارد للوسطاء الداخليين من أجل توثيق قصصهم في شكل سلسلة مذكرات تطبيقية أو لتوثيق جهود مماثلة؛ والاحتفاظ بسجل للحظات "التجلي" وللمعارف الضرورية؛ وتوفير مساحات آمنة لتبادل الخبرات والتفكير؛ وإتاحة فرص للتبادل الإقليمي؛ وتشجيع تبادل الخبرات الرأسي والأفقي بين الوسطاء الخارجيين والوسطاء الداخليين؛ وتوجّه عام نحو الممارسة الانعكاسية.

3.8 الخطوة الثامنة: استكشاف الخيارات المتاحة من أجل الاستدامة

تزداد استدامة الجهود عندما تكون المبادرات ذات ملكية وقيادة محليتين. ومع ذلك، لا تزال مشاركات الجهات الفاعلة الدولية، ومهما كبر أو صغر نطاقها، تؤثر على النظام الذي تجري فيه المشاركة. لذا، لا بد من إدخال المسائل المتعلقة بالاستدامة في صلب بنية المشروع. وحتى لو اقتصر دور الجهات الفاعلة الدولية على تقديم النصح أو المشورة، فينبغي توخي الحذر والتحلي ببعد النظر لضمان ألا يصبح اعتماد الوسطاء الداخليين على دعم تلك الجهات اللوجستي والتقني والمالي و/أو السياسي، اعتماداً مفراطاً.

وثمة ميل إلى اعتبار إضفاء الطابع المؤسسي خياراً مفضلاً، لا بل الخيار المفضل لضمان الاستدامة. إلا أن هذا الخيار لا يخلو من المشاكل. فمن ناحية أولى، في حين قد يسعى الوسطاء الداخليون إلى الحصول على قدرٍ من الاعتراف بما يبذلونه من جهودٍ لما بغية الحصول على الحماية أو بغية تعزيز جهودهم بشكل من الأشكال، "فغالباً ما يختارون البقاء في شبكات غير رسمية أو في جمعيات غير منظمة."⁹² ويمكن في الواقع أن يؤدي إضفاء الطابع الرسمي على هذه الجهود إلى الانقاص من فعاليتها، لأنه قد "يسلّط الضوء عليها، ويحدّ من المجال المتاح للمناورة، ويجعلها عرضةً لأن تُستخدم كأداةٍ ولأن تُسَيَسَ."⁹³ أما من ناحية ثانية، وكما أوضح ليديراخ، ففي حين أن إضفاء الطابع المؤسسي قد يعزز الالتزام، فإنه قد يؤدي إلى جمود أدوار الوسطاء الداخليين. وناقش فكرته على نحوٍ لا لبس فيه، مشيراً إلى أن "الإدارة البيروقراطية وإضفاء الطابع المهني: لا يضمنان في حدّ ذاتهما تحسين جودة الاستجابة في مجال بناء السلام."⁹⁴

ولهذا فإنّ من الأهمية بمكان النظر في الكيفية التي يمكن بها لمجموعةٍ غير رسمية من الوسطاء الداخليين أن تحقق الاستدامة الذاتية دون تعريض أعضائها و/أو الأدوار الحاسمة التي يلعبونها للخطر. وتكتسب هذه المسألة أهميةً بالغةً لاسيما وأنّ الكثير من الوسطاء الداخليين يستمدّون فعاليتهم من مدى استقلالهم الذاتي. وقد تنطوي إحدى النهج إزاء الاستدامة على مفهوم المساحات العامة/الخاصة، وهو نهج أكثر ديناميّة وسلاسة لتعزيز الاستدامة (انظر مربع النص 11).

⁹¹ المشاركون في حلقة العمل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الاتحاد الأوروبي، حلقة عمل بشأن الوساطة الداخلية في أفريقيا، مراكش، المغرب، شباط/فبراير 2018.

⁹² مير مباشر، وإنجيسالسي مورينا، ولوكسني فيملاراجا، (2016)، الصفحة 12.

⁹³ المرجع السابق نفسه.

⁹⁴ جون بول ليديراخ، (2013)، "نشأة وتطور بنى السلام الأساسية"، الصفحة 12.

عند وجود وسيط داخلي، يزداد معدّل التوصل إلى اتفاقية تفاوض من 5 إلى 19 بالمئة.

مربع النص 11 استدامة عمل مجموعة غير رسمية من الوسطاء الداخليين أمثلة من الفلبين وكينيا

تقع المهمة الرسمية المتمثلة بمنع نشوب النزاعات على المستوى المحلي في الفلبين على عاتق "مجالس السلم والنظام" التي يتعيّن عقدها على جميع المستويات الحكومية. غير أنّ كثيرًا من هذه المجالس تفتقر، في الممارسة العملية، إلى الفعالية بسبب الصراعات القائمة بين جهات فاعلة سياسية أو مؤسسية من أعضائها. وفي كثيرٍ من هذه الحالات، تدعو السلطات المحلية القادة الدينيين أو التقليديين إلى لعب أدوار الوسطاء الداخليين وتوفّر لهم الدعم اللوجستي والدعم المالي من الميزانيات الحكومية المحلية. فتعترف المجالس الأكثر رسمية بأنشطة الوساطة هذه أو مبادرات مماثلة. وبالتالي يمارس هنا الوسطاء الداخليون عملهم في مجال عام/خاص مشترك. وتتبع كينيا نهجًا مماثلًا، حيث تشمل كلّ من اللجنة التوجيهية الوطنية المعنية ببناء السلام وإدارة النزاعات، التابعة لمكتب رئيس الجمهورية، فضلًا عن هيكل لجان السلام المحلية التابعة لها، قادة وجهات فاعلة مدنية وتقليدية من شأنها القيام بأدوار وسيطة حيوية.

وفي كثيرٍ من الحالات، تتمثل الطريقة الفضلى لتعزيز الاستدامة في ربط الوسطاء الداخليين بالبنى الأساسية للسلام التي تتّسم بمستويات متفاوتة من الطابع الرسمي والطابع المؤسسي. ويمكن تعريف البنى الأساسية للسلام باعتبارها "شبكات ديناميكية من المهارات، والقدرات، والموارد، والأدوات، والمؤسسات التي تساعد على بناء علاقات اجتماعية وسياسية بناءة، وعلى تعزيز استدامة قدرة المجتمعات على الصمود دون العودة إلى العنف".⁹⁵ ويمكن للبنى الأساسية للسلام أن تتخذ أشكالًا مختلفة وأن تنطبق على مجموعة واسعة من الآليات والهياكل المؤسسية الطويلة الأجل والمتعددة المستويات من أجل التعاون فيما بين أصحاب المصلحة ذوي الصلة. ويتيح عمل الوسطاء الداخليين الفرصة لتشكيل البنى الأساسية للسلام أو لتوسيع نطاقها أو لتعزيزها سواء باعتبارها نواة لعملها، أو الميسر بين مختلف جوانبها، أو لقيامه "مرافقة" الجهات الفاعلة في مجالها، أو ببساطة، لكونه جزءًا من الحيز المدني.⁹⁶

ولقد قمنا بتغطية موضوع البنى الأساسية للسلام على نطاقٍ واسع في أماكن أخرى. بحيث يتسنى التركيز هنا على كيفية ضمان استدامة اعتبار جهود الوسطاء الداخليين جزءًا من البنى الأساسية للسلام. ومن المهم التأكيد مرة أخرى على أنّ البنى الأساسية للسلام لا تعني بالضرورة المؤسسات الرسمية، رغم أنّ المؤسسات الرسمية، ومنها مثلًا لجان السلام الوطنية، قد تشكّل في غالب الأحيان جزءًا منها. ولكي تنجح أي من البنى الأساسية للسلام، فينبغي لها، وفقًا لما ذكره ليديراخ: "التمتع برؤية طويلة الأمد وبدعم مؤمنٍ يستغلّ

الموارد التي تنبثق من السياقات المحلية أو تكون وثيقة الصلة بها أو التي تستجيب لها؛ كما والالتزام "بمواصلة التعلّم التي تتيح اختبار الصعدين العملي والنظري بغية الابتكار والتكيف"؛ وكذلك "التمتع برؤية والالتزام بالتغيير المنهجي الذي يستلزم إقامة علاقات تعاونية ومبنية على المشاركة خارج نطاق مكاتبها أو مشاريعها أو ولاياتها المباشرة".⁹⁷ ويأتي هذا المزيج من المرونة والتواضع مصحوبًا بالالتزام بالتعلّم، ليضمن قدرة تكيّف البنى الأساسية للسلام مع السياق وأيضًا قدرة الوسطاء الداخليين المشاركين معهم. أمّا المبادرات الأخرى التي يمكن أن تعزز الاستدامة، سواء اندرجت في إطار البنى الأساسية للسلام أو استقلت عنها، فتشمل:⁹⁸

نصيحة: من المهم التسليم بإمكانية أن يغدو الوسطاء الداخليون جزءًا من النزاع فيعزّضون بذلك المبادرة للخطر. وتؤكد هذه النقطة، مرة أخرى، على أهمية تحديث التحليلات والدراسات الأولية الخاصة بك بصورة مستمرة حتى تضمن حصول أفضل الوسطاء الداخليين وأكثرهم ملاءمةً على الدعم الثابت.

⁹⁵ جيسمان، (2016)، الصفحة 10.

⁹⁶ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "دعم الوساطة الداخلية"، 2014.

⁹⁷ جون بول ليديراخ، "نشأة وتطور بنى السلام الأساسية"، الصفحة 13.

⁹⁸ المشاركون في حلقة العمل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الاتحاد الأوروبي، حلقة عمل بشأن الوساطة الداخلية في أفريقيا، مراكش، المغرب، شباط/فبراير 2018.

- الحث على ميزنة عملية السلام أو إدراج مسائل السلام ضمن الميزانية المرسودة للصوامع الوظيفية مع النظراء الوطنيين.
- البناء على المنابر القائمة والجهود المبذولة و/أو الاتساق معها.
- ضمان أن يطول أمد الدعم قدر الإمكان و/أو المشاركة فقط عند توفر دعم طويل الأمد/إقامة شراكة مع مؤسسات إقليمية أو دولية أخرى بحيث قد تساعد على ضمان طول عمره.
- ضمان الحفاظ على مرونة التمويل.
- تقديم الدعم التنظيمي للوسطاء الداخليين (على النحو الوارد أعلاه)، بما في ذلك تأمين وسائل النقل وتزويدهم بمهارات مسك الدفاتر.⁹⁹
- التشجيع على مواصلة التعلم والتأمل في مسألة الاستدامة قبل مشاركة الوسطاء الداخليين وأثناءها.

مربع النص 12 استيعاب مفهوم البنى الأساسية للسلام

”عرض جون بول ليديراخ مفهوم ”البنى الأساسية للسلام“ لأول مرة في ثمانينات القرن العشرين. وقد استند المفهوم إلى افتراض ليديراخ القائل بأن السلام لا يُستدام إلا بتحويل النزاع تحويلًا عميقًا وهيكلًا، بما في ذلك تحويل أسبابه الجذرية الاجتماعية-الاقتصادية ومحركاته السياسية (ليديراخ 2005، 47). ومن ثم، قام الأمين العام السابق للأمم المتحدة، كوفي أنان، بالإشارة إلى المصطلح في عدة تصريحات له بين عامي 2001 و2009، فدخل إذ ذاك المفهوم الساحة السياسية، حاملًا معه حديثًا علميًا جديدًا حول كيفية تأسيس البنى الأساسية للسلام وتنظيمها من الناحية العملية.

أما من حيث التوجيه السياسي، فلم يتسع نطاق الاهتمام بالبنى الأساسية للسلام ولم يكتسب المفهوم أهمية فكرية إلا بعد أعمال العنف التي أعقبت الانتخابات في كينيا (2007) وغانا (2008)، حين بادرت الحكومات الوطنية ومنظمات المجتمع المدني بالتطبيق الرسمي لمفهوم بنى أساسية وطنية من أجل السلام في كلا البلدين. وفي الوقت نفسه، تزايد تركيز الخطاب الدولي بشأن التحديات التي تواجه بناء السلام، على الحاجة إلى إجراء تحويل هيكلي بغية التخفيف من حدة مخاطر الأزمات وانهيار الدولة في مجتمعات ما بعد الحرب. [...]

وقام عددٌ كبيرٌ من الممارسين والأكاديميين بوضع تصوّر للبنى الأساسية للسلام وللمفاهيم ذات الصلة، كلٌ على طريقته. وطرح تشيتان كومار، كبير مستشاري الوقاية من النزاعات في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مفهوم البنى الأساسية للسلام باعتبارها شبكة من النظم المتداخلة والموارد والقيم والمهارات التي تكون لدى الحكومة والمجتمع المدني ومؤسسات المجتمع المحلي والتي تعزز الحوار والتشاور وتمنع النزاع وتمكّن الوساطة السلمية عندما تنشب أحداثٌ للعنف في مجتمع ما (كومار 2011، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي 2013). شدّد تعريف كومار على الحوار والتشاور الهادفين بصفتهم أداتين لا غنى عنهما لمنع نشوب النزاعات العنيفة وتمكين الوساطة السلمية. ووفقًا لهذا التعريف، يغدو بالإمكان اعتبار كل ما من شأنه إرساء القدرات المطلوبة لوضع وتنفيذ هاتين الأداتين المحددتين (النظم، والموارد، والقيام، والمهارات) بمثابة عناصر للبنى الأساسية للسلام. أما التعاريف الأخرى فسلّطت من ناحيتها الضوء على مسائل مختلفة.

وقد حدّد بول فان تونغرين، الأمين العام السابق للشراكة العالمية لمنع نشوب النزاعات المسلحة، البنى الأساسية للسلام باعتبارها ”نُهج تعاونية لحل المشاكل في حالات النزاع“ داخل المجتمعات، تقوم على الحوار ونبذ العنف. ثم دعا إلى تطوير ”آليات مؤسسية، بما يتلاءم مع ثقافة كل بلد، لتعزيز هذه النُهج وإدراجها على المستويات المحلية والإقليمية والوطنية“ (فان تونغرين 45-55). يعني هذا التعريف ضمناً أنّ البنى الأساسية للسلام تتكوّن من آليات مؤسسية، في حين أنّه وفقًا لفان تونغرين، من شأن البنى الأساسية للسلام أن تشمل أدوات أخرى إلى جانب الحوار والمشاورات. ورغم هذا التباين، من المفيد أن نذكر القارئ بإشارة جان بول ليديراخ إلى ضرورة ”إقامة علاقات تعاونية ومبنية على المشاركة خارج نطاق المكاتب أو المشاريع أو الولايات المباشرة“ (ليديراخ 2012، 13). وثمة سبب وجيه يدعو إلى افتراض أنّ البنى الأساسية للسلام لا تقتصر على المؤسسات وحدها، ناهيك عن مجموعة محدّدة من المؤسسات.

⁹⁹ مير مباشر، وإنجيساكي مورينا، ولوكسشي فيملاراجا، (2016)، الصفحة 13.

إنَّ معظم من جرت معهم مقابلات شخصية من أجل هذا البحث قد أكدوا ما كشفه البحث المكتبي والمتمثل في ما يلي: يمكن أن تتوفر أشكال مختلفة من البنى الأساسية للسلام في أي مرحلة من مراحل بناء السلام، وإن لم يُطلق عليها بوضوح إسم بنية أساسية للسلام. ولكن كيما تتوافق هذه الأخيرة والمتطلبات الأساسية للاستدامة، ينبغي أن تكون قادرة على الاستجابة بمرونة للتحديات الدينامية والنظمية في المجتمع الذي يمرّ بمرحلة انتقالية. وفي هذا الصدد، تقوم البنى الأساسية للسلام بشبك الجهود المبذولة على مختلف المسارات والوحدات - أو داخلها - وكذلك في مجالات بناء السلام وبناء الدولة. وفي الختام، يمكن تعريف البنى الأساسية للسلام باعتبارها شبكة ديناميكية من المهارات، والقدرات، والموارد، والأدوات، والمؤسسات التي تساعد على بناء علاقات اجتماعية وسياسية بناءة وعلى تعزيز استدامة قدرة المجتمعات على الصمود دون العودة إلى العنف.

مأخوذ من: هانس جيه جيسمان، "السلام المضمّن، البنى الأساسية للسلام: النهج والدروس المستفادة"، مؤسسة بيرغهوف، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، 2016، الصفحتان 9-10.



صبيان من منطقة بلبل دلال أنجارا في نيالا يعتنون بماشية عائلتهما (الصورة: الوساطة (برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، السودان)

دور الوساطة الداخلية في النزاعات المتصلة بهجرة الماشية: السودان وجنوب السودان

ارتبطت هجرة الماشية الداخلية في جنوب السودان مرارًا وتكرارًا بالعنف، ومع ذلك، واجهت الهجرة التقليدية الدولية أو العابرة للحدود نزاعات سياسية لا تعد ولا تحصى بين السودان وجنوب السودان. وعلى الرغم من محاولات إيجاد حلول لهذه المشاكل، أضرت الهجرة بالعلاقات القائمة بين الرعاة والمزارعين لعقود عديدة. وفي هذا السياق، لا ترغب المجتمعات الزراعية والسياسيون المنتمون إلى هذه المجتمعات باستقبال حيوانات من دول أخرى، وذلك باعتبار مربو الماشية مسلحين، يقومون بتخويف السكان المحليين عندما تدمر حيواناتهم المحاصيل الزراعية والممتلكات على حد سواء.

وفي هذا الإطار، أرسل قادة شعبة الشؤون المدنية مندوبين إلى مؤتمر شمال بحر الغزال الرعوي المنعقد في نيامليل ووانيجوك لتقييم هذه الممارسة. ويكمن الهدف من ذلك في تمكين القادة التقليديين والحكوميين المؤثرين من التعلّم وحتى نشر أفضل الممارسات واعتمادها في ولاياتهم.

وبعد استقلال جنوب السودان، تم تنظيم الهجرة الرعوية من قبل محكمة/لجنة سلام مشتركة الحدود، وذلك بدعم مالي وفني من كل من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان وبرنامج دعم الانتقال والاستقرار الفعال. ومع ذلك، يرجع نجاح ذلك إلى إرادة القادة الحكوميين المحليين والتقليديين السياسية ومبادرات المؤتمرات والحوار التي تضطلع بها المجتمعات المضيفة والبدو. وقد تم إبرام العديد من الاتفاقيات في هذا الشأن. وعلى الرغم من أنه قد تم انتهاكها من حين لآخر، إلا أنه تمت إدارة كافة هذه الانتهاكات دون وقوع أي حوادث أخرى. وقد تم نشر القرارات التي توصل إليها المؤتمر على صعيد المجتمع المحلي وبين أوساط البدو، وذلك بدعم من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية جنوب السودان وشعبة الشؤون المدنية.

وقد أطلقت المجتمعات المضيفة والرعوية محكمة/لجنة سلام مشتركة الحدود للتصدي لأي انتهاكات محتملة. وفي خلال هذه المؤتمرات، يتم الإبلاغ عن المشاكل التي تنشأ أثناء عملية الهجرة واقتراح حلول لها. وقد وافق القادة من كلا المجتمعين على مراجعة بعض بنود الاتفاقيات المبرمة سابقًا.

واستنادًا إلى مؤتمر شمال بحر الغزال الرعوي، تمكنت شعبة الشؤون المدنية من اعتماد هذه الممارسات مجددًا، وتطبيقها بكل نجاح في خمس ولايات حيث كانت العلاقات القائمة فيها متقلبة، وهي العمادي وتيريكيا والبحيرات الشرقية والبحيرات الغربية وجوك. وبعد انعقاد اجتماعي مفولو ورمبيك، اختارت هذه المناطق أعضاء المحكمة/اللجنة المشتركة (بحيث تم اختيار اثنين من كل واحدة منها). وفي شهر تشرين الأول/أكتوبر 2017، قدمت شعبة الشؤون المدنية وبرنامج دعم الانتقال والاستقرار الفعال دورة تدريبية

مشاركةً للهيئة المشكّلة حديثاً في مدينة يبرول القائمة في ولاية البحيرات الشرقية. ومع ذلك، عقدت شعبة الشؤون المدنية، في أواخر شهر شباط/فبراير 2018، أول مؤتمر في هذا الشأن في تالي، في تيريكيا. وقد قادت المحكمة/اللجنة المشتركة المشكّلة حديثاً هذه العملية بكلّ نجاح.

وقد قدّمت شعبة الشؤون المدنية وشركاؤها الدعم الضروري لعقد مؤتمرات الهجرة الرعوية السنوية من السودان إلى شمال بحر الغزال وشمال منطقة أعالي النيل. ومع ذلك، ساهمت الخبرات الواسعة النطاق المكتسبة في شمال بحر الغزال في المساعدة في تطوير آليات مماثلة في كلّ من وارب/غرب بحر الغزال، والولايات الخمس الأخرى وهي العمادي وتيريكيا والبحيرات الشرقية والبحيرات الغربية وجوك. وفي هذا السياق، يعدّ تعميم الاتفاقيات ونشرها أمراً بالغ الأهمية. وقد بقيت شعبة الشؤون المدنية في الصدارة، في الوقت الذي تقوم فيه بدعم المؤسسة المحلية التي تم إنشاؤها لنشر محتوى الاتفاقيات المبرمة في نهاية كلّ مؤتمر. وقد أدّت عملية تنفيذ الاتفاقيات المختلفة المبرمة بين الدولة والسلطات التقليدية إلى هجرة سلمية نسبياً في الولايات الخمس، وذلك على النحو الذي أشار له حكّام وأعضاء محاكم/لجان السلام مشتركة الحدود. وقد أثبتت هذه الآلية فعاليتها كأداةٍ للإنذار المبكر وتسوية النزاعات في حال نشوبها.

وأعرب المندوبون من مختلف المكاتب الميدانية الذين حضروا المؤتمرات التي انعقدت في مدينة أويل في العام 2017 عن تقديرهم للتفاعل بين مختلف المجتمعات الثقافية، لا سيما البلدان المختلفة، كطريقةٍ معتمدةٍ لتنظيم الموارد المتاحة واستحداث منافع متبادلة للمجتمعات المضيفة والبدو.

وفي هذا السياق، عبّر عن العديد من المندوبين عن تقديرهم ورغبتهم في محاولة إعادة تطبيق هذه العملية في مناطقهم. وفي وقتٍ لاحقٍ، تمّ تعزيز دور السلطة التقليدية في حل قضايا الهجرة المتّصلة بالماشية بين المجتمعات خلال اجتماعٍ تمّ عقده خلال الفترة الممتدّة بين 23 و26 شباط/فبراير 2018 في تالي، في تيريكيا، في حين تعهّد المحافظون بتقديم الدعم المالي الضروري للجان المحلية، إذ التزمت كلّ ولايةٍ بدفع 30,000 جنيه شهرياً وتوفير سبعة ضباط شرطة لتحقيق هذه الغاية.

المصدر: إدارة عمليات حفظ السلام.



تدريب على الوساطة الداخلية (الصورة: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، غواتيمالا)

التعلم من الممارسات

يجمع هذا القسم النهائي والأخير من المذكرة التوجيهية الرؤى الأساسية التي تبلورت خلال إعدادها، من أجل إيراد مبادئ مشاركة الوسطاء الداخليين الأساسية؛ وتقديم نصائح من كبار صنّاع السياسات والممارسين العاملين في هذا المجال؛ كما وعرض شهادات حيّة من الوسطاء الداخليين أنفسهم، يتحدثون فيها عن الدور الذي اضطلعوا به وعن الدعم الذي تلقوه. وبالتالي، يُقصد من هذا القسم من المذكرة التوجيهية إبراز بعضًا من العناصر الهامة التي يتعيّن وضعها في الاعتبار عند مشاركة الوسطاء الداخليين، وتقديم وجهات نظر جديدة إزاء هذا العمل من أولئك الذين، ولسنوات عدة، عملوا بصورة مباشرة مع الوسطاء الداخليين، أو، في الواقع، شاركوا بصفقتهم وسطاء داخليين. ويؤمل أن تساعد هذه الرؤى على تشكيل المشاركات، الحالية كما المستقبلية، الهادفة إلى دعم العمل الهام الذي يقوم به الوسطاء الداخليون.

مبادئ مشاركة الوسطاء الداخليين الأساسية

قدّم الجزء الثالث من هذه المذكرة التوجيهية دليلًا شاملاً وتفصيليًا لمشاركة الوسطاء الداخليين. بحيث يعكس عدد كبير من الخطوات المقترحة للمبادئ التوجيهية التي ينبغي التقيد بها عند العمل مع هؤلاء الوسطاء. أمّا هذا القسم فيهدف إلى توضيح اثني عشر مبدأً أساسيًا ينبغي الاسترشاد بها عند الاشتراك في تصميم المشاركات مع الوسطاء الداخليين كما في تنفيذها، كما ويتوخى التشديد عليها. وتمثّل المشاركة مع الوسطاء الداخليين، أسلوبًا فريدًا ومبتكرًا للعمل في سياقات معقّدة وهشة. ولدى الوسطاء الداخليين طريقة فريدة في البحث عن نقاط الدخول التي يستلزم إيجادها اتباع نهج فريدة. وتساعد هذه المبادئ الأساسية على ضمان مشاركة تقوم على الاحترام، وتصون الدور الحاسم الذي يلعبه الوسطاء الداخليون في المجتمع، بينما تسهم أيضًا في التعلم والاستدامة.

1. الارتكاز على تحليل السياق

ينبغي أن تستند المشاركات في جهود الوساطة الداخلية على تحليل للسياق. بحيث يتاح للجهات الفاعلة أن تفهم آثار التفاعل بين محرّكات السلام ومحرّكات النزاع وأصحاب المصلحة الموجودين داخل مشهد معيّن هشّ و/أو متأثرٍ بالنزاعات. وقد يؤديّ الفشل في إجراء تحليل للسياق إلى مشاركات منفصلة عن السياق ممّا يجعلها عرضة أكثر من غيرها للإتيان بنتائج عكسية. وقد عولجت مسألة خصوصية السياق على نطاق واسع في مكان آخر. لذا فإنّ الرسالة الأساسية هنا تتمثل في أنّ البرمجة المستندة إلى السياق تكتسي أهمية بالغة بالنسبة للمشاركات مع الوسطاء الداخليين.

تسيطر قيوداً على أنشطة الوسطاء الداخليين، فسواء كان ذلك في سياق مفاوضات سلام أو نزاعات سياسية أو عمليات إنتخابية أو أزمات إنسانية أو نزاعات متعلقة بالموارد الطبيعية، فتشكل مساعي التعاون بين الجهات الفاعلة الدولية والوسطاء الداخليين أفضل طريقة للتغلب على هذه القيود وبالتالي، ضمان تعزيز جودة العملية واحتمالية تحقيق النتائج المرجوة.

2. مراعاة ظروف النزاع

يُشار بمراعاة حساسيات النزاع إلى قدرة المنظمة على فهم السياق الذي تعمل في ظلّه، وأوجه التفاعل بينه وبين تدخلاتها. ومن ثم، يُقصد بذلك قدرتها على العمل استناداً إلى هذا الفهم بغية تفادي التأثيرات السلبية.¹⁰⁰ وفي جوهرها، "تشير مراعاة حساسيات النزاع إلى الممارسة المتمثلة في فهم كيفية تفاعل المعونات مع النزاع في ظلّ سياق معيّن، بغية التخفيف من الآثار السلبية غير المقصودة والتأثير على النزاع تأثيراً إيجابياً حيثما كان ذلك ممكناً، من خلال التدخلات الانسانية، و/أو الإنمائية و/أو المتعلقة ببناء السلام."¹⁰¹ ويسمح المنظور القائم على مراعاة ظروف النزاع بأن يواصل البرنامج نشاطاته على ثقةٍ بأنّها لن تضرّ بالسياق وبأنّه سيتمّ التخفيف كما ينبغي من حدّة أيّ آثار سلبية في حال ظهورها. علاوةً على ذلك، فإنّ اعتماد منظورٍ يراعي السياق سيؤدّي إلى تحقيق نتائج إنمائية أفضل وإلى زيادة الفعالية.

وتُعتبر مراعاة السياق مسألة ضرورية بصفةٍ خاصةٍ في البيئات الهشة أو المتأثرة بالنزاعات. وذلك لأنّ أيّ تدخلٍ سيشمل نقل الموارد (بما في ذلك الغذاء والتدريب والخبرات والرعاية الصحية) إلى بيئة غالباً ما تكون فيها نادرة.¹⁰² أمّا توقّر الموارد فيُمثّل السلطة، أو في بعض الحالات البقاء والاستمرار. ويمكن دون شكّ أن تتحوّل تلك الموارد إلى مصدرٍ للنزاع عندما تسعى الشعوب إلى السيطرة عليها أو التحكم في توزيعها في سبيل مصلحتها الخاصة أو لسببٍ معيّن. وتتيح طريقة توزيع الموارد -أي متى يتمّ توزيعها، ومن يقوم بذلك، ولأي غاية - إمكانية التمييز بين برنامج يعزز القدرات المحلية من أجل السلام والقدرة على منع التطرف المتشّمس بالعنف، وبرنامج على العكس تماماً، يزيد من حدّة المشكلة. ولهذه المسألة أهميتها في إطار جهود المشاركة مع الوسطاء الداخليين لأنّ اختيار الوسطاء الداخليين المناسبين أو نوع الدعم اللازم - سواء التقني أو اللوجستي أو المادي أو السياسي - يعدّان هما أيضاً من الموارد ومصادر السلطة التي قد يُتنازع عليها.

3. "عدم إلحاق الضرر"

يتّصل مبدأ مراعاة حالة النزاع اتّصلاً وثيقاً بمفهوم "عدم إلحاق الضرر". وقد ظهر إطار العمل القائم على مبدأ "عدم إلحاق الضرر" في أوائل التسعينات وكان ثمرة التعاون مع منظمات المجتمع المدني، من بين منظمات أخرى، بعد أن كانت ماري أندرسون أوّل من طرح المفهوم.¹⁰³ ودعا إطار العمل إلى إعادة تصميم برامج المساعدة من أجل ضمان ألاّ تترجم النوايا الحسنة عن غير قصدٍ إلى نتائج سيّئة. ويشتمل هذا الإطار الذي يتّصل اتّصلاً وثيقاً بمشاركة الوسطاء الداخليين، على سبع خطوات رئيسية وهي: فهم السياق وتحليل الحوائل والتوترات؛ فتحليل الموصلات والقدرات المحلية من أجل السلام؛ ثم تحليل البرنامج؛ كما وتحليل تأثيره على الحوائل والموصلات؛ بالإضافة إلى النظر في خيارات البرمجة واستحداثها؛ وأخيراً اختبار هذه الخيارات وإعادة تصميم المشروع. ويحظى مفهوم "عدم إلحاق الضرر" بقبولٍ حسنٍ في ميدان التنمية الدولية لكنّ التحدي يكمن في عملية التطبيق: إذ أنّ تعريف ما يعتبر "غير ضار" يختلف من سياقٍ إلى آخر باختلاف الأعراف والخصائص الثقافية. بحيث تغدو كفالة المشاركات ذات القيادة والملكية المحليتين هي السبيل الأمثل لضمان ألاّ يترتب على المساعي المبذولة أي ضرر.

4. الإحاطة بالمخاطر والنهج القائمة على المرونة

ما من برنامج يخلو من المخاطر. والأحرى أنّ عدد المخاطر المرتبطة بأيّ برنامج معيّن هو في حقيقة الأمر عدداً لا حصر له نظراً إلى طبيعة السياق المتبدّلة والحقيقة القائلة بأنّ الخطر يكمن في عدم التيقّن. وفي الوقت نفسه، من المهم أيضاً أن نضع في الاعتبار أنّ الغرض من تقييم المخاطر لا يتمثل في منعك من تنفيذ أحد البرامج. فإدارة المخاطر هي في الواقع عملية تمكينية تساعد على تحسين

¹⁰⁰ مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، "إجراء تحليل للنزاع والتنمية"، مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، شباط/فبراير 2016.

¹⁰¹ <http://cdacollaborative.org/what-we-do/conflict-sensitivity>

¹⁰² <http://www.conflictsensitivity.org/do-no-harm-local-capacities-for-peace-project>

¹⁰³ ماري ب. أندرسون، "عدم إلحاق الضرر: كيف يمكن للمعونة أن تدعم السلام - أو الحرب"، لين ريانز للنشر، كولورادو، 1999.



التعرف على الهدف 16 من
أهداف التنمية المستدامة
(الصورة: برنامج الأمم
المتحدة الإنمائي، هندوراس)

الوسطاء الداخليون والتنمية المستدامة: هندوراس

تعدّ لا موسكيتيا منطقة متعددة الأعراق تقع بين هندوراس ونيكاراغوا، وتشكّل موطنًا لأربعة أشخاص من السكان الأصليين وهم المسكيتوس والبيش والتواكاس والغاريفوناس. ومنذ وقتٍ بعيد، تمّ تهميش هذه المنطقة سياسيًا واقتصاديًا عن غيرها من مناطق الدولة، بحيث تضمّ أكبر منطقة برية في أمريكا الوسطى، وتعدّ غنيّة بالموارد الطبيعية، مثل الخشب والنفط، والموارد البحرية على حدّ سواء. وعلى الرغم من هذه الثروة الطبيعية، يواجه السكان تحديات اجتماعية واقتصادية كبيرة، بما في ذلك تلك التي تنطوي على مستويات عالية من الفقر وتدني مستويات التعليم، إذ ترتبط إحدى أبرز ديناميكيات الصراع بالأرض. ومنذ العام 2012، تمّ نقل ملكية الأراضي تدريجيًا من سلطات الدولة إلى هياكل الحكم المحلية (التي تسمّى "مجالس إقليمية"). وفي العديد من الحالات، تحظى أطراف ثالثة الآن بهذه الملكية وتستخدم الأراضي بطريقةٍ تتناقض مع وجهات نظر السكان الأصليين العالمية. ويحدث ذلك في سياقٍ تكون فيه هيئات الحكم المحلي والحكومات المحلية ضعيفة للغاية. وعلاوةً على ذلك، لم يتمّ توحيد المسؤوليات والكفاءات، الأمر الذي ساهم أيضًا في استحداث سياقٍ جديدٍ تغطى عليه أوجه عدم اليقين والنزاع المتفاقم.

وفي العام 2016 واعتراقًا بالتحديات الأساسية التي تواجه لا موسكيتيا، أطلقت حكومة هندوراس تحالف تنمية لا موسكيتيا، جنبًا إلى جنبٍ مع كلّ من المنظمات الأصلية والإفريقية الهندوراسية ووكالات التعاون الإنمائي. وقد نتج عن هذا التحالف تأسيس منصة الحكم الإقليمي التي تنطوي على آلية حوارٍ بين المؤسسات. وفي هذا السياق، تمّ استحداث ثلاث مساحات حوارٍ تهدف إلى وضع مقترحاتٍ ملموسة في مجالات العدالة والحكم، والتنمية الاقتصادية واستخدام الموارد الطبيعية، والتنمية الاجتماعية والبنية التحتية الأساسية. وفي الإطار نفسه، تمّ تقديم الدعم الضروري لبناء وتعزيز القدرات الوطنية المعنية بمنع نشوب الصراعات، في الوقت الذي تمّ فيه التركيز على تدريب موظفي المؤسسات الحكومية وقادة المؤسسات الأصلية على المفاهيم والأدوات والعمليات اللازمة لتنظيم مساعي الحوار والوساطة والتفاوض. وبالتالي، يكمن الهدف من ذلك في تعزيز وتقديم الدعم الفني الضروري لهم للمشاركة في مساحات الحوار المعنية بوضع مقترحاتٍ لحلّ المشاكل الهيكلية الأكثر أهمية القائمة في لا موسكيتيا.

ويعدّ الدعم المقدّم متعدّد الطبقات. فعلى المستوى الوطني، يقود ممثلو الحكومات الذين شاركوا في الدورات التدريبية مساحات الحوار القائمة ضمن المنصة ويسعون لتنسيق أعمالها. وقد أدرجت اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مسألة منع نشوب النزاعات ضمن خطة تدريبها الداخلية، وشكّلت مؤخرًا فريقًا معنيًا بمنع نشوب النزاعات كخطوة أولى لإضفاء طابع مؤسسي على جهودها المبذولة لمنع نشوب النزاعات والتخفيف من حدّتها. أمّا على المستوى الإقليمي، فتمّ إنشاء شبكةٍ من الوسطاء لإعداد التحليلات وتقديم التوصيات والإنذارات المبكرة. وبالتالي، يقود هؤلاء الوسطاء العديد من عمليات الوساطة ضمن أراضيهم. وعلى المستوى المجتمعي، تولّت العديد من المجتمعات مهمة تشكيل لجان معنية بحلّ النزاعات، وذلك نتيجة للتدريب والدعم المقدّم من خلال المشروع،

ومعالجة النزاعات الناشئة على مستوى الأسرة والمجتمع بأسره. وكذلك، تساهم ورش العمل المعنية ببناء القدرات الخاصة بالحوار والوساطة والتفاوض، في تدريب المشاركين على اعتماد مفاهيم الوساطة والحوار، هذا وبالإضافة إلى تحضيرهم لاستخدام هذه الأدوات لمنع النزاع العنيف من الانتشار ضمن مجتمعاتهم وحله.

يعدّ تحليل النزاعات القائمة ضروريًا لفهم واقع كلّ سياق تدخل، وذلك من أجل تحديد نقاط الدخول وتقديم الدعم الذي قد يحتاج إليه الوسطاء الداخليون. ويعدّ ذلك مهمًا بشكلٍ خاص، لا سيما عند العمل بالتعاون مع الشعوب الأصلية التي تحظى بممارساتها وتقاليدها الخاصة لحلّ النزاعات. وفي هذا السياق، يشكّل الإبداع والتكيف أمرين أساسيين لتحقيق هذه الغايات. وبالإضافة إلى ذلك، لا بدّ من بذل جهود دعوية وتطوير مبادراتٍ أخرى، وذلك من أجل حلّ المشاكل الهيكلية والتصديّ لها. وبالتالي، يتعيّن إشراك الوسطاء الداخليين من مختلف المنظمات والمؤسسات على مختلف المستويات (المحلية والإقليمية والوطنية منها) في هذه المساعي. وفي هندوراس، انطوت جهود بناء القدرات على أطرافٍ عديدة، الأمر الذي ساهم في بناء الثقة وتوفير أساسٍ جيّد للحوار الناجح والبناء.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، هندوراس.

فعالية البرامج وزيادة كفاءتها من خلال تحديد أهم المخاطر والفرص ذات الصلة وإعدادك لها. وبالنظر إلى عمل الوسطاء الداخليين ذي الطابع الحساس، والسياسي للغاية، والخطير في بعض الأحيان والذي كثيراً ما يؤدونه من وراء ستار، يتعين أن تكون مساعي المشاركة مستنيرة بشأن المخاطر المحتملة من خلال تقييم تم إجراؤه على نحو تشاركي ومراعٍ للخصائص الثقافية. ويمكن التخفيف من حدة الكثير من المخاطر من خلال اتباع نهج يقوم على المرونة فيما يتعلق بمساعي المشاركة. وكما هو محدد في الدراسة المرحلية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن التي ترعاها الأمم المتحدة، "يمكن أن يأخذ صمود الشباب أشكالاً إيجابية أو سلبية"¹⁰⁴ وعند فهمنا لقدرة الشباب، بل لقدرة جميع أصحاب المصلحة على الإسهام إيجابياً في سياق معين، يصبح بالإمكان ترك محركات السلام التي من شأنها إحداث تحولٍ توجّه المشاركة في المجتمعات التي نشأت فيها.

5. السرعة في الاستجابة والابتعاد عن التوجيه

إنّ المشاركات في الوساطة الداخلية لا تقوم على ابتكار أساليب وهياكل جديدة، بل على دراية بأنّ الوسطاء الداخليين متوفّرين ويضطلعون بالفعل بالأعمال في مجتمعاتهم. وتوجز هذه المذكرة التوجيهية العمل المتمثل في تحديد هؤلاء الوسطاء والسعي إلى إدراك إمكانية وجود طرق قد يعود من خلالها التعاون مع الجهات الفاعلة الدولية أو تلقي الدعم منها بالمنفعة على المساعي. فإنّ أي جهود رامية إلى فرض أساليب لقيادة تلك المبادرات أو لتنفيذها ستفضي إلى تقويض الملكية المحلية ويحتمل أن تُخرج العملية عن مسارها. ويجب أن يقتصر دور الجهات الفاعلة الدولية على دعم الوسطاء الداخليين في عملهم كيفما ومتى رغب هؤلاء الوسطاء في تلقي الدعم - طبعاً، ضمن إطار الامكانيات المتوفرة والقيود المفروضة على الموارد.

6. الاستناد إلى نهج قائم على حقوق الإنسان

يرسم نهج البرمجة القائم على حقوق الإنسان إطاراً لعملية التنمية البشرية يقوم على المعايير الدولية لحقوق الإنسان ويرمي إلى تعزيز هذه الحقوق وحمايتها.¹⁰⁵ وهو يسعى، على غرار مبدأ مراعاة حساسيات النزاع، إلى دراسة أوجه عدم مساواة التي تكمن غالباً في صميم التحديات الإنمائية، وإلى "تصحيح الممارسات التمييزية ومظاهر الإجحاف في توزيع السلطة مما يعيق إحراز تقدم في مجال التنمية".¹⁰⁶ كما وينظر في قدرات أصحاب المصلحة ويقوم بتعزيزها بصفته أصحاب الحقوق وأصحاب المسؤولية على حد سواء.¹⁰⁷ وبالتالي، فإنّ اقتصار دور الأطراف الخارجية على تقديم الدعم، لا يعني تخليّ الجهات الفاعلة الدولية عن تحقيق أهدافها الرامية إلى تعزيز قيام مجتمعات يسودها العدل والمساواة. بل على العكس، يتعارض ذلك مع قيم الأمم المتحدة ويولّد مخاطر إضافية. مع ذلك، ينبغي ألا تقوّض الاعتبارات المعيارية الملكية المحلية. وإنّ السبيل الوحيد للخروج من هذه المعضلة هو مساعدة الوسطاء الداخليين على إدراك فوائد العمليات التي تكون، على سبيل المثال، أكثر شمولاً للمرأة، والشباب، والأقليات، والأشخاص ذوي الإعاقة. فمن المرجح أن تساعد هذه العمليات على تحقيق تلك الأهداف، ببطء ولكن بثبات، شرط التحلي بالصبر وبذل الجهود الكبيرة والعمل بقيادة مناصرين محليين.

7. مراعاة الاعتبارات الجنسانية

تنطوي مراعاة الاعتبارات الجنسانية على ضمان أن يحتلّ النوع الاجتماعي الصدارة من حيث تحليل السياق، وأن يؤخذ دوماً في الاعتبار عند التشارك في وضع استراتيجية المشاركة. والأهم من ذلك، ينبغي التماس المشورة من الوسطاء الداخليين - لاسيما عندما يكون العنصر النسائي لا يزال غائباً عن الوسطاء الداخليين الذين تمّ تحديدهم - بشأن أفضل السبل للمضي قدماً في هذه المسألة بأكثر الصور الحساسية والبناءة والشمولية. وهو ما سيتيح للجهات الفاعلة الدولية المساعدة في ضمان اتخاذ مسألة الجنسانية إطاراً مرجعياً لمساعي المشاركة، من خلال تأكدها من أنّ الاحتياجات المختلفة للنساء والرجال مدرجة ضمن استراتيجيات التوعية والمشاركة.

¹⁰⁴ وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة 72-A-761-S-86، غرايم سيمبسون، "الدراسة المستقلة المرحلية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن"، آذار/مارس 2018، الصفحة 8 (مُتاحة على الرابط الإلكتروني التالي: [https://www.unfpa.org/sites/default/files/resource-pdf/Progress_Study_on_Youth_Peace_Security_A-72-\(ENGLISH\).pdf](https://www.unfpa.org/sites/default/files/resource-pdf/Progress_Study_on_Youth_Peace_Security_A-72-(ENGLISH).pdf)).

¹⁰⁵ <http://hrbportal.org/faq/what-is-a-human-rights-based-approach>

¹⁰⁶ المرجع السابق نفسه.

¹⁰⁷ مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، "بيان بشأن الفهم المشترك للنهج القائم على حقوق الإنسان من أجل التعاون الإنمائي"، أقرته مجموعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائية، 2003.

8. مراعاة العواقب غير المقصودة

من الحيوي إدراك أنَّ العمل مع الوسطاء الداخليين يتم في ظل أنظمة معقدة. ويكفي في مثل هذه الأنظمة تدخل واحد حتى يترتب عليه أثرًا غير مقصود، وفي الوقت نفسه لا يمكن لتدخل واحد أن ينجح في تحويل النظام بمفرده. وإذا تدرك وجود العواقب غير المقصودة وتعي ضرورة اتباع نهج شمولي، تبصر أنَّ مساعي المشاركة الخاصة بك تشكّل جزءًا من كل، فتسعى إلى ضمان أن يتقاطع تدخلك مع سائر التدخلات ويدعمها على نحو يكفل التعاضد المتبادل بينه وبينها. ولا بد لنا أن نعترف باستحالة تكوين فهم كامل للسياق، والتوصّل إلى معرفة حقيقية بشأن ما قد يصلح في إطار معين، وقد تترتب على أعمالنا - حتى تلك المنبثقة من أفضل النوايا - عواقب إيجابية وسلبية على حد سواء.¹⁰⁸

9. التمتع بالوعي السياسي

تدخل السياسة في صلب الدور الذي يؤديه الوسطاء الداخليون وفي صميم عملهم. بحيث تغدو مساعي المشاركة مع الوسطاء الداخليين سياسية في جوهرها، بغض النظر عما إذا كان يشار إليها على أنها تنطوي على دعم مالي أو لوجستي أو تقني. أن تتمتع بالوعي السياسي يعني أن تراعي ديناميات السلطة القائمة في صلب سياقات تتسم بالتعقيد، وبالتالي في صميم عمليات المشاركة الجارية في سياقات معقدة. ومن الأمور الحيوية أن تفهم تأثير مشاركتك على السلطة وطريقة استغلال الناس لها فكيفية تحول ميزان القوى.

10. التحليّ بقدرة إبداعية وبقدر من المرونة

يتطلّب العمل مع الوسطاء الداخليين مستوى عالٍ من الإبداع بما يكفل المشاركة بصورة حسّاسة والتغلّب على المعضلات وعمليات المفاضلة الحتمية. وهناك حاجة أيضًا للمرونة لأنّ ما من مشاركة تسير كما هو مخطّط لها. والأهم من ذلك، أنّه من المحتمل دائمًا أن تستغرق المبادرات وقتًا أطول بكثير ممّا كان متوقعًا، حتى وإن كنت قد أخذت بالفعل احتمال حدوث مثل هذا التأخير في الاعتبار.

11. الرغبة في التعلّم والمشاركة في ممارسات تأملية

يتعيّن أن تركز المشاركات على الانفتاح تجاه الاستفادة من معارف الجهات الفاعلة المحلية، وعلى إدراك لاحتمال إساءة تفهم، وعلى التحليّ برغبة في مواصلة التعلم، كما وعلى استحداث فرص للوسطاء الداخليين تتيح لهم التعلّم من بعضهم البعض. وعند مشاركة الجهات الفاعلة الدولية مع الوسطاء الداخليين، تتوفر لها الفرصة للاستفادة من أساليب هؤلاء الوسطاء ونهجهم المتبعة وقد تكون كثرة منها جديدة تمامًا بالنسبة لهذه الجهات الفاعلة. وبالتالي، فإنّ هذا يعني تعلّم كيفية سير المشاركة وما قد يعرقل حسن سيرها على حد سواء بغرض التكيف، بل يعني أيضًا التعلّم من الوسطاء الداخليين أنفسهم. أمّا الممارسون المتأملون فيسعون لفهم العلاقة بين التعلم والممارسة الفعالة في مجال بناء السلام.

12. الانسجام بالتواضع

التواضع، أو صفة الإنسان المتواضع، يعني احترام الكرامة المتأصلة لأولئك الذين تعمل معهم وعدم افتراضك معرفة ما هو الأفضل لهم أو سعيك لفرض ما تعتقد أنّه الأفضل لهم. وهو يفترض أن تكون على وعي بحدود معرفتك وقدراتك والتأثير الذي تتمتع به بصفتك جهة فاعلة خارجية. وحين تنمي سمة التواضع باعتبارها جزءًا من ممارستك، فإنّك تشجّع أيضًا تحقيق درجة أكبر من الملكية المحلية، وتتفادى نيل الفضل والثناء من أجل نجاح أو إنجاز. وكما يقول أنطوني بينتيكاين، من شبكة الزعماء الدينيين والتقليديين، "ما تتعلّمه بسرعة كبيرة من الوسطاء الداخليين هو أنك لست الخبير. إنهم يعلمون سبب نشوب النزاعات ويعرفون كيف يمكن وقفها. لذا فإنّ الانسجام بالتواضع أهم بكثير من التمتع بالمهارات في كسب ثقتهم التي من دونها ودون ملكيتهم من المرجح ألا يصبح السلام مستدامًا".¹⁰⁹

¹⁰⁸ سيدريك دي كونينغ، مقابلة هاتفية، آذار/مارس 2018.

¹⁰⁹ أنطوني بينتيكاين، مدير سابق لشبكة القادة الدينيين والتقليديين، آذار/مارس 2018.



مشاورات مع السكان
الأصليين في منطقة إكسيل
(الصورة: برنامج الأمم
المتحدة الإنمائي، غواتيمالا)

الوسطاء الداخليون والسكان الأصليون والمشاريع الصناعية: غواتيمالا

كجزء من مشروع الوساطة الداخلية الممتد بين عامي 2015 و2018، دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الأمم المتحدة للشؤون السياسية والاتحاد الأوروبي مساعي الوساطة الداخلية في منطقة إكسيل في غواتيمالا. وتاريخيًا، تعدّ هذه المنطقة من أكثر المناطق تأثرًا بالنزاع المسلح (الممتد بين عامي 1960 و1996)، وتتميّز اليوم بارتفاع مستويات الفقر وعدم المساواة والإقصاء الاجتماعي والنزاعات الاجتماعية المتزايدة، التي تتعلق في معظمها بالنزاعات على الأراضي واستغلال الموارد الطبيعية المتاحة. وفي العام 2015، أمرت المحكمة الدستورية بتنفيذ عمليتي تشاوريتين مع السكان الأصليين معنيتين بتنفيذ مشاريع محطات الطاقة المائية في سانتا ماريا نيباج ونقل الطاقة الكهربائية في سان خوان كوتسال. وفي سياق المشروع، تمّ إجراء تحليل للسياق لفهم الاحتياجات والظروف المناسبة لتقديم الدعم المطلوب.

وقد كشف تحليل السياق المتّصل والجهات المعنية عن وجود برامج وساطة وحل نزاعات رسمية وشبه رسمية. وانطوى الوسطاء الداخليون على مؤسسات الدولة الممثلة من قبل مسؤوليها المحليين، والسلطات الأصلية التي تمارس قيادتها القوية، التي ينظر إليها السكان باعتبارها مشروعًا وجديرة بالثقة، من شأنها التأثير في النزاعات القائمة على المجتمع وتمثيل الشعوب الأصلية في عمليات التشاور. وقد أشار حكم المحكمة الدستورية أنه يتعيّن على المسؤولين الحكوميين والسلطات التقليدية بناء القدرات الضرورية لتعزيز مساعي الحوار والتعلّم من تجارب عمليات التشاور السابقة.

وقد حدّد المشروع ثلاث استراتيجيات لدعم مساعي الوساطة الداخلية في منطقة إكسيل، وذلك على النحو التالي:

1. **تبادل الآراء بين الأقران والتعاون بين دول الجنوب:** بهدف بناء الثقة في الوقت الذي يتمّ فيه التطرّق لمعالجة موضوع حسّاس جدًّا والقيام باستشارات مسبقة، سعى المشروع لتصميم وتنفيذ عمليات تبادل آراء بين الأقران منفصلة لكلّ من السلطات المتوارثة والمسؤولين الحكوميين، الأمر الذي من شأنه تمكين عملية تبادل الخبرات بين كلّ من بنما وبيرو، وعرض الدروس المستفادة من المشاورات وعمليات الحوار القائمة بين الثقافات في منطقة البحيرة.
2. **بناء القدرات والتدريب:** لمواصلة بناء المعارف والمهارات والقدرات الضرورية لتعزيز مساعي الحوار والوساطة، سعى المشروع لتصميم وتنفيذ دورة تدريبية تمتدّ على 10 أيام، تستهدف السلطات الأصلية والمسؤولين الحكوميين وقادة المجتمع. وانطوت الدورة التدريبية على محتوى محددًا متعلقًا بالصكوك الدولية لحقوق الإنسان ودور المرأة في بناء السلام وإدارة النزاعات والحوار والوساطة.

3. **المرافقة خلال عمليات التشاور بشأن مساعي الحوار المنشود:** بناءً على طلب من كلا الطرفين (أي الحكومة والسلطات المتوارثة)، ساهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عمليات التشاور باعتباره مراقباً خارجياً، وبالتالي، قام بتزويد السلطات الأصلية بالموارد اللازمة لتحديد وتنظيم مواقفهم قبل انعقاد الاجتماعات الرسمية مع الحكومة.

على الرغم من تأدية المجموعة الكاملة من المستفيدين الذين تلقوا تدريبهم في إطار البرنامج، أدوار وساطة مختلفة (تنطوي على سبيل المثال على الوساطة المباشرة وبناء التوافق والإنذار المبكر والدعوة للسلام)، فتتوزع السلطات المتوارثة إلى مفهوم الوساطة الداخلية باعتبارها ممارسة تقليدية تضطلع بها السلطات المعترف بها فحسب. ونتيجة لذلك، تتمثل إحدى نتائج هذا البرنامج الملحوظة في مشاركة 17 سلطة من السلطات المتوارثة المدربة، وبفعالية، في عمليات التشاور السابقة والتييسير وبناء التوافق وتمثيل الشعوب الأصلية. وفي هذا السياق، تعدّ المشاورات التي جرت في منطقة إكسيل الأولى من نوعها في غواتيمالا. وبالتالي، ستؤثر الدروس المستفادة على عمليات التشاور المستقبلية في الدولة.

- على المستوى المجتمعي، غالباً ما تولّد عمليات الحوار والوساطة ومبادرات بناء القدرات، كذلك التي اضطلع بها مشروع الوساطة الداخلية، توقعاتٍ حول جهود تلبية المطالب الاجتماعية التي لم يتمّ الوفاء بها. وبالتالي، تعدّ القيادة المؤسسية ضرورية لتوجيه هذه المطالب وإيجاد حلول فعّالة ومستدامة بشكلٍ مشترك.
- على النحو الوارد في المذكرة التوجيهية والمؤكد عليه من خلال التجارب ذات الصلة، لا بدّ من إجراء تحليل للسياق والنزاع القائم، وذلك قبل المشاركة في أيّ عملية حوار أو وساطة أو تنفيذ أيّ مبادرة من مبادرات البرنامج. وبهذه الطريقة، يمكن تكييف أوجه التدخل ذات الصلة أو حتّى توقيفها وإعادة تصميم النهج والاستراتيجيات، في الوقت الذي يتمّ فيه التأكّد من الالتزام بمبدأ عدم إلحاق أيّ ضرر عند تنفيذ كافة البرامج.
- خلال العمل في مناطق يغلب عليها سكان أصليون، كغواتيمالا، لا بدّ على أيّ مبادرة من الاعتراف بالدور الرئيسي الذي تضطلع به السلطات الأصلية وبالتالي، وضع استراتيجيات ذات صلة من أجل إشراكها في هذه العملية وتعزيز مشاركتها الفعّالة خلال كافة المراحل.
- في سياقنا، تساهم مبادرات الحوار والوساطة وبناء القدرات في توليد توقعاتٍ حول مشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ليكون جزءاً من الحلول المقترحة. وتظهر تحليلات الأسباب الجذرية للنزاعات ارتباط النزاعات الاجتماعية، وفي المقام الأول، بقضايا التنمية التاريخية والهيكلية. وعلى هذا النحو، تشير عملية معالجة النزاعات الاجتماعية إلى معالجة قضايا التنمية واعتماد نهج أكثر ترابطاً وربطاً لدمج منظور التنمية في عملية منع نشوب النزاعات وتحولها.

المصدر: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، غواتيمالا.

نصائح من ممارسين وصنّاع سياسات يعملون في هذا المجال

تمثّل الاقتباسات أدناه مجموعة مختارة من النصائح والتوجيهات المقدّمة من الجهات التي تمّت استشارتها لأغراض وضع هذه المذكرة التوجيهية المنقّحة. وقد شارك الكثير من هؤلاء الممارسين وصنّاع السياسات في عمليات الوساطة الداخلية لسنوات إن لم يكن لعقود من الزمن، كما أنّ البعض منهم قد أدّى أيضًا مهام الوسيط الداخلي بنفسه. وتقدّم مشورتهم أملًا في أن تحفز على التفكير بشأن عمليات المشاركة مع الوسطاء الداخليين الناشئة منها أو الجارية.

يتعيّن أيضًا أخذ الدور الخاص الذي تؤديه **سلطات السكان الأصليين** في الحسبان عند تصميم عمليات المشاركة أو الحوار، كما ويجب الاستفادة من هذه السلطات، مثلًا في تحديد النساء. ومن المهم تجنّب تعزيز ديناميات القوّة القائمة سابقًا، بما في ذلك، على سبيل المثال، تلك التي تحيط بـ“النخبة النسائية”. كما أنّه من الحيوي أيضًا تسخير الأثر المخلل للنزاع من أجل تعزيز فرص إشراك النساء، لا سيما في القطاعات التي اعتادت إقصاءهنّ، بما في ذلك، على سبيل المثال، قطاعي الأمن والعدالة.

المشاركون في ورشة العمل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الاتحاد الأوروبي، ورشة عمل بشأن الوساطة الداخلية في إفريقيا، مراكش، شباط / فبراير 2018.

نحن نعيش اليوم حقبة تحوّل تاريخية، وهو ما سوف يولّد الكثير من المعاناة والألم. ومع ذلك، سيجيء الوقت الذي سيكون فيه على المجتمعات أن تتصالح مع أعدائها، وإذا أخفقنا وقتها في أن نوَفّر لها الدعم، فمن المرجح أن تقع هذه المجتمعات ثانیة في دوامة العنف. **وهياكل الدعم** هذه، فإنّما لا وجود لها في الوقت الراهن أو، إن وُجدت، فهي غير كافية. بدلًا من ذلك، ينبغي أن نقوم بإنشائها الآن حتى تستطيع المجتمعات التي ما برحت في حالة صراع التعافي.

أنطوني بينتيكابن، المدير التنفيذي لشبكة صانعي السلام الدينيين والتقليديين.

أولًا، تأكّد من أن يتمّ تحديد الوسيط الداخلي أيّا كان من خلال عمليات شاملة وتشاركية. ثانيًا، يتعيّن على الوسيط الداخلي أيّا كان أن يقود جهود وضع الاستراتيجيات، بما في ذلك تقييم الاحتياجات لتحديد الثغرات التي تعترّي القدرات. ثالثًا، لا يمكن فرض اقتراحاتك لأنّها ستأتي دائمًا بنتائج عكسية، حتى وإن تعلّقت بمسائل مهمّة مثل الاعتبارات الجنسانية والشباب؛ بل أنت بحاجة إلى العمل مع الوسطاء الداخليين وأصحاب المصلحة حتى يفهموا قيمة مساهمات المرأة والشباب. وإذا اعتمدت نهج الترهيب والترغيب، فسوف تقوّض الملكية والجودة على حد سواء.

ريبيكا أدا-دونتو، مستشارة شؤون السلام والتنمية، البرنامج المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإدارة الشؤون السياسية، 2018.

يُعتبر **النهج الشبكي** نهجًا مهمًّا للغاية: ممّا يبرز الحاجة إلى البناء على الآليات والهياكل القائمة. إنّ اللبنة الأساسية موجودة بالفعل، والمسألة تكمن في تحديد ما إذا كان يمكن جمعها على نحوٍ مختلفٍ يضمن مزيدًا من الإشراك.

مير مباشر، مدير مشروع، برنامج دعم الوساطة والحوار، مؤسسة بيرغوف، 2018.

أولًا: اعلم أنّك لن تبدأ بورقة بيضاء. فهناك مستوى كبيرًا من القدرات حولنا، وسيكون هنالك دومًا في المجتمعات المحلية والوطنية، أشخاص يضطلعون بهذا العمل على أساس يومي في مجتمعاتهم المحلية ومجتمعهم الأكبر. فلتحترم ذلك، ولتحاول فهمه، ثم فلتحاول الحرص على ألاّ تعتبر أنّ ما تقدّمه جديدًا بحد ذاته. وحاول أن تسأل: **ما هو نوع المرونة الموجود هنا بالفعل؟** ومن هي الشخصيات البارزة التي يمكن للناس اللجوء إليها لطلب الوساطة وحل النزاعات؟ وما هي قدراتها؟ ثم فلتنخرط معها ولتحاول فهم ما تقوم به. ثانيًا: في أي عملية نقوم بتصميمها، ينبغي أن يقتصر دورنا بشكل كلي على دعم نوع

من العمليات التي يديرها السكان المحليون - من حيث اتخاذ القرارات وتحديد من الذي يقود العملية ويديرها. وقد لا نحِبُّ أو قد لا نفهم الأولويات التي يعمدون تنفيذها أو الطريقة التي يتبعونها في تحقيق ذلك، إنما لا بدَّ من أن تسير العملية على هذا النحو إذا أردناها عملية مستدامة.

سيدريك دي كونينغ، زميل بحوث أقدم، المركز الأفريقي للتسوية البناءة للنزاعات والمعهد النرويجي للشؤون الدولية، 2018.

أولاً، انضمَّ إلى عملياتٍ بقيادة أمناء المظالم، أو الكنائس، أو الأوساط الأكاديمية، وما إلى ذلك - قبل محاولة بذل أي جهد خاص؛ ثانياً، ترجم جميع المواد اللازمة إلى اللغات واللهجات المحلية؛ ثالثاً، كن مستعداً لتكتشف أنَّ جميع النزاعات سياسية للغاية - بخاطرة عند الحديث عن النزاعات بشأن الأرض والموارد الطبيعية. ويتعين أن تكون ملماً بالديناميات، والجهات الفاعلة الرئيسية، والمحفّزات، والإطار التنظيمي، والتشريعات ذات الصلة، كما وبالإطار الدولي - فتشعر إذ ذاك بالارتياح إزاء الأعمال التي تنتظر.

غاستون أين، مستشار سابق لشؤون منع نشوب النزاعات، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بنما، 2018.

تكتسي مسألة التوقيت أهمية كبيرة؛ ففي بداية عملية لإقامة بنية أساسية للسلام، على سبيل المثال، قد يشكّل إشراك جميع الفئات المهمة تحدياً صعباً جزاء الحساسيات الثقافية أو الدينية، ولكن مع مرور الوقت - وإذ تنمو تلك المؤسسات وتزداد شرعيتها ومساءلتها، يغدو بالإمكان بذل جهود أكبر من أجل التأثير على الأعراف الاجتماعية.

المشاركون في ورشة العمل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - الاتحاد الأوروبي، ورشة عمل بشأن الوساطة الداخلية في إفريقيا، مراكش، شباط / فبراير 2018.

أولاً، تحتاج عمليات السلام إلى أكثر من مجرد حدث فردي لا تتمم له؛ فالسياسيون في الغالب ليسوا بوسطاء أكفأ كونهم يميلون إلى العمل على افتراض مفاده أنه متى تمّت الصفقة، يتبعها تلقائياً التعافي الاجتماعي. بيد أن الأمور في واقع الأمر لا تسير على هذا النحو. ويجب العمل على تحقيق السلام الاجتماعي بالتزامن مع العمل على تحقيق السلام السياسي؛ ويجب أن يحوز الحل النهائي على موافقة كل من الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية. ثانياً، فيما يتعلق بمسألة الدين: يُقال إن الدين قوة، والقوة أيّاً كانت، من الممكن استخدامها وإساءة استخدامها فاستغلالها؛ بحيث تغدو المسألة الأهم تكمن في كيفية استخدام الدين. وحتى إن تعلق الأمر بملحد أو لأدري أو بشخص من دين مختلف تماماً عن دين أطراف التفاوض، فإن المسألة الفعلية تكمن في اعتماد إطار إنساني أخلاقي بدلاً من استخدام "تفسير" المحدد لموضوع الإيمان. ثالثاً، تستغرق العمليات دوماً وقتاً أطول من المتوقع. وأخيراً، يحتاج الوسطاء الداخليون وأطراف النزاع إلى الأمل أكثر من أي شيء آخر؛ ففي بعض الأحيان، يمسى من الصعب أن يتحلّى المرء بالأمل عندما يتنفس الأكسجين السام لصراعاته الخاصة. فابذل قصارى جهدك لمنحهم الأمل.

الدكتور الموقر غاري ماسون، مدير ومؤسس، إعادة التفكير في الصراع، 2018.

شهادات حية/أمثلة من الوسطاء الداخليين

تمّ تقديم الشهادات والأمثلة الواردة أدناه من قبل وسطاء داخليين كانوا أو لا يزالون منخرطين في العمل داخل مجتمعاتهم المحلية. وتسّلط هذه الشهادات الضوء على ممارسات الوسطاء الداخليين ونهجهم الفريدة وعلى طريقتهم في توظيف علاقاتهم التأثيرية وخصائصهم الاجتماعية والثقافية في السياقات التي يعملون فيها. ويمكن الاستعانة بهذه الشهادات للتفكير بمزيد من التعمّق في السبل التي يتّبعها الوسطاء الداخليون الموجودين في السياق الخاص بك ليضطلعوا بأعمالهم.

في مدينة يايسي البوسنية، المعروفة باعتمادها نظام الفصل العرقي في المدارس الابتدائية، انتفضت مجموعة من طلاب المدارس الثانوية عقب قرار مجلس المدينة المحلي بفصل مدرسة مختلطةٍ إثنيًا. وبصفتي شخصًا قد مرّ بتجربة التعليم القائم على الفصل في نفس المدينة، كنت قد أصبحت عضوًا ناشطًا في منظمة غير حكومية محلية تعنى بانتهاكات حقوق الإنسان وتعالج قضايا الشباب. فقرّرت العمل كهمزة وصل بين الطلاب، والسياسيين، والمجتمعات الدينية ووسائل الإعلام. ومن المثير للاهتمام أنني وبسبب الدلالات السلبية نسبيًا التي خلّفتها الحرب للكلمة "وسيط"، لم أستخدم مصطلح "وسيط داخلي"، لكنني اعتمدت تقنيات الوسطاء الداخليين وأساليبهم. ففيما لو كنت قد قدمت نفسي إلى رئيس بلدية المدينة بصفتي "وسيطًا (داخليًا)"، لكان تمّ إقصائي من العملية. وأبدت وسائل الإعلام المحلية، بل أيضًا الحكومية (عندما اجتذبت القضية اهتمامًا وطنيًا) تأييدًا شديدًا لمساعي الطلاب، ومارست الضغط على السياسيين. وأسوةً بالإعلام، عارضت الجماعة الدينية الإسلامية ومنظمة الشباب الكاثوليكي بشدّة الفصل العرقي المزمع تنفيذه، تاركين بذلك السياسيين وحدهم على الجانب الآخر من الخطاب العام. وهذا النوع من الدعم قد عاد بالفائدة على دور الوساطة الداخلية الذي كنت أقوم به.

شهادة من وسيط داخلي في يايسي، في البوسنة والهرسك.

في مجتمع الريّة المحلي للسكان الأصليين، تمكّن أعضاء من لجنة تسوية النزاعات التابعة لوامبوسيري من حل نزاع بشأن الأراضي عن طريق الحوار: "انتقلنا إلى الموقع المتنازع عليه حيث وصل طرفا النزاع وكان البعض منهما مسلحًا. فكانت أولى شروطنا لبدء الحوار، أن يتمّ خفض البنادق وتركها في مكانٍ آخر. وبعد أن تغلبنا على هذا المأزق، بدأنا الحوار مشدّدين على انتماء كلا الطرفين إلى شعب الميسكيتو ناهيك عن كونهما أعضاء أسرة واحدة. وشيئًا فشيئًا تمّت تهيئة الظروف التي أتاحت لنا معرفة احتياجات كلّ من الطرفين ومن ثمّ المضي قدمًا في توزيع قطعة الأرض وفقًا للاتفاقات المبرمة. وعند الغسق، عدنا بسلام إلى جماعتنا".

شهادة من مجتمع الريّة في هندوراس، قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

أكّد أحد أصحاب المصلحة أنّه على الرغم من ظهور الانقسامات الناجمة عن الأزمات الراهنة، والتي أجهدت النسيج الاجتماعي، فإنّ نهج الحوار المجتمعي نجح في الجيلولة دون حدوث المزيد من الانقسامات بين المجتمعات المحلية. وشدّد على أنّ "الوسطاء الداخليين قاموا بدور رئيسي في رسم خرائط النزاعات المحلية وقيادة عمليات الحوار. وإنّ ذلك لم يكن ليتحقق لو لم يتمّ تأهيل الوسطاء الداخليين وتدريبهم بشكلٍ صحيحٍ من قبل مدربي البحث". وأضاف قائلاً: "إنّ مزايا نهج الحوار المجتمعي تتمثل في أنّه يشمل الجميع دون استثناء ويشرك أصحاب المصلحة المحليين والسلطات المحلية في مناقشة سلمية وبناءة تتناول قضايا محلية تطال الجميع. ويتمثل الدور الرئيسي الجدير بأن نفتخر به جميعًا في أنّ الحوار لم يعد مفهومًا مجردًا بل وسيلةً تراها السلطة المحلية وكذلك المجتمعات المحلية وسيلة فعالة لحل القضايا وتسوية النزاعات". وفي إشارةٍ إلى الوسطاء الداخليين من النساء، قال صاحب المصلحة: "لعبت الوسيطات الداخليات دورًا مهمًا في تعزيز الوعي بين صفوف النساء لكي ينضممن إلى العملية، وينخرطن في الحوار ويمارسن الضغط على الرجال بغية التوصل إلى اتفاقات".

شهادة من محافظة الحديدة، اليمن، مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة البحث عن أرضية مشتركة.

إنَّ سلطات الأجداد في كوتزال، (السلطات البلدية للشعوب الأصلية في كوتزال)، هي إحدى الجهات صاحبة المصلحة الرئيسية في عمليات التشاور، وقد تمَّ دعمها من خلال توفير التدريب والمرافقة في الحوار. وشاركت سلطات الأجداد آراءها وتعليقاتها بشأن هذا الدعم مدلياً بما يلي: "تتسم هذه المبادرة بالأهمية لأنَّها تعزز قدراتنا كممثلين للشعوب الأصلية ... وهي تتيح لنا فرصة القيام بدورنا تجاه المجتمعات المحلية على نحوٍ أفضل، والامتثال له بقدرٍ أكبر فممارسته بشكلٍ أفضل ... وتشجّع هذه المبادرة نهج الحوار كوسيلة للحيلولة دون تصاعد حدة النزاع ونشوب العنف".

شهادة من مجتمع كوتزال المحلي، غواتيمالا، قدمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تتسم عمليات السلام السياسية بالتعقيد وتستلزم تكريس الوقت والتحلي بالصبر. وهي تتطلب معرفةً وفهمًا معمّقين بالواقع المحلي وبالديناميات السياسية. ومن المهم أن يدير الوسيط الداخلي المعلومات بحساسية وسرية لكي يحمي عملية السلام ويكسب ثقة الأطراف واثمانيهم. ومع تصاعد حدة التوترات بشأن الانتخابات في البلدان الأفريقية، تزداد الحاجة إلى جهود الوساطة على جميع مستويات المجتمع لحل المسائل التي يحتمل أن تشعل فتيل النزاعات. الأمر الذي يستدعي تبسيط فهم الوساطة بحيث يغدو بالإمكان القيام بها على مستوى المجتمع المحلي بين الناس العاديين كما وعلى أعلى مستوى من القيادة السياسية.

شهادة وسيط داخلي، أوغندا، مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

بصفتي عضوة في برنامج "نساء في الإيمان"، تعلّمت الكثير عن الوساطة الداخلية من لجنة الشؤون العامة. ولطالما اعتقدت قبل انضمامي إلى هذه المجموعة أن دوري كأمراة في الكنيسة يقتصر على الجلوس والاستماع إلى الرجال، والانتساب إلى الرابطة النسائية حيث تجدنا الأكثر نشاطاً في الجنازات والأعراس من دون أن يكون لنا أي دورٍ فعالٍ آخر. وتغيّرت حياتي حينما تمَّ اختياري لأكون عضوة في برنامج "نساء في الإيمان". أدركت عندها أن لديّ دوراً كبيراً لأؤديّه في الكنيسة وفي الأمة. إذ كنت قد اعتدت على الاعتقاد بأنّ بناء السلام مسألة يتعيّن على الرجال توليها. وبعد أن انخرط في برنامج "نساء في الإيمان" والوساطة الداخلية، أدركت أن لديّ واجباً أؤديّه ودوراً أقوم به في مجال بناء السلام. وكانت لجنة الشؤون العامة ولا تزال تقدّم لنا الكثير من المساعدة والدعم. حيث أنّه تجري متابعتنا منذ أن تلقينا التدريب، أحياناً مكالمات هاتفية، كما وأننا نشارك في حوارات ودعوات مختلفة. وتوفّر لنا المواد التدريبية لنستخدمها في المنطقة الخاصة بكلّ منّا. فنحن مكلفات أيضاً بتدريب أصدقائنا في المناطق الخاصة بنا. وفي مجتمعي المحلي، ثمة نساء أعمل معهنّ وهنّ كذلك يقدّمن لي الدعم. ولقد تمكّنا من التدخل في قضية بشأن الأراضي ومن التعبير عن رأينا معترضات متى تمَّ حرمان نظراؤنا من النساء من حقوقهن.

شهادة إحدى عضوات "نساء في الإيمان"، ملاوي، مقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

الشراكة القائمة بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بشأن منع نشوب النزاعات

المرحلة الثانية - 2015-2018
بناء القدرات الوطنية لمنع نشوب النزاعات.

المرحلة الأولى - 2011-2014
تجهيز الجهات الفاعلة الوطنية والمحلية المعنية المشاركة في عمليات إدارة النزاعات الداخلية بالمهارات الضرورية لقيادة مساعي الحوار والتفاوض البناء.

البوسنة والهرسك

تم إنشاء شبكة من الشباب، وبكل نجاح، من أجل استخدام أدوات الوساطة الداخلية ووسائل التواصل الاجتماعي، من أجل تعزيز عمليات التفاهم بين الثقافات وحل المشاكل العملية في سياق أصبحت فيه المؤسسات التقليدية تسير حاليًا في طريقٍ مسدودٍ.

اليمن

تم تشكيل شبكة من 120 وسيط داخلي ونشرها في أربع مناطق مستهدفة، بكل نجاح، وذلك سعيًا لحل النزاعات القائمة حول إمكانيات الوصول إلى الخدمات الأساسية، مثل مرافق المياه ومياه الصرف الصحي والتعليم والصحة والبنية التحتية المجتمعية أيضًا.

نيبال

تم تمكين القيادات النسائية بشكل فعال من أجل تأدية أدوار ملموسة وبارزة كوسيطات في تسوية النزاعات المحلية المحتمل أن تتخذ طابعًا عنيفًا، وكذلك في التصدي للنزاعات الناشئة على المستوى الوطني في سياق التفاوض على الدستور الجديد وتنفيذه بموجب اتفاقية السلام المبرمة في عام 2006.

جزر المالديف

تم إنشاء شبكة وطنية من الشباب، كمندفعين عن حقوق الإنسان يعملون كوسطاء داخليين بين مجتمعاتهم والقيادة السياسية والدينية الوطنية، لحل النزاعات المتعلقة بحقوق الإنسان والشواغل والسياسات القائمة على العقيدة والمشاركة السياسية.

تيمور الشرقية

تم دمج قدرات الوساطة الداخلية في شبكة إنذار مبكر واستجابة وطنية على المستوى المحلي.

تشاد

تم نشر شبكات متنقلة من الوسطاء الداخليين، عُرفت باسم قافة السلام، بنجاح لمساعدة لجان السلام المحلية في حل النزاعات المحلية.

مالاوي

ساهمت لجنة الشؤون العامة، وبنجاح، في المساعدة في ضمان إجراء استطلاعات رأي وعملية انتقال سلمية خلال انتخابات عام 2014 الوطنية. وبعد ذلك، تم وضع سياسة سلام وطنية يجري تنفيذها حاليًا، وإنشاء شبكة بناء سلام تستهدف النساء في المنظمات الدينية.



موريتانيا

تمت الاستعانة بجهود الوساطة الداخلية، وبكل نجاح، من أجل صياغة استراتيجية الدولة الوطنية الأولى، المعنية بتعزيز التماسك الاجتماعي من خلال عملية الحوار الوطني.

هندوراس

تم إنشاء آلية متعددة الأطراف لتعزيز الحوار الشامل، وذلك من أجل المساعدة في تحديد ومعالجة الخلافات الناشئة في سياق أولويات وإجراءات التنمية في لا موسكيتيا التي تعد المنطقة الأقل إغناءً في الدولة، وتحقيق التوافق بشأنها.

غواتيمالا

يدعم الوسطاء الداخليون عمليات حل النزاعات البيئية التي تنطوي على السكان الأصليين والمجتمعات الأصلية، في الوقت الذي يتم فيه التركيز على القضايا الاجتماعية الاقتصادية وتلك المرتبطة بالأراضي والموارد الطبيعية، بمشاركة الجهات التابعة للقطاع العام والخاص في منطقة إكسيل.

غانا

تم دعم مجلس السلام الوطني، الذي يعد هيئة قانونية مستقلة تعمل كنقطة ارتكاز مؤسسية لمساعي "الوساطة الداخلية"، لوضع استراتيجية خمسية، وخطة مالية، واستراتيجية تعبئة موارد تعتمد على الميزانية الوطنية وشركاء التنمية.

توغو

تم تصميم هيكل السلام الوطني بشكل يركز على الأدوار التي يضطلع بها الوسطاء الداخليون، وذلك استناداً إلى القطاعات المدنية والدينية. وفي هذا السياق، باتت 37 لجنة سلام محلية تعمل الآن، في الوقت الذي يجري فيه تحديد القدرات المؤسسية ذات الصلة على المستوى الوطني.

غيانا

نجحت المجموعة الغيانية من أجل السلام، التي تضم كبار الوسطاء الداخليين، في المساعدة في نزع فتيل التوتر وضمان النقل السلمي للسلطة عقب الانتخابات الوطنية التي جرت عام 2015، في الوقت الذي تم فيه أيضاً نشر قدرات الوساطة الداخلية، التي تم تطويرها بشكل منهجي بدعم من الأمم المتحدة، لضمان أن تجري استطلاعات الرأي التي تم تنفيذها في عامي 2006 و2011، بشكل سلمي.

بوليفيا

تم تطوير قدرات وزارة التعدين المنهجية، من خلال مجموعة من الوسطاء الداخليين، لمعالجة النزاعات العنيفة المحتملة بين عمال المناجم والمصالح الخاصة والحكومة. وفي هذا السياق، تمت الاستعانة بالوسطاء الداخليين أيضاً لعقد مؤتمر السلام الوطني في العام 2014.

- منصة الوسطاء الداخليين الأفارقة، "تحويل الوساطة الأفريقية رأساً على عقب" نحو فهم أعمق للدور الذي ستضطلع به منصة الوسطاء الداخليين الأفارقة في دعم تحويل النزاعات في أفريقيا، تأملات مستخلصة من المؤتمر الاستشاري الثالث 2013، الصفحة 2.
- مؤسسة بيرغهوف لدعم السلام، ومؤسسة السلام السويسرية، ومركز الدراسات الأمنية، "الوسطاء الداخليون، استكشاف دورهم الرئيسي في عملية السلام غير الرسمية"، 2009.
- مير مباشر، وإنجبالسكي مورينا، ولوكسشي فيملاراجا، "دعم منظمة الأمن والتعاون في أوروبا للوساطة الداخلية، وتعزيز قدرات الوساطة، وللتواصل والتكامل"، مؤسسة بيرغهوف، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، كانون الأول/ديسمبر 2016.
- سوزانا كامبل، "ما هو بناء السلام الناجح؟"، تقرير تم إعداده من أجل خدمات الإغاثة الكاثوليكية، نيسان/أبريل 2007.
- مركز الحوار الإنساني، "دليل للوساطة، ولتمكين عمليات السلام في النزاعات العنيفة"، 2007.
- منظمة موارد أنشطة التوفيق، "مجموعة أدوات لبناء السلام بشأن تحليل النوع الجنساني والنزاع"، موارد أنشطة التوفيق، كانون الأول/ديسمبر 2015.
- سيدريك دي كونينغ، "بناء السلام التكاملي"، الشؤون الدولية، 94:2 (2018).
- الاتحاد الأوروبي، المفهوم المتعلق بتعزيز قدرات الاتحاد الأوروبي في مجالي الوساطة والحوار، أمانة المجلس العامة، مجلس الاتحاد الأوروبي، 09/15779، تشرين الثاني/نوفمبر 2009.
- جهاز العمل الخارجي الأوروبي، فريق دعم الوساطة التابع للاتحاد الأوروبي، صحيفة وقائع؛ أيار/مايو 2013.
- اجتماع فريق الخبراء المعني بالمخاطر والمرونة، الموجز والأولويات، اجتماع فريق الخبراء السادس المعني بالمخاطر والمرونة، من 27 إلى 28 تشرين الأول/أكتوبر 2016، 2016.
- يوهان غالتونغ، "السلام، الإيجابي والسلبي"، دار بلاكويل للنشر، تشرين الثاني/نوفمبر 2011.
- خوان غريغيس، "قضية التواصل: التغلب على تحديات ومعضلات الوساطة الرسمية وغير الرسمية مع الجماعات المسلحة"، المركز النرويجي لموارد بناء السلام، حزيران/يونيو 2015.
- هانس جيه جيسمان، "السلام المضمّن، البنى الأساسية للسلام: النهج والدروس المستفادة"، الوكالة السويسرية للتنمية والتعاون، ومؤسسة بيرغهوف، وبرنامج الأمم المتحدة الانمائي، 2016.
- ميديل هوف وإينوك نداوانا، "استراتيجية وساطة إقليمية: حالة زيمبابوي"، مجلة الأمن الإفريقي، 25 : 1، 63 - 84، آذار/مارس 2016.
- دانيال هايسلوب، "دراسة جدوى لمنصة التنمية العالمية المستنيرة بشأن المخاطر"، تموز/يوليو 2017.
- المعهد الدولي للسلام، "مكاتب الأمم المتحدة السياسية الإقليمية والوقاية من أجل الحفاظ على السلام"، أيار/مايو 2017.
- المعهد الدولي للسلام، "الحفاظ على السلام: ماذا يعني ذلك فعلياً؟"، نيسان/أبريل 2017.

المعهد الدولي للسلام، "أهداف التنمية المستدامة والوقاية من أجل الحفاظ على السلام: استكشاف القدرة التحويلية للهدف المتمثل في تحقيق المساواة بين الجنسين"، تشرين الثاني/نوفمبر 2016.

أدينوي أدفيزه جوليوس، "التحيز في الوساطة: الآثار المترتبة على السياسات"، نيسان/أبريل، 2015، استعيد في 22 حزيران/يونيو 2018 من www.academia.edu/16923496/BIAS_IN_MEDIATION_POLICY_IMPLICATIONS. تشيتان كومار، وجوس دي لا هاي، "صنع السلام الهجين: بناء بنية السلام الأساسية الوطنية"، رؤى عالمية، حوكمة عالمية 18 (2012)، 13-20.

جون بول ليديراخ، "نشأة وتطور بنى السلام الأساسية: تأمل شخصي"، مجلة بناء السلام والتنمية، آذار/مارس 2013.

مير مباشر ولوكشي فيمالاراجا، "الوسطاء الداخليون الموجهون تقليدياً ودينياً في تحوّل النزاعات: الإمكانيات والقيود والفرص المتاحة لتعزيز الدعم التعاوني"، دراسة خط الأساس - خلاصة. مؤسسة بيرغهوف ومؤسسة فين تشيرش إيد، 2016. فيكتوريا ميتكالف-هوف، أليستر ماكينني وسارة بانتوليانو، "تقديم جدول أعمال الأمم المتحدة للحفاظ على السلام"، أربعة مجالات للعمل من جانب الدول الأعضاء، معهد التنمية الخارجية، مذكرة إحاطة، أيلول/سبتمبر 2017.

العملية 1325، "الوساطة والتأثير، رؤى متعمقة: آراء وخبرات بشأن التأثير على عملية السلام"، 2017.

منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، "منظمة الأمن والتعاون في أوروبا بصفتها وسيط: الأدوات - التحديات - الامكانيات"، الرئاسة الألمانية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، المؤتمر، تموز/يوليو 2016.

جيثرو بيتيت، "تحليل السلطة: دليل عملي"، الوكالة السويدية للتنمية الدولية، 2013.

روبيستورف ك.، وبرنارد أ.، "الوساطة الداخلية في عمليات السلام: مورد غير مستغل؟" الأمن والسلام، 31: 3، 2013.

ريتشارد سميث وسكوت ديلي، "الوسطاء الداخليين في أفريقيا، فهم إسهام الوسطاء الداخليين في التسوية السلمية للنزاعات في أفريقيا"، تقرير موجز عن المرحلة الأولى، مؤسسة بيس نيكسس التابعة لوزارة الشؤون الخارجية السويسرية، شعبة الأمن البشري، تموز/يوليو 2010.

سفينسون أ.، ليندغرين م.، "السلام من الداخل: استكشاف دور الوسيط الداخلي-الجزئي"، التفاعلات الدولية، 39:5، 2013.

الأمم المتحدة، توجيهات من أجل الوساطة الفعالة، حزيران/يونيو 2012.

الأمم المتحدة، خطة التنمية المستدامة، 2015.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "دعم الوساطة الداخلية: تعزيز القدرة على مجابهة النزاعات والاضطرابات"، مذكرة توجيهية، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بتمويل ودعم من الاتحاد الأوروبي، 2014.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقييم ممارسات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الخاصة بإدارة المخاطر"، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تموز/يوليو 2016.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المبدأ التوجيهي بشأن إدارة المخاطر 1.0، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، آب/أغسطس 2013.

تقرير الأمين العام، أنشطة الأمم المتحدة لدعم الوساطة، 27 حزيران/يونيو 2017، 115/A/72.

مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، "إجراء تحليل للنزاع والتنمية"، مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، شباط/فبراير 2016.

مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، "بيان بشأن الفهم المشترك للنهج القائم على حقوق الإنسان من أجل التعاون الإنمائي"، أقرته مجموعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائية، 2003.

وثيقة الجمعية العامة للأمم المتحدة 72-A-761-S-2018-86، غرايم سيمبسون، "الدراسة المستقلة المرحلية المتعلقة بالشباب والسلام والأمن"، آذار/مارس 2018.

الدكتور إيان وادلي، "تقييم السلام: تحقيق نتائج الوساطة وتبيانها، العضلات التي يواجهها الوسطاء والخيارات المتاحة لهم"، سلسلة من ممارسات الوساطة، تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

بول فير وجون بول ليديراخ، "التوسط لتسوية النزاع في أمريكا الوسطى"، مجلة بحوث السلام، المجلد 28، العدد 1، 1991.

مجموعة البنك الدولي، "مسارات السلام، النهج الشاملة لمنع النزاعات العنيفة"، الرسائل الرئيسية والتوجهات السياسية الناشئة، مجموعة البنك الدولي، 2017.

المواقع الإلكترونية

[/http://cdacollaborative.org/what-we-do/conflict-sensitivity](http://cdacollaborative.org/what-we-do/conflict-sensitivity)

[/http://www.conflictsensitivity.org/do-no-harm-local-capacities-for-peace-project](http://www.conflictsensitivity.org/do-no-harm-local-capacities-for-peace-project)

<http://hrbportal.org/faq/what-is-a-human-rights-based-approach>

